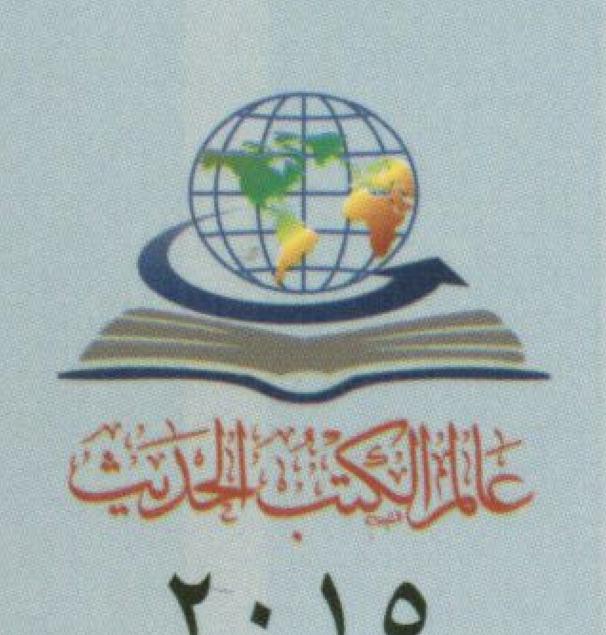
النظرية التداولية

وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة



أحمد فهد صالح شاهين



٢٠١٥

النظرية التداولية

وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة

أحمد فهد صالح شاهين

عالم الكتب الحديث
Modern Books' World
اربد- الأردن
2015

الكتاب

النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة

تأليف

أحمد فهد صالح شاهين

الطبعة

الأولى، 2015

عدد الصفحات: 150

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2014/6/2616)

ISBN 978-9957-70-842-9

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة

تلفون: (27272272- 00962)

خلوي: 0785459343

فاكس: 27269909- 00962

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

almalktob@gmail.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- تلفون: 5264363/ 079

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 471357 1 00961

فاكس: 475905 1 00961

قائمة المحتويات

مقدمة

لم تكن التداولية منذ بداياتها علماً لغوياً محضاً، علماً يصف البنى اللغوية ويفسرها؛ ليقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، بل هي علم جديد للتواصل الإنساني، يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي في مجال الفهم والإفهام، رابطًا المقال اللغوي بملابسات فوق لغوية لها دور كبير في تحديد المعنى المقامي، كالمرسِل والمتلقي، وما بينهما من علاقة اجتماعية، وما يملكانه من معلومات مشتركة، وزمان التلفظ، ومكانه، والظروف المصاحبة للخطاب، وغيرها من أمور تساعد المرسِل في إنشاء خطابه، كما تساعد المتلقي في فهم الخطاب، وإدراك قوته الإنجازية.

فما الأثر الذي تركته التداولية في الفهم والتحليل النحوي ؟

سعى النحاة العرب المحدثون إلى الإفادة من المناهج اللسانية الحديثة للنهوض باللغة العربية عامة، وبالدرس النحوي خاصة، مواكبين بذلك تطور علوم اللغة في اللغات كافة، مدركين أن الطريق لتحقيق ذلك دراسة النحو العربي من منظور جديد، في سبيل تفسيره، وتيسير تعليمه وتعلّمه. فسعت دراستي هذه إلى الربط بين النحو العربي، والمنظور التداولي، تحت عنوان: "النظرية التداولية و أثرها في الدراسات النحوية المعاصرة".

ومن خلال اطلاعي على ما بين يدي من كتب دونت في عصرنا الحاضر، لم أجد بين الدارسين من تناول موضوع التداولية بشكل رئيس مستقل، إلا في القليل النادر كما وجد عند "أحمد المتوكل"، و"صابر الحباشة"، و"مسعود صحراوي"، فسعيت في دراستي هذه إلى تعريف القارئ بهذا المنهج، وأثره في النحو العربي؛ لذلك حاولت الإفادة من بعض المصنفات الخاصة بموضوع التداولية مثل كتب: "أحمد المتوكل" ومنها: "الوظائف التداولية في اللغة العربية"، و"دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي" وكتاب "صابر الحباشة" "التداولية والحِجاج"، وكتاب "مسعود صحراوي" "التداولية عند العلماء العرب"، كما لم أغفل عن الأخذ بخلاصات احتوتها مؤلفات تم ترجمتها مثل كتاب " التداولية من أوستن إلى غوفمان" لمؤلفه "فيليب بلانشيه"، وكتاب "البراجماتية لـ وليم جيمس"، وكتاب "التداولية اليوم علم جديد في التواصل" لـ آن روبول، و"جاك موشلار"، وغيرها من الكتب. مستعيناً في ذلك بمنهج ينير

ملامح هذه الدراسة يقوم على: الوصف، والتحليل، والمقارنة، وذلك بوصف وتحليل الممارسات التداولية في التراث العربي أولاً، ثم وصف المنظور التداولي وتحليله لدى أصحاب هذا المنهج من الغربيين، ومقارنته بمنهج دعاة التداولية من العرب المحدثين.

وقد انتظمت الدراسة في ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة وتمهيد، وأعقبتها بخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع، وقد جاءت على النحو الآتي:

الفصل الأول تناولت فيه: "مقدمة في النظرية التداولية".

النشأة الفلسفية للتداولية، ونبذة عن أعلام تلك المرحلة، ثم عرجت بعد ذلك على تعريف التداولية اصطلاحًا، وأركان التحليل التداولي، ثم عقدت مقارنة بين منهج التحليل التداولي، ومنهج التحليل التركيبي، والدلالي.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان: "من ملامح التفكير التداولي في الفكر البلاغي القديم".

وقد عرضت فيه أصول التفكير التداولي في أعماق التراث العربي القديم، بوصف التداولية "طريقة قديمة في التفكير" للوصول من ذلك إلى أبرز ملامح التفكير التداولي لدى علماء العربية، والكشف عن هذا الجانب المهم في تراثنا النحوي، ومدى اهتمام علمائنا القدماء به. فيكون بذلك مدخلاً لدراسة قواعد التفكير التداولي في الدرس المعاصر.

فكان لابد في البداية من الوقوف على ملامح التفكير التداولي في الدرس البلاغي ضمن "علم المعاني، وعلم البيان" لبيان كيف احتكم البلاغيون لفكرة المقام "السياق" في بناء التراكيب، وتحليلها، حتى إذا ما استوى لي ذلك تتبعت ممارسة النحويين التداولية، ومعالجتهم للتراكيب اللغوية من منظور تداولي، لينتهي بي المطاف في الحديث عن ملامح الدرس التداولي في مناهج الدرس اللغوي الحديث في الفصل الثالث من هذه الدراسة الذي كان بعنوان: "النظرية التداولية في العصر الحديث" المنهج والتطبيق" فقد عقدت في هذا الفصل مقارنة تحليلية بين مقومات المنظور التداولي المعاصر: "مدرسة براغ، و مدرسة لندن، والاتجاه الوظيفي لدى "هايمز"، و"أحمد المتوكل"، و"تمام حسان"، و"جعفر دك الباب"، وصولًا لغاية محددة، وهي الوقوف على مدى تأثير المناهج الحديثة "المنهج التداولي" في إحياء الفكر النحوي المعاصر.

التمهيد

عَرف ابن جني اللغة بقوله: "وحدُّها أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[1].

فإن كانت اللغة وسيلة للتعبير عن الغايات والمقاصد التي يرمي إليها المرسِل في خطابه، فكيف يعبر المرسِل عما يريد بغير ما توحي به الكلمات من معان؟ وكيف يفهم المخاطَب غاية المرسِل؟

إن الموضوع الذي تتناوله التداولية هو الطريقة التي تؤول بها التراكيب اللغوية في المقامات المختلفة، والتي تستعمل فيها للتعبير عن غايات محددة، فالمرسِل والمخاطَب والمقام وظروف المقال، وكل ما يقوم بين هذه العناصر من تفاعل له دور كبير في تحديد المعنى الذي يعد غاية التواصل.

فإن كانت مناهج البحث اللغوي على تعددها، تسعى إلى إثبات المعنى و تأكيده مع اختلاف في المنهج والطريقة، فإن التداولية أقرب الطرق العملية و أكثرها دقة في كشف المعنى وتوضيحه، وذلك لاعتمادها على أسس عملية في التحليل اللغوي، فالمرسِل والمخاطَب والمقام وظروف المقال وعدد المشاركين في الحدث اللغوي والزمان والمكان، عناصر هامة في تحديد القوة الإنجازية للتركيب اللغوي.

فالعلاقة بين اللغة والسياق علاقة أساسية في التحليل اللغوي التداولي؛ لأن فهم المعنى يتطلب أكثر من مجرد معرفة الدلالة اللغوية لعلامات التركيب اللغوي، بل يجب دمج التركيب اللغوي بالمعنى السياقي، فالتداولية مهتمة بالتراكيب اللغوية ملفوظة في سياقها.

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج1، 44.

الفصل الأول

مقدمة في النظرية التداولية

استخدمت لفظة البراغماتية لدى فلاسفة اليونان، فقد اشتقت من الكلمة اليونانية: "براغما، أو براجما Pragma"[1]، وقد ظهر استخدامها لدى العديد من فلاسفة اليونان من أمثال "أفلاطون" وأرسطو، أوغسطين"، و"دانز سكوت"، و"كوبرنيكوس"، و"جاليليو"، "كانط"[2] الذين تصوروا البراجماتية بصورة نشاط أو فعل أو عمل يعتمد على التجربة والممارسة العملية للوصول إلى النتائج.

أما الفكر البراجماتي المعاصر فقد ارتبط اسمه بالفيلسوف الأمريكي "تشارلز ساند رز بيرس"، "فقد كان بيرس الواضع الأول لكلمة براجماتية، و أول من أعلن البراجماتية منهجًا فلسفيًا، وجاء جيمس فأخذه عنه، وجاء من ورائه جون ديوى، وأدلى برأيه في الحركة البراجماتية"[3] ولكي يتمكن بيرس من تقديم فهم جيد للأفكار، ربطها بيرس بآثارها الحسية، "ففكرتنا عن أي شيء هي فكرتنا عن تأثيراته الحسية"[4] فإن لم يكن لهذه الأفكار من تأثيرات حسية، فلا معنى لها، هذه هي طريقة بيرس في تحديد معاني الأفكار، والألفاظ، وعلى ذلك يمكن القول بأن بيرس ربط بين الدال، والمدلول، بعلاقة اعتباطية يمكن الوصول إليها بطريقة تجريبية، من خلال تتبع الأعمال، والأفكار الحسية، في الواقع العملي، فالدال لدى بيرس، يتكون نتيجة اتحاد مجموعة من العناصر الصوتية، بعضها مع بعض بشكل اعتباطي، غير أن

---

(1) جميل صليبا المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، ج1، 203. - انظر أيضاً: مغنية، محمد جواد، مذاهب فلسفية0، دار الهلال،140.- و انظر أيضا : بخيت، هاني محمد رشاد، البراجماتية الأمريكية المعاصرة و أصولها اليونانية، المكتبة المصرية، 15

(2) مقدمة في الفلسفة المعاصرة، المصدر السابق، 47. انظر أيضا : إبراهيم، مصطفى، إبراهيم، نقد المذاهب المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، ج1، 77.

(3) محمود زيدان، وليم جيمس، دار المعارف، 37_38.- انظر أيضا: مقدمة في الفلسفة المعاصرة، المصدر السابق، 194.

(4) خليل، حامد، المنطق البراجماتي عند تشارلز بيرس، 196. - انظر أيضا: هاني محمد رشاد المصدر السابق، 18. - انظر أيضا: مقدمة في الفلسفة المعاصرة، المصدر السابق، 49.

مدلولها العرفي يحدده المؤول من خلال ما يحيط به من آثار حسية، وهو بذلك ينفي أن تفسر الأفكار، والألفاظ، من خلال وضع مترادفات مقابل كل لفظة، بناءً على ترجمتها إلى ألفاظ خرى، أو من خلال دلالتها المباشرة في الواقع المتعارف عليه، فقد يلجأ المرسِل إلى الخروج عن الدلالة المحددة للفكرة، أو للعلامة اللغوية، وقد شارك وليم جيمس بيرس في قاعدته الفلسفية لتفسير المعاني والأفكار، حين جعل الآثار العملية المترتبة على فكرة ما طريقًا لتفسيرها، "فلكي نتوصل إلى وضوح كامل دقيق لأفكارنا عن شيء ما، أو عن موضوع ما، فإننا لا نحتاج إلا أن ندخل في اعتبارنا جميع الآثار الحسية المترتبة عمليًا على هذه الفكرة"[1].

لكن جيمس لم يكتف بذلك، فقد خالف بيرس في اقتصار الفلسفة البراجماتية على التجربة العملية، وجمع بين ما هو عقلي، وما هو تجريبي، "ليحتفظ بالدين كالعقليين، و يحتفظ بالإخلاص العميق للوقائع كالتجريبيين"[2] وبذلك يأخذ جيمس موقف الوسط بين التجريبيين، والعقليين بما يحقق له "المنفعة" أو "الغاية"[*] في تلبية حاجاته وإشباع رغباته.

أما "جون ديوى" فقد اقترن اسمه بمذهب "الذرائعية"[*]، أو المذهب الوسيلي، أو الأداتية[*]، فقد حاول جون ديوي أن يشير إلى اتجاه براجماتي خاص به، يتميز به عن بيرس،

(1) إسلام عزمي، اتجاهات في الفلسفة المعاصرة، وكالة المطبوعات، 90.

(2) محمود زيدان، وليم جيمس المصدر السابق، 45. نقلا عن: W. James pragmatism p. 20

(*) النفعية pragmatism:مذهب يتخذ القيمة العملية التطبيقية قياسا للحقيقة، معتبرا أن الحقيقة المطلقة غير موجودة وانه لاشيء حقيقي إلا كل ما ينجح `روبول، آن، و موشلار، جاك، التداولية اليوم، ت سيف الدين دغفوش، و محمد الشيباني، 28.

(*) الذرائعية أو الوسلية :Instrumentialism نظرية تهتم بالفائدة العملية لفكرة كمعيار، لصدقها... وهي تلح على المكون العملي، أو الفاعل للإنسان بقصد بلوغ المعرفة و المعرفة أداة عمل، و العمل بدوره يصبح غاية المعرفة. - نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، 165. انظر أيضا: - زكي نجيب محمود، حياة الفكر في العالم الجديد، مكتبة الأنجلو المصرية، 194.

كما سميت فلسفة ديوى باسم فلسفة الذرائع، أو فلسفة الوسائل، أو Instrumentialism ذلك لأن كل فكرة هي بمثابة ذريعة، أو وسيلة، أو أداة لبلوغ هدف منشود. وكل ما يؤدي إلى هذا الهدف فهو حق.- مقدمة في الفلسفة المعاصرة، المصدر السابق، 68. انظر أيضا:- جيمس، وليم، البراجماتية، ت محمد علي العريان، دار النهضة، 80.

(*) الأداتية: محاولة لوضع نظرية منطقية دقيقة عن التصورات، والأحكام، والاستدلالات في شتى صورها، بالنظر قبل كل شيء إلى التفكير كيف يعمل في تحديد النتائج المستقبلة تحديدا تجريبيا. - الأهواني، أحمد فؤاد، جون ديوي، دار المعارف، 93

ووليم جيمس، وإن كانت نظرية ديوى الذرائعية هي مجرد اسم آخر للمذهب البراجماتي، فهي تتفق مع ما جاء به بيرس في إثباتها كل ما له آثار حسية في الواقع التجريبي، المرتبط لدى ديوى بمدى الاتفاق بين الأفكار، والبيئة المحيطة، "فنحن لا نستطيع أن نتحدث عن وجود تجربة، إلا إذا تحقق هذا التوافق بين الذرائع "الأفكار" وبين البيئة المحيطة، أما إذا فشل الكائن الحي في الاهتداء إلى هذه الذرائع، فلا وجود للتجربة"[1].

فذرائعية ديوى كانت مثل براجماتية بيرس في ثورتها على منهج التفكير العقلي، الذي باعد بين الفكر، والعمل "التجربة" فالفكرة في ذهن الإنسان، "بمنزلة ذريعة، أو وسيلة، أو أداة لبلوغ هدف منشود، وكل ما يؤدي إلى هذا الهدف، فهو حق"[2] وهي بذلك تتفق أيضاً في جانبها التجريبي مع نفعية جيمس في تأكيدها على الجوانب العملية، فكل ما يتفق ومنفعة مرغوبة، فهو حق، وكل ما يتعارض مع تلك المنفعة، فهو باطل.

لقد ساهمت المرحلة الفلسفية من تاريخ الفكر البراجماتي، وخاصة ما ذهب إليه الفيلسوف، والعالم الأمريكي تشارلز بيرس، من ربط بين "الدال، والمدلول" وبين "مستخدم تلك الدوال" للوصول إلى الحقيقة النفعية، من خلال تفاعل عملي بين الدوال، وآثارها الحسية، في تأسيس البراجماتية اللغوية، على يد الفيلسوف الأمريكي "تشارلز موريس Charles Morris، فقد استخدم البراغماتية سنة 1938، دالاً على فرع من فروع ثلاثة يشتمل عليها علم العلامات، أو السيميائية (Semiotics)، وهذه الفروع هي: علم التراكيب- الدوال-، وعلم الدلالة - المدلولات-، والتداولية - العلاقة الرابطة بين الدال والمدلول، وبين مستعمل اللغة"[3] ولتوضيح ما جاء به مورس، سأبدأ الحديث عن التداولية لتأسيس قاعدة في ذهن الدارس حول هذا المنهج، ثم أسعى للتفريق بينها، وبين علم التراكيب، وعلم الدلالة.

---

(1) هويدي، يحيى، مقدمة في الفلسفة العامة، دار الثقافة، 159.

(2) مقدمة في الفلسفة المعاصرة، المصدر السابق، 68.

(3) محمود أحمد نحلة آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، 9، نقلا عن:
Levinson. S.C. (1983) Pragmatics. Cambridge University Pre. P. 1

مفهوم التداولية

التداولية لغة:

"التداولية لغة مصدر تداولاً، يقال دال يدول دولاً: انتقل من حال إلى حال، و أدال الشيء: جعله متداولاً، وتداولت الأيدي الشيء: أخذته هذه مرة، وتلك مرة"[1].

فقولنا مثلاً "تداول الناس الخبر بينهم، أي تحادثوا فيه بعضهم مع بعضهم الآخر في سياق معين وصولاً إلى مستصفى الفائدة منه.

كما اشتقت كلمة براغماتية من الكلمة اليونانية: "براغما، أو براجما pragma، ومعناها: فعل، ونشاط، وعمل... وهي ترى أن المنفعة العملية للمعارف مصدر لها، ومعيار رئيس لصحتها"[2].

التداولية اصطلاحاً:

إن وضع أي حد، و تعريف أي جزء، لا يستمد إلا من خلال استخدام هذا المُعرف في مجاله، وملاحظة عناصره، وأجزائه، ولما كانت هناك عدة توجهات للتداولية، لم يتفق بعد على صيغة موحدة جامعة مانعة لتعريف التداولية.

فالتداولية درس جديد وغزير، إلا أنه لا يمتلك حدوداً واضحة"[3] فقد كانت التداولية في بداياتها تستلهم وجودها من خلال ما يحيط بها من علوم نفسية، واجتماعية، وفلسفية، وتاريخية، وثقافية، ودينية.... لذلك نلحظ أن التداولية في بداياتها لم تكن ذات طبيعة تخصصية، وبعد ظهورها على الساحة العلمية سعت لإثبات ذاتها، بأن أصبح لها طابع

---

(1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، دول، 327.

(2) 3-جميل صليبا المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، ج1، 203. - انظر أيضا: مغنية، محمد جواد، مذاهب فلسفية0، دار الهلال،140.– و انظر أيضا : بخيت، هاني محمد رشاد، البراجماتية الأمريكية المعاصرة وأصولها اليونانية، المكتبة المصرية، 15

للمزيد انظر : التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشية، ت: صابر الحباشة.

(3) فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ت: سعيد علوش، 7.

مستقل، وكيان منفصل عن العلوم الأخرى، يعرف باسم "التداولية"، والتي بدورها تربط دارس التركيب "النص"، بما يحيط بها من ملابسات سياقية.

"وعليه فإن الحديث عن التداولية، وعن شبكتها المفاهيمية، يقتضي الإشارة إلى العلاقات القائمة بينها، وبين الحقول المختلفة: علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم الدلالة..."[*] لأنها تشي بانتمائها إلى حقول مفاهيمية تضم مستويات متداخلة، كالبنية اللغوية، وقواعد التخاطب، والاستدلالات التداولية، والعمليات الذهنية المتحكمة في الإنتاج، والفهم اللغوي، وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال"[1].

في أثناء البحث عن مفهوم موحد للتداولية، وجدت أن هناك العديد من تلك المفاهيم التي تختلف باختلاف المعرف لها، "وباختلاف الوجوه العملية التي يمارس بها البراجماتيون أفكارهم في الواقع الحياتي"[2].

وهذا التعدد في التعريفات يشي بمدى تطبيق المنهج البراجماتي في شتى مجالات العلوم، والمعارف؛ لذلك نجد لها أصداءً في الأدب، والفلسفة، والاجتماع، والدين، والسياسة... وكل ميدان يطبقها يفسرها من منطلق تجربته الخاصة.

فما هي التداولية؟

كان أقدم تعريف للتداولية، تعريف موريس سنة (1938م) حين قال: "إن التداولية جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات، ومستعملي هذه العلامات"[3].

(*) علم الاجتماع: يشارك التداولية من خلال دراسة أثر العلاقات الاجتماعية بين المشاركين في الحديث، و الموضوع الذي يدور حوله الكلام، و مرتبة كل من المتكلم، و السامع، وجنسه، و أثر السياق غير اللغوي في اختيار السمات اللغوية، و تنوعاتها.

علم النفس: يشارك التداولية في الاهتمام بقدرات المشاركين، التي لها اثر كبير في أدائهم، مثل الانتباه، و الذاكرة، و الشخصية.

علم الدلالة: يشارك التداولية في دراسة المعنى، على خلاف في العناية ببعض مستوياته - محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، 10 _ 11.

(1) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، 16.

(2) سمير شريف استيتية، منازل الرؤية، 108.

(3) فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ت: سعيد علوش، 8.

ويعرفها آن ماري دير، وفرانسواز ريكاناتي بقولهما: "التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب"[1].

أما أول من وضع مصطلح التداولية من العرب في مقابل مصطلح البراجماتية[*] فهو الفيلسوف اللغوي طه عبد الرحمن سنة (1970)"[2].

وأوجز تعريف للتداولية، وأقربه إلى القبول هو: "دراسة اللغة في الاستعمال، أو في النصوص In Interaction، لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئًا متأصلًا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم، والمخاطَب في سياق محدد، مادي، واجتماعي، ولغوي؛ وصولاً إلى المعنى الكامن في كلام ما"[3].

وقد عرفت التداولية أيضًا على أنها: "مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق صياغة، العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات، والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب، والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة، وناجحة، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية"[4].

ويمكن القول إن "التداولية (Pragmatics): اتجاه في الدراسات اللسانية، يعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، ويستتبع هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية، والخطابية المتعلقة بالتلفظ، وبخاصة المضامين، والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق"[5].

---

(1) المدارس اللسانية المعاصرة، المصدر السابق، مكتبة الآداب، 166.

(*) فلفظة التداول تفيد في العلم الحديث الممارسة،... وتفيد أيضا التفاعل في التخاطب،... وأنا أرفض كلمة البراجماتية pragmatique لسبب أنها لا تؤدي ذلك المعنى... وهي في أصلها اليوناني تفيد الشيء المستعمل فقط، ولا تفيد التفاعل، بينما التداول نجد فيه المعنى التفاعلي، ونجد فيه أيضا معنى الممارسة. – طه عبد الرحمن، الدلاليات و التداوليات ضمن كتاب البحث اللساني والسيميائي، 299.

(2) للمزيد انظر، المقاربة التداولية، ت: سعيد علوش، 299.

(3) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، المصدر السابق، 14، نقلا عن: Thomas. J. (1996), p. 3.

(4) التداولية عند العلماء العرب، المصدر السابق، 5.

(5) طالب، بن عثمان، البراغماتية و علم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية، ضمن أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، 125.

كما قيل أيضًا إنها: "علم استعمال اللغة في المقام"[1].

من أهم الملاحظ التي تشد انتباه الدارس حين يراجع التعريفات المتفاوتة للتداولية، يجد أنها تمتاز بعنصر أساسي، فرغم ذلك الاختلاف في المفاهيم، إلا أن تلك الوجوه المختلفة لتعريف التداولية اللغوية، تتفق من حيث اعتمادها على فكرة رئيسة، ألا وهي فكرة "استعمال اللغة في السياق".

أركان التداولية

1- السياق:

- مفهوم السياق:

يعد عنصر السياق عنصرًا أساس في قيام النظرية التداولية، والذي يتكون من مجموعة العناصر المصاحبة للحدث اللغوي كالمرسِل والمخاطَب والزمان والمكان وعدد المشاركين في الحدث اللغوي وطبيعة المناخ والوضع السياسي أو الاقتصادي إن كان لها دور في بناء وتحليل التركيب اللغوي وغيرها.

فالسياق هو: "الوضعية الملموسة، والتي توضع، وتنطق من خلالها مقاصد تخص المكان، والزمان، وهوية المتكلمين...، وكل ما نحن في حاجة إليه، من أجل فهم ما يقال، وتقويمه"[2].

كما لا يظهر الخطاب للوجد دون استعمال العلامات المناسبة، فقد تكون تلك العلامات عبارة عن "كلمات، أو أصوات، أو إشارات، أو صور..." وغيرها من العلامات القادرة على نقل الفعل الكلامي لطرف آخر ضمن ملابسات الحدث الكلامي.

"ولذلك جاء السياق بعدًا جوهريًا في التداولية إلى حد دخل معها في تعريفها، إذ يشير جيفري ليتش G.Leech إلى فكرة مقامات الكلام... وأن العناصر المكونة لهذا المقام تتمثل في المرسِل، والمستقبل، والسياق، والأهداف، والمقاصد، وقوة فعل الكلام، والملفوظ،

---

[1] المدارس اللسانية المعاصرة، المصدر السابق، مكتبة الآداب، 166.

[2] المقاربة التداولية، المصدر السابق، 9.

ورأى أنه من الممكن أن يضاف إليها عنصرا الزمان والمكان، ثم ذكر أن التداولية تتميز عن الدلالة في كونها تهتم بالمعنى في علاقته بمقام الكلام[1].

2- عناصر السياق:

1- المرسِل:

تعد اللغة وسيلة من وسائل الاتصال التي يعبر بها كل فرد عن مقاصده، ولا تظهر تلك اللغة إلى الوجود دون استعمال المرسِل لها وتحريرها من الوجود المضمر بالعقل إلى الوجود المعلن بالفعل لذلك يعد المرسِل محور إنتاج الخطاب، فهو الذي يختار العلامات المناسبة من أجل التعبير عن مقاصد، ومعتقدات معينة، وبغرض تحقيق أهداف محددة، سعيًا إلى إشباع رغباته واهتماماته، وكل ذلك من أجل أن يعبر المرسِل عما يجول في نفسه من غايات ومقاصد، يسعى إلى تحقيقها من خلال خطابه، مراعيًا بذلك استخدام العلامات المناسبة في سياقها الملائم لها، وبما يضمن تحقيق غاياته "التوصل لهدف محدد".

فالمرسِل هو الأداة المحركة للغة، فلا يمكن للغة من اللغات أن تقوم بدورها الحقيقي "التواصل" إلا من خلال توظيف المرسِل لها في زوايا نصه، ذلك التوظيف الذي تتنوع فيه وجوه اللغة، ولا يدرك ذلك إلا من خلال الخطابات المتنوعة ذات الدلالات المختلفة، الناتجة عن عملية التلفظ، كما لا يمكن أن يكون المرسِل "ناطقًا حقيقيًا، إلا إذا تكلم لسانًا طبيعيًا معينًا، وحصل تحصيلًا كافيًا صيغه الصرفية، و قواعده النحوية، وأوجه دلالات ألفاظه، وأساليبه في التعبير، والتبليغ"[2] وبذلك تنتقل اللغة من مرحلة إلى أخرى، من كونها "قوة كامنة" إلى "فعل" قوة إنجازية متحققة يمكن أن تعبر عن معان مختلفة باختلاف الأحداث السياقية.

وحتى يتمكن الإنسان "المرسِل" من استخدام اللغة الطبيعية لإتمام التواصل، يجب أن تتوافر لديه مجموعة من القوالب، "فحسب اقتراح ديك (1989) يتكون نموذج مستعمل اللغة

---

(1) عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، مجلة فصول، ع66، 41، نقلا عن: G.Leech: idem. P. 5

(2) عبد الرحمن، طه، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، 37.

الطبيعية من خمس قوالب هي: القالب النحوي، والقالب المنطقي، والقالب المعرفي، والقالب الاجتماعي، والقالب الإدراكي، وهذه القوالب تضطلع بوصف الملكات الخمس التي تتألف منها القدرة التواصلية لمستعمل اللغة الطبيعية، ونشير إلى أن قائمة هذه الملكات قائمة مفتوحة بحيث يمكن إضافة ملكات أخرى إذا ثبت ورود إضافتها كما هو الشأن بالنسبة للملكة الشعرية"[1].

يقوم كل قالب من هذه القوالب على مجموعة من القوالب الفرعية، والتي تعكس بدورها مجتمعة الصورة الرئيسة للقالب الذي تتفرع عنه، فالقالب النحوي يتفرع إلى ثلاثة قوالب وهي:

1- القالب الذي يتكفل ببناء البنية التحتية مصدر الاشتقاق.

2- القالب الذي يضطلع بنقل هذه البنية إلى بنية مكونية.

3- القالب الذي يقوم بتحديد الصورة الصوتية لهذه البنية"[2].

إذا نظرت إلى المثال التالي:

1- هزمت إسرائيل في معركة الكرامة.

وجدت أن العبارة السابقة تتكون من مجموعة مفردات مترابطة، يعطي كلاً منها معان متعددة يمكن تقسيمها إلى : معنى معجمي حر، ومعنى سياقي مقيد، وتنتظم هذه المعاني فيما بينها وفق قواعد نحوية، وصرفية تضبط هذا العبارة لتلائم المعنى.

وعلى الرغم مما يقدمه لنا المستوى المعجمي، والنحوي، والصرفي، من دلالات إلا أنه لا يمكن أن ندرك المعنى التداولي للعبارة، وما تحيل عليه القوة الإنجازية دون الإحاطة بالقالب المعرفي.

---

(1) أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية، 22

(2) المصدر السابق، 25 _ 26

وعند النظر في الجملة السابقة:

1- هزمت إسرائيل في معركة الكرامة.

نرى أنها تكونت من مجموعة وحدات معجمية "هزمت"، و"إسرائيل"، و"الكرامة"، والزمان الماضي "هزمت"، وحرف الجر "في"، والاسم المجرور "معركة"، وقوة إنجازية "الفخر".

فالمتلقي عند تأويله للعبارة السابقة؛ لمعرفة ما تحيل عليه من قوة إنجازية "القصد"، يجب أن يستخدم القالب المعرفي الذي يمده بمجموعة من المعلومات، التي تساعده في الوصول إلى غاية النص، ففي المثال السابق، يوجه القالب المعرفي المخاطَب للتعرف على ما يحيل عليه الاسم "إسرائيل"، إذ ثم كيان غاصب يسمى إسرائيل، وأن هذا الكيان هُزم في معركة خاضها مع طرف آخر وقعت في مكان ما، عرفت باسم معركة الكرامة.

أما القالب المنطقي: فهو الأداة التي تدعم القالب المعرفي، والتي توصل المؤول إلى إدراك القوة الإنجازية الكامنة خلف تلك العبارة، وهي (الفخر)، "فتوكل مهمة اشتقاق القوة الإنجازية المستلزمة مقاميًا إلى القالب المنطقي"[1] وذلك من خلال رد البنية السطحية للمعنى الدلالي، إلى البنية العميقة للمعنى السياقي، "عن طريق قواعد استدلالية تربط البنية التحتية الممثل لها في القالب النحوي، بالبنية التحتية التي يمثل لها داخل القالب المنطقي"[2].

وكما أن الإحاطة بالمقام تستدعي الإحاطة بالقالب الاجتماعي، ولنتأكد من أن مراد المرسِل في العبارة السابقة هو (الفخر)، يجب أن نلجأ إلى القالب الذي يقضي التعريف بأن عملية الإخبار في تلك الجملة صادرة عن قائد عسكري، صاحب رتبة، ومهارة عالية في القتال، مما دفعه للافتخار بما أنجز في تلك المعركة.

وحين يستعين المتلقي بمجموعة من الإحصائيات المدونة عن عدد القتلى في المعركة، وما تم تدميره من عتاد عسكري في الجانب الإسرائيلي، يدرك أن المعنى المراد من العبارة السابقة هو "الفخر"، وهو بذلك يستعين بالقالب الإدراكي الذي وفر له مجموعة من الدلالات، التي تدعم المعنى، الذي برزت ملامحه من خلال ما سبق ذكره من قوالب.

---

(1) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية، المصدر السابق، 25 – 26

(2) المصدر السابق، 25 – 26

فكل خطاب موجه من مرسل إلى متلقي، يتضمن مجموعة من المكونات الأساسية، كالوحدات المعجمية، التي ترتبط فيما بينها بقواعد نحوية، وصرفية، تعطي دلالة عامة تخفي خلفها قوة إنجازية، لا تدرك إلا بالاستعانة بالقوالب الخمسة التي قال بها "ديك".

ويبقى العمل بهذه القوالب مقصورًا على درجة ما تحمله العبارة من معلومات تستدعي العمل بكل القوالب للوصول إلى المعنى، أو الاكتفاء ببعضها، "فثمة حالات لا تستدعي تفعيل القوالب الخمسة كلها، من هذه الحالات أن تكون العبارة اللغوية المراد تأويلها حاملة لجل المعلومات التي يقتضيها التأويل"[1].

2- المرسِل إليه: "المخاطَب":

فالمخاطَب هو الطرف الآخر الذي يوجه إليه المرسِل خطابه، ولا يمكن للمحلل اللغوي أن ينظر للمتلقي إلا على اعتبار أنه منتج ثان للنص، أي منتج "نص النص"، الذي برز دوره في سياق الخطاب، وأثره على إنتاج النص الأول، "نص المرسِل" وتكوينه.

فالمتلقي يمارس بشكل غير مباشر، دورًا في توجيه المرسِل عند اختيار أدواته، وصياغة خطابه، انطلاقًا من علاقاته السابقة، وموقفه منه، فالموقع الاجتماعي، أو الموقع الوظيفي، وغيرهما يفرض أطرًا معينةً لابد أن يستجيب لها المرسِل، حين يختار من الأدوات اللغوية ما يعبر به عما يريد، مراعيًا بذلك الخصوصية السياقية.

فإذا كان الخطاب موجه من رئيس إلى موظف عامل، اتسم بالرسمية، و الإيجاز، دون مقدمات مع دخول مباشر في صلب الموضوع، و اختيار العلامات اللغوية المناسبة، فنجد المرسِل في الغالب يتحدث بصيغة الجمع، الموجه إلى مفرد، "مع استخدامه أساليب الأمر، أو النهي، أو التحذير، أو الإغراء"، والتي بدورها تبرز السلطة الاجتماعية، وغيرها "فالعلاقات الرسمية يدخل فيها صيغ التبجيل في مخاطبة من هم أكبر سناً، ومقاماً من المتكلم، وهي تشمل الألقاب أيضًا"[2].

---

(1) المصدر السابق، 25 – 26.

(2) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، المصدر السابق، 26.

أما إذا كان هذا الخطاب صادرًا من زميل إلى زميله، أو من شخصين متماثلين في الدرجة، فنجده يمتاز بالحميمية مع إمكان الإطالة، و استخدام أساليب مختلفة، مثل الكنى، واستعمال الاسم الأول، "فالاستعمال غير الرسمي منفك من القيود جميعًا، وينعكس هذا في استعمال بعض الضمائر الدالة على المفرد المخاطب، والتحيات التي تتدرج من الرسمية إلى الحميمية...."[1].

فالمتلقي عنصر مهم في تشكيل بنية النص، واختيار علاماته اللغوية المناسبة، التي يوحي بها للمرسل لحظة إنتاجه للنص، من خلال قناة تواصلية تربط طرفي الخطاب "المرسِل، والمخاطَب" بعلاقة اجتماعية "رسمية، أو غير رسمية" تفرض على النص نوعًا من القيود.

وقد أشار اللغويون والبلاغيون العرب القدماء في التراث العربي إلى تأثير المتلقي على المرسِل عند إنتاج خطابه، إذ أبرزوا دوره في مستوى تشكيل الخطاب اللغوي و تحليله، مثل تقسيمهم أحوال المخاطَب على ثلاثة أصناف، فهو: خالي الذهن، أو شاك متردد، أو جاحد، أو من حيث المستوى النحوي، كالتذكير، والتأنيث، والعدد.

ويدل ذلك على أن المخاطَب حاضر في ذهن المرسِل عند إنتاج الخطاب، وهو ما يسهم في اختيار لعلامات اللغوية المناسبة لخطابه، وتدرجها بحسب ما يدور بين طرفي الخطاب من علاقة.

3- الزمان والمكان:

تكتسب الإشاريات الزمانية، والمكانية قيمتها الدلالية من خلال ما يحيط بها من عناصر سياقية قادرة على تحديد وظيفتها بإشارتها إلى زمان، أو مكان محددين، فما يناسب زمان قد لا يناسب زمان آخر، وما يصلح لمكان قد لا يصلح لمكان آخر.

فالزمان، والمكان، اللذان يتلفظ فيهما المرسِل، عنصران هامان في إيصال المعنى المطلوب للمخاطَب، لذلك فإن اختيار العلامات اللغوية بشكل عام، و إشارات الزمان، والمكان بشكل خاص، لها بالغ الأهمية في تكوين الخطاب.

---

[1] المصدر السابق، 26.

ولا يمكن النظر إلى العلامات الزمانية، والمكانية إلا على أنها جزء من نظام لغوي شامل، تعكس في طياتها مدلولات عامه، وخاصة يفرضها عليها السياق، وفي اللغة العربية الكثير من هذه العلامات الإشارية مثل: هنا، وهناك، وفوق، وتحت، ويمين، ويسار، وأمام، وخلف... وغيرها من المفردات التي قد تحمل معان مختلفة باختلاف السياق، والأحداث المصاحبة لحدث التلفظ.

"كما لا يمكننا فهم العلاقات الدلالية للعلامات التأشيرية مثل: هنا، وهناك، والآن، والبارحة، في الألسن الطبيعية التي تتواجد فيها هذه العلامات، إلا إذا أخذ المتحدث الذي يستخدم هذه العلامات نفسه بعين الاعتبار في القاعدات الدلالية.."[1].

فعند النظر في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾[3].

نرى أن الآيتين تشتركان في احتوائها على عنصر إشاري "الآن"، لكن المعنى الدلالي الذي أفاده هذا العنصر اختلف باختلاف مجرى السياق الذي ورد فيه، فلو نظرنا في تفسير ابن كثير، لوجدنا اختلافا في الدلالة الإشارية بين الآيتين، فالآية الأولى دلت على: "متى وقع الإياس من الحياة، وعاين الملك، وحشرجت الروح في الحلق، وضاق بها الصدر، وبلغت الحلقوم، وغرغرت أنفس صاعدة في الغلاصم، فلا توبة مقبولة حينئذ"[4].

أما الآية الثانية، فجاء العنصر الإشاري فيها للدلالة على: "أي، أهذا الوقت تقول وقد عصيت الله قبل هذا فيما بينك وبينه"[5].

---

(1) مقدمة إلى علم الدلالة الألسني، المصدر السابق، 43.

(2) سورة النساء، 18.

(3) سورة يونس، 91.

(4) ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل، تفسير القران العظيم، تقديم: عبد القادر الارناؤوط، ج1، 617.

(5) تفسير القران العظيم، المرجع السابق، ج2، 566

وفي قولــه تعــالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ﴾[1].

أخبر الله عن الفعل الماضي "أرسل"، بالمستقبل "فتثير"، وعن المستقبل بالماضي، ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[2].

فقد تختلف دلالة الزمان بين الماضي والحاضر، فتستخدم صيغة الحال للدلالة على المضي، وصيغة المضي للدلالة على الحال، ولكي يتمكن المحلل اللغوي من تحديد القيمة الدلالية لصيغة الفعل وجب عليه معرفة سياق الحديث فيعرف لحظة التلفظ التي تساهم في تأويل النص تأويلًا صحيحًا، "فيتخذها مرجعًا يحيل عليه، ويؤول مكونات التلفظ اللغوي بناءً على معرفته"[3].

مثال: موعدنا الساعة العاشرة.

لا يمكن للمتلقي أن يحدد الزمن النحوي الخاص بالجملة السابقة، إلا إذا كان قادرًا على معرفة لحظة التلفظ، فيبني عليها تفسيره لدلالة الزمان.

كما إن معنى الخطاب، ودلالته الزمانية، مرتبطًا بأعراف، وتقاليد اجتماعية، متداولة بين الناس، ومحكومة بأوقات محددة فمثلاً: صباح الخير، ومساء الخير، ومساكم الله بالخير،... وغيرها من العبارات الخاصة بالتحيات، والمناسبات مرتبطة بأعراف، وتقاليد اجتماعية، وأوقات محددة،" ولذلك وجدنا العربي يعبر بما هو مألوف في الثقافة العربية الإسلامية، فتجد في كلامه الفجر، والضحى، والظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، والسحر، فهو يعبر عن الوقت الذي يريده، بما تألفه الثقافة العربية"[4].

---

(1) سورة فاطر، 9.

(2) سورة النمل، 87.

(3) استراتيجيات الخطاب، المصدر السابق، 83.

(4) سمير شريف استيتية، منازل الرؤية، 123.

كما يعد المكان من أهم العناصر السياقية في تشكيل الخطاب، فإن كنا تحدثنا عن زمان محدد بدلاله محدده "متى" كان التلفظ؟ فلا بد من وجود هذا الصنو الآخر الذي يخبرنا "أين" حدث التلفظ؟

يقتضي عنصر المكان أن يختار المرسِل إشارات مكانية ذات دلالة لفظية محددة، لها خصوصية تنبع من ارتباطها بسياقها المقامي، مثال ذلك: العبارات الخاصة بالأفراح، لا تقال إلا في مقام مناسب لها: "حفلة، نجاح، فوز... كذلك العبارات الخاصة بمقامات الحزن، أو المواساة، فلا تقال إلا في مواضعها: تعزية، مرض، فشل...

فمعرفة مكان الخطاب، يحدد استعمال بعض الأشكال اللغوية في الخطاب، وقد تنوعت وسائل التعبير عن عنصر المكان، وأصبح يشمل كل ما يمكنه حمل هدف، أو قصد موجه من مرسل إلى متلقي، عبر قناة تواصلية معينة، وقد تنوعت هذه القنوات، "فمنها ما هو بسيط "لغوي، وصوري، وصوتي، وإشاري" ومنها ما هو مركب "لغوي+ موسيقي، ولغوي+ صوري+ صوتي"[1].

4- المعرفة المشتركة:

إن سعي المحلل اللغوي لإدراك المعنى التركيبي يتطلب أكثر من وجود مرسل ومتلقي وزمان ومكان فقط، فشخصية المرسِل والمتلقي وما يملكانه من معرفة مشتركة تشكل أساسًا ينطلق منه المرسِل في إنتاج خطابه والمتلقي في الوصول إلى غاية المرسِل، وما تحمله التراكيب من أقوال مضمرة تقترن بسياق الخطاب، وما يقوم به طرفا الخطاب من خروج على قواعد التخاطب فيعبر المرسِل عن غاياته ومقاصده بغير ما توحي به الكلمات، ويفهم المتلقي غاية المرسِل، أمور يجب على المحلل اللغوي الأخذ بها عند التحليل.

يتفق جل الباحثين في الدراسات التداولية في الغالب على أن المعرفة المشتركة لدى طرفي الخطاب يجب دراستها من خلال محاور رئيسة وهي:

---

[1] شاهر الحسن، علم الدلالة السيمانتيكية و البراجماتية في اللغة العربية، 176.

1- الافتراض المسبق:

وهو "مفهوم براجماتيكي تتضمنه العبارة في المقام الذي ترد فيه، من حيث العلامات المشتركة، والمعروفة مسبقًا لدى المتكلم، والمخاطب"[1].

تعد العلاقة بين طرفي الخطاب "المرسِل، والمتلقي" من أهم العناصر السياقية التي تؤثر في تحديد العلامات اللغوية المناسبة، فالمرسِل عند إنتاج نصه يأخذ باعتباره الخلفية الثقافية والمعرفية وما يملكه المتلقي من معلومات، وأفكار تضيء معالم الرسالة، وتمنحه النور ليرى ما تحمله التراكيب السياقية من دلالات تداولية.

"ففي كل تواصل لساني، ينطلق الشركاء من معطيات وافتراضات، معترف بها، ومتفق عليها بينهم، تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهي محتواه ضمن السياقات، والبنى التركيبية العامة ففي الملفوظ[2] مثلًا: أغلق النافذة، وفي الملفوظ[3] لا تغلق النافذة، خلفية افتراض مسبق مضمونها أن النافذة مفتوحة"[4].

فالافتراض المسبق له بالغ الأهمية في عملية التواصل، وإنجاز الأفعال اللغوية، بحيث يتم افتراض وجود أساس سابق لدى المتلقي يعتمد عليه المرسِل في بناء خطابه، وينطلق منه المتلقي للوصول إلى غاية المرسِل.

"فالمعرفة المشتركة هي الأرضية التي يعتمد عليها طرفا الخطاب في إنجاز التواصل، إذ ينطلق المرسِل من عناصرها السياقية في إنتاج خطابه، كما يعول عليها المرسَل إليه في تأويله وذلك حتى يتمكن من الإفهام والفهم"[5].

أما إذا كان ما لدى المرسِل من معلومات، ورصيد مسبق لا يشكل له أساسًا ينطلق منه في مخاطبة المتلقي، وكان هذا الأخير خالي الذهن حاله كحال المرسِل، أدى ذلك إلى ما

---

(1) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، 31.

(2) استراتيجيات الخطاب، المصدر السابق، 49.

(3) التداولية عند العلماء العرب، المصدر السابق، 32

(4) استراتيجيات الخطاب، المصدر السابق، 49.

(5) التداولية عند العلماء العرب، المصدر السابق، 32

يعرف بـ"سوء التفاهم"، الناتج عن ضعف أساس الافتراضات المسبقة، الضرورية لنجاح كل تواصل كلامي[1].

مثال: حوار بين 1- معلم. 2- طالب في المرحلة الثانوية.

1- المعلم: ما علامة رفع الأفعال الخمسة؟

2- الطالب: ثبوت النون.

في المثال السابق اعتمد المعلم على افتراض مسبق، في أن الطالب في المرحلة الثانوية قد اكتسب في مراحل دنيا مهارة إعراب الفعل المضارع "حالة الرفع"، مما جعل الطالب يعتمد على مخزونه المسبق في الإجابة، ولو فرضنا أن السؤال موجه إلى طالب في مرحلة دنيا بالتأكيد سيكون هناك سوء فهم في التواصل بين المعلم والطالب.

2- الأقوال المضمرة:

إن ما تحمله التراكيب من دلالات تداولية تتعدى بها حدود التركيب اللغوي، إلى الظروف الخاصة بسياق التلفظ، تختلف عما يدّخره طرفا الخطاب، وما يمتلكاه من معرفة مسبقة "فالأقوال المضمرة هي كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث"[2].

فلو قال أحدهم: "أهذا ابنك؟"، فالسياق الذي ألقي فيه هذا السؤال لا يدع مجالاً للشك في أن "هذا" تشير إلى شيء محدد "ابنك"، وأن الضمير "الكاف" يشير إليك، فلا مشكلة في فهم دلالة الكلام، ومعناه، لكنك قد لا تصل إلى المعنى الكامن خلف هذا السؤال المرتبط بمقام الحديث، فهل المتكلم يريد إجابة عن السؤال بنعم، أو لا؟ أم أنه يخرج عن هذا المعنى إلى مقصود آخر، هو التعبير عن اللوم لأن ابنك ارتكب خطأ؟ أو إعجاباً به؟

فالجملة السابقة "أهذا ابنك؟"، تحمل في طياتها العديد من المعاني المختلفة باختلاف الملابسات السياقية التي تقترن بها لحظة التلفظ، وتتشكل هذه الملابسات نتيجة عدم إعطاء المفردات المكونة لأجزاء التركيب دلالة واضحة، ومحددة.

---

(1) التداولية عند العلماء العرب، المصدر السابق، 32

(2) التداولية عند العلماء العرب، المصدر السابق، 32

لذلك "يقترح ليتش للتمييز بين السياق المعطى، والسياق المستنبط، أو السياق الداخلي، طرح الأسئلة التالية:

1- من هم المشاركون؟ (من هو الكاتب؟ لمن وجهت الرسالة؟"
2- ما موضوع التواصل؟ (ما هي الموضوعات "الأشياء" المشار إليها في مجرى الرسالة؟)
3- ما الواسطة التي تم بها التواصل؟ (هل الرسالة مكتوبة أو منطوقة؟ ما هي وسيلة نقلها؟)
4- ما وظيفة التواصل؟ (الإخبار، التعليم، الإقناع؟)"[1].

3- الاستلزام الحواري: "الاستلزام الخطابي":

أما الاستلزام الحواري فيختلف عن الأقوال المضمرة، في كون الأول يعتمد على المعنى المعطى، والمرتبط بدلالة سياقية خاصة بالوضع المقامي، "فإذا كان المعنى المقصود من العبارة مبني على الاستنتاج، وإذا كان المُستنتَج معلوماً للمتكلم، والمخاطب، فإن هذا الاستنتاج يدخل في إطار الافتراض المسبق، أما إذا كان المعنى المستنتج غير معروف للمخاطب مسبقًا، فإن الاستنتاج يدخل في إطار تضمين المحادثة " الاستلزام الحواري"[2].

مثال: 1- هل علي في البيت ؟
2- شاهدت سيارة علي تقف عند بائع الخضار في نهاية الشارع.
يحتوي هذا المثال على معنيين اثنين هما:

1- المعنى الصريح الذي يمكن أن يفهم من خلال معاني مفردات التركيب المترابطة فيما بينها بقواعد نحوية، تحافظ على استقامة المعنى العام، وسلامته، دالاً على وقوف سيارة علي عند بائع الخضار، مع إثبات ذلك المعنى بكونه شاهد تلك السيارة.

---

(1) محمد خطابي، لسانيات النص، 303.نقلا عن: جيفري ليتش 1969، 187.
(2) علم الدلالة السيمانتيكية و البراجماتية في اللغة العربية، المصدر السابق، 168-169.

2- معنى "مستلزم حواري" لا يفهم من خلال ما تقدمه الجملة من معان، وإنما يعتمد على الإطار العام للحديث، فيفهم من خلاله مثلاً أن علياً ليس بالبيت.

وعند النظر في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾[1].

تجد أن الآية السابقة تحمل معنىً مستلزمًا حواريًا مرتبطًا بسياق الحديث، ناتجًا عما يحيل عليه جواب السؤال الوارد في الآية، فقد سأل الصحابة رسول الله ﷺ عن الشيء المُنفق "ما ينفقون، أو مقدار ما ينفقون، وكان مقتضى الظاهر أن يكون الجواب أنفقوا ذهبًا، أو فضةً، أو إبلاً، أو غيرها... أو أنفقوا هذا المقدار، أو ذاك، لكن الجواب كان على غير ما توقعوا، حيث بين لهم المصارف التي يجب أن يكون الإنفاق فيها، فقد نزل السؤال منزلة غيره، تنبيها لهم على أن ذلك هو الأحق بالسؤال عنه"[2]، وقد أدرك الصحابة - رضوان الله عليهم - ما تحمله الإجابة من قوة إنجازية، أي التنبيه على ما هو أحق بالسؤال عنه،" من خلال التفات الإجابة عما سألوا عنه.

ولكي يتمكن المؤول من الوصول إلى فهم صحيح للجملة المستلزمة حواريًا، حاول جرايس أن يضع العبارات اللغوية في قوالب تسهل على المؤول استنتاج المعنى، "فقسم الاحتمالات الدلالية للعبارة إلى قسمين:

1- معان صريحة: وهي المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها، وتشتمل على ما يلي:

أ- المحتوى القضوي: وهو مجموع معاني مفردات الجملة مضموم بعضها إلى بعض في علاقة إسناد.

2- القوة الإنجازية الحرفية: وهي القوة الدلالية المؤشر لها بأدوات تصبغ الجملة بصبغة أسلوبية ما.

---

(1) سورة البقرة، 215

(2) توفيق، الفيل، دراسات في علم المعاني، 301.

3- معان ضمنية: هي المعاني التي لا تدل عليها صيغة الجملة بالضرورة، ولكن للسياق دخل في تحديدها، أو التوجه إليها، وتشمل ما يلي:

أ- معان عرفية: وهي الدلالات التي ترتبط بالجملة ارتباطًا أصيلًا، وتلازم الجملة ملازمة في مقام معين.

ب- معاني حوارية: هي التي تتولد طبقًا للمقامات التي تنجز فيها الجملة مثل الدلالة الاستلزامية[1].

التداولية وصلتها بالعلوم الأخرى:

التداولية وعلم التراكيب (النحو العربي):

علم التراكيب (Syntax)وهو يعنى بدراسة العلاقات الشكلية بين العلامات بعضها مع بعض[2].

أي يهتم بالتركيب الداخلي للجملة، مركزًا بشكل خاص على علاقة عناصر الجملة بعضها مع بعض، والتي تحكمها ضوابط وقواعد عرفية، لا يجوز الخروج عنها، ومخالفة تلك القواعد يؤدي إلى إنتاج دلالة غير صحيحة ولا مقبولة، فترابط أواصر التركيب العربي واستقامته، وحركة العناصر بين التقديم والتأخير، والحذف، والعلامات اللغوية المختارة، وموافقتها للبنية الدلالية، تقوم على قواعد النحو العربي، ومقاييسه المعيارية، أي السياق النحوي[*]، وعلى هذا الأساس يسند للنحو العربي وظيفة تصويب استقامة تراكيب اللغة العربية، وسلامتها، الذي نشأ على ثوابت راسخة، أقام النحاة عليها أحكامهم المعيارية، المستندة إلى عناصر مختلفة، فمنها ما هو منقول، وآخر معقول.

---

(1) التداولية عند العلماء العرب، المصدر السابق، 34_35.

(2) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، المصدر السابق، 9، نقلا عن:
Levinson, S.C. (1983) Pragmatics. Cambridge University Pre. P. 1

(*) والسياق النحوي: هي عبارة عن شبكة العلاقات القواعدية التي تحكم بناء الوحدات اللغوية داخل النص، وفيها تقوم كل علاقة بمهمة وظيفية تساعد على بيان الدلالة، من خلال القرآئن النحوية مثل الإعراب، وهو قرينة سياقية تتعاون جاهده مع غيرها في رسم شبكة البيانات الدلالية.- عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديث، 546.

وقد وصف علماء العربية النحو العربي بأنه نحو تصنيفي، فهو يعتمد أساسًا على تصنيف الكلمات إلى أقسام، وتصنيف الكلمات داخل كل قسم حسب فئات نحوية تختلف من قسم إلى آخر، وتهدف إلى وصف مفصل للكلمات من حيث الشكل، ومن حيث علاقتها ببنية الجملة، فالاسم مثلاً فئات نحوية هي: النوع، والجنس، والعدد، والحالة الإعرابية، أما الفعل فيوصف بالنوع التعدي، والزمن، والتصريف، والبناء للمعلوم، أو للمجهول، وينطبق الشيء نفسه على بقية أقسام الكلام[1].

فالنحوي يعتمد في تحليله للجملة وصولاً إلى المعنى الدلالي، على تلك القواعد التصنيفية التي تجعل من النحو العربي قوالب، ومجسمات تتشكل داخلها العبارة، فإن خالفت العبارة قالبًا من تلك القوالب، بتقديم، أو تأخير، أو حذف، وخرجت عن هيئتها التركيبية المألوفة، عمد النحاة إلى رد البنية السطحية إلى العميقة، وأولوا العبارة تأويلاً ينسجم مع ما وضعوه من قواعد تصنيفية، فنجدهم ينطلقون لتحقيق ذلك معتمدين على المعنى العام السطحي، الناتج عن ترتيب تركيبي لمفردات العبارة، للوصول إلى المعنى الخاص الكامن خلف ذلك التركيب، الذي يلائم قواعدهم التصنيفية التي وضعوها للصحة اللغوية ليكتب، ويتكلم الناس على أساسها[2].

وعلى الرغم من اهتمام علم النحو العربي بتنظيم سياق التركيب الداخلي، إلا أن دوره لا يهمل في مجال التحليل التداولي، فالعلاقات القواعدية التي تسيطر على نص ما، والتي تتحكم في عملية البناء اللغوي، من خلال ترابط عناصره التركيبية، ليست إلا خطوة أولى في عملية التفسير، والفهم التداولي، المرتكز بالأساس على مجموعة من العناصر التي تقتضي بالمحلل اللغوي أن يتجاوز حدود المادة اللغوية، إلى ما يحيط بها من ملابسات عامة وقرائن خارجية، ومن المعروف أيضًا أن المعنى النحوي له أهمية كبيرة في عملية التحليل

(1) أحمد صديق الواحي، نقد النظريات اللغوية المعاصرة، مجلة فصول،ع 70، 2007، 240.
(2) المصدر السابق 240.

التداولي، "فالبعد التداولي حاضر بمجرد ما ندخل لمفهوم القاعدة النحوية"[1]، التي تعد نقطة البداية للفهم التداولي، بوصف التداولية هدفًا متطوراً لدلالة التركيب.

فالتفسيرات، والشروح النحوية، الناتجة عن ترابط العناصر التركيبية بعضها مع بعض، لا تعطي دلالة تامة دون اعتبار دلالة السياق النحوي الخطوة الأولى في الوصول للمعنى التام، الذي يتوخاه المرسِل لحظة التلفظ.

فإن قلنا مثلاً:

1- آمنوا بالله وحده.

فإن التركيب السابق يتضمن "فعل قول" خرج بمجرد نطق المرسِل بهذه العبارة، وقد ترابطت أواصر هذا التركيب، وضبطت استقامته وفق قواعد تركيبية محددة، وقد قدمت الصيغة النحوية "فعل الأمر" آمنوا "قوة إنجازية"، حث من خلالها المرسِل "الله تعالى" المتلقي "كافة البشر" على فعل أمر محدد وهو "الإيمان بالله وحده"، فالتركيب السابق أشتمل على مجموعة من الأقوال المضمرة المرتبطة بسياقات مختلفة يفهم منها:

1- إن المتلقي لا يؤمن بالله.
2- يوجد أكثر من اله.
3- يوجد إيمان وكفر.

وفي مثال آخر:

1- ترك عبد الله التدخين قبل شهر لأنه ضار.

نجد أن الدلالة العامة المتولدة من هذا التركيب نتيجة لضبط البنية الداخلية له، لا تنير طريق المحلل اللغوي للوصول إلى المعنى، وهنا تبرز أهمية التحليل التداولي في إبراز المعنى، فقد تتعدد معاني التركيب وفقًا لاختلاف الأحداث السياقية المرافقة لعملية التلفظ، فيكون المعنى واحدًا مما يلي:

1- كان عبد الله مدخنًا.

---

[1] المقاربة التداولية، ت: سعيد علوش، المصدر السابق، 33.

2- التدخين ضار.

3- عليك أن تترك التدخين كعبد الله.

4- ترك عبد الله التدخين قبل شهر.

ولو نظرنا في تركيب المثال التالي وفق مستوى الترتيب النحوي:

أنا عطشان

المستوى النحوي ←——— مبتدأ خبر.

وجدنا عناصر الجملة السابقة المبتدأ "الضمير المنفصل"، والخبر "عطشان"، لا تعطي دلالة واضحة يستطيع المحلل اللغوي من خلالها أن يصل إلى المعنى المراد، من خلال الربط بين المسند، والمسند إليه، وما يحيلان عليه من دلالة معجمية، لكن بالاعتماد على التفكير التداولي في تحليل التركيب اللغوي، يتوصل المخاطَب إلى دلالة واضحة، كأن يفهم أن المرسِل يحتاج إلى ماء، أو أنه صائم، أو إن الماء غير متوفر الآن... أو غير ذلك من المعاني المقترنة بسياق الحديث.

"وإن قال متكلم مثلاً: "السلام عليكم"، فإن المعنى المفهوم من هذا الكلام، يكون حسب المقام الذي يستخدم فيه، فقد يكون المقصود التحية، وقد يكون الاستهزاء، واللهو"[1].

وبذلك قدمت لنا التداولية تأويلًا وظيفيًا، معتمدة على الأبعاد الخطابية، والتواصلية بين الأفراد، فالمنظور النحوي للعبارة، يتقاطع مع المنظور التداولي في الوصول إلى المعنى، مع اتفاق في اعتماد المحلل اللغوي على التركيب النحوي كوسيلة تعينه في الوصول إلى المعنى التداولي، وخاصة حين يشتمل التركيب على قوة إنجازية مباشرة "أمر، أو وعد، أو نهي، أو استفهام...."

(1) التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، المصدر السابق، 42

لكن رغم ذلك الترابط بين المستويين النحوي، والتداولي في عملية التحليل، إلا أن علم النحو كما قلنا سابقًا، يعتمد على عناصر تركيبية يمكن وصفها بأنها عناصر مستقلة منفصلة محددة، في مقدور الدارس تناولها بشكل مجزّأ، فيستطيع أن يتناول دلالات علامات التركيب اللغوي، وما تسند إليه من وظائف نحوية: كالمبتدأ، أو الخبر، أو الفعل، أو الفاعل، أو النعت، أو البدل... عينة أساسية في الدراسة، فيعرف حالات وأوجه ومكونات هذه العناصر، أما التداولية فلا يمكنك معرفة أياً من المعاني هو نهاية مطاف سعيك الدلالي، إلا من خلال ربط التركيب بسياقه الخارجي للحصول على المعنى؛ وذلك لتعلقها بأهداف المنشئ، فالمرسِل يبحث عن أفضل الطرق لإيصال معلومة ما، إلى مخاطَب ما، ضمن مقام تواصلي ما، كما أن المخاطَب يبحث عن أفضل طريقة لمعرفة مقاصد المرسِل لحظة التلفظ.

التداولية وعلم الدلالة:

1- علم الدلالة (Semantics)

وهو: علم يدرس علاقة العلامات بالأشياء التي تدل عليها، أو تحيل إليها[1].

وعلم الدلالة أيضاً: "هو العلم الذي يدرس المعنى"[2].

أي يركز كل اهتمامه على المعنى المتولد من اتحاد التراكيب النحوية بعضها مع بعض، والتي تولد بذلك "المعنى الحرفي"[*] الذي يبتعد كل البعد عن كل ما هو خارج السياق، فإذا أردنا أن نحدد دلالة أي تركيب من التراكيب، يجب أن نحدد بدقة دلالة كل كلمة من كلمات هذا التركيب، ثم ننظر إلى المحصلة الدلالية التي هي خلاصة المبنى والمعنى معًا.

ففي كل عملية تواصل لغوي بين البشر تكون اللغة أداة في نقل المعاني والأفكار الثاوية خلف تلك الكلمات.

---

(1) المصدر السابق، 40، نقلا عن: G.Leech: idem, P. 5

(2) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، 11.

(*) المعنى الحرفي هو المعنى الذي يجده المحلل اللغوي لهذه الجملة في سياق الصفر أو في سياق منعدم. - انظر: المقاربة التداولية، لمصدر السابق، 56.

ففي المثال الآتي:

1- ضرب الله لنا مثلًا.

يقدم علم الدلالة للمحلل اللغوي مجموعة من الدلالات "المعاني" العامة لمفردات التركيب، كتلك المعاني التي نجدها داخل معاجم اللغة العربية، وأخرى خاصة مرتبطة بتقييد حدود الدلالة العامة في سياق داخلي، فرض على العلامة اللغوية معنىً خاصًا في التركيب.

فالفعل "ضرب في المثال السابق، يختلف في دلالته عن الفعل "ضرب" في قولنا: "ضرب لي موعداً"، وجاء هذا الاختلاف في المعنى نتيجة لعلاقة ترابطية داخل التركيب اللغوي، فرضت على العلامة اللغوية قيودًا سياقية.

غير أن ما يقدمه علم الدلالة من معان للمحلل اللغوي، لا يشكل أساسًا تامًا فيما تحيل عليه التراكيب من مقاصد ودلالات؛ لأن دلالة المعنى العام للعلامات اللغوية المكونة لذلك التركيب لا تشكل غاية المرسِل في سياق محدد، وهنا يأتي دور التحليل التداولي في استخراج المعنى، وتحديده بناءً على مجموعة من الأحداث السياقية التي رافقت تلفظ المرسِل بما يريد.

ففي قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[1].

لم يكن مقصد المتكلمين بهذا الكلام أن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان، أي كان قصدهم أن يقر لهم إبراهيم بأنه هو الفاعل لهذا الفعل، ولم يكن غرضهم من إبراهيم أن يخبرهم عن الفاعل ذاته، فالفاعل ظاهر موجود مشار إليه في الآية، ولهذا كان جواب إبراهيم لهم، بل فعله كبيرهم هذا[2].

فالآية السابقة حملت "قوة إنجازية مقامية غير استفهامية؛ أي غير "القوة الإنجازية المؤشر لها بأداة الاستفهام والتنغيم، وإضافة إلى الاستفهام تحمل الجملة قوة إنجازية هي الإقرار"[3].

---

(1) سورة الأنبياء، 62

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، 203. للمزيد انظر: الزمخشري، الكشاف، ج3، 125

(3) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، 109_110.

وخلاصة الأمر أنه يمكننا أن نلاحظ فرقًا جوهريًا بين الدلالة، والتداولية بأن علم الدلالة يهتم بدراسة "دلالة التركيب النحوي بقطع النظر عن الملابسات السياقية الخارجية..."[1]. وعلى النقيض من ذلك تفعل التداولية.

وبناءً على ذلك يمكن تقسيم المعنى إلى قسمين: "معنى دلالي" يعتمد على دلالة مفردات التركيب الخاصة، وما تقدمه للعبارة من معان مرتبطة فيما بينها بضوابط تركيبية من غير ملاحظة للعلاقات التركيبية غير اللغوية المصاحبة للحدث اللغوي، "ومعنى تداولي" يتجاوز حدود التركيب ودلالته السطحية فيربط التركيب بمجموعة العناصر المكونة للحدث الكلامي التي يمكن بطريقها توليد معان مقامية عدة تداولية وظيفية.

2- التداولية وعلم الأسلوب:

إن طريقة التحليل اللغوي في أي لغة من اللغات، تتطلب قدرًا واسعًا من العلوم والمعارف بشكل عام، وخاصة القواعد اللغوية بكل فروعها "علم الأصوات وعلم التراكيب وعلم المعاجم" بشكل خاص، للوصول إلى المعنى.

فمناهج التحليل مختلفة في إجراءات التحليل اللغوي للوصول إلى المعنى فمنها ما يعتمد على القواعد اللغوية في التحليل اللغوي كالأسلوبية، ومنها ما يعتمد على سياقات، وملابسات تتعلق بتحليل اللغة من خلال الاستعمال الخارجي كالتداولية.

وربما كان الحديث عن هذين المنهجين السابقين أمرًا ضروريًا من حيث كون التداولية والأسلوبية تبحثان أساسًا في المعنى.

فعلم الأسلوب هو: "مجموع ما في الكلام من بدائل اختيارية، تأتي على شكل احتمالات ترادفية، يرتبط استعمالها بمعايير اجتماعية محددة لغرض واقعة، أو حدث لغوي"[2].

---

(1) التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، المصدر السابق، 40.

(2) فيلي سانديرس،، نحو نظرية أسلوبية لسانية، ت خالد محمود جمعة، 45. نقلا عن: G.Michel, u. a. 34.

وعُرف أيضًا بأنه "الاختيار من النماذج النحوية الخاصة، ومما حققته تلك النماذج من نتائج، إنه الاختيار من وحدات الثروة اللفظية، ومن تناسقات الوحدات اللفظية من جهة، ومن جهة ثانية إنه الاستغناء عن عناصر ووحدات أخرى حسب هذا المفهوم"[1].

يكشف لنا تعريف فيلي ساندراس لعلم الأسلوب مدى اعتماد المحلل الأسلوبي على القواعد اللغوية في تحليل لغة الخطاب، من خلال مجموعة من الاستراتيجيات الأسلوبية التي يلجأ إليها المرسِل، للانحراف بخطابه عن لغة الكلام اليومي "العادي" المتعلقة بغاية إيصاليه نفعية "تداولية"، متصلة بفعل الكلام.

فالنتاج الأدبي في التحليل الأسلوبي، يتكون من مجموعة مستويات جزئية، ترتبط وفق سياق داخلي، يُضبط فيه عمل المفردة داخل الجملة، وعمل الجملة داخل الفقرة، ويتم تناول هذه الأجزاء بالدراسة، والتحليل الأسلوبي من جهات عده، كالتحليل الصوتي، والتحليل التركيبي، أو التحليل المعجمي.

لذلك وجب على المحلل الأسلوبي أن "يعرف الخصائص الصوتية في اللغة العادية، - فيعرف الحروف الشديدة، والحروف الرخوة، والحروف المتوسطة، وحروف التفخيم والترقيق... كما عليه أن يدرس التراكيب اللغوية من حيث الطول، والقصر، وروابط التركيب، وترتيب عناصر التركيب اللغوي، والصيغ الفعلية، كما يعي دور الألفاظ في خدمة المعنى، فيدرس الكلمات، والصيغ الاشتقاقية..."[2].

فلو نظرنا إلى المثال الآتي:

يا قوم لا تتكلموا   إن الكلام محرم

ناموا ولا تستيقظوا   ما فاز إلا النوم[3]

لوجدنا أن الشاعر قد سعى في البيتين السابقين، إلى تقديم صورة فنية جمالية أسلوبية، من خلال انحراف أسلوبي لبعض التراكيب اللغوية "صيغة الأمر" عن مدلولها

---

(1) المصدر السابق، 42. نقلا عن: A. McIntosh, Language and style, 248

(2) للمزيد انظر: عبده الراجحي، علم اللغة و النقد الأدبي، 191_ 121.

(3) معروف الرصافي، ديوان معروف الرصافي، دار مكتبة الحياة، بيروت، 448.

الظاهري، لتؤدي بذلك معنىً جديداً هو "التوبيخ، والتقريع" مع مقدرة الشاعر على تشكيل هذا المعنى بلغة عادية، تبتعد عن درجات الانحراف الأسلوبي، لكن سعي الشاعر وراء جمالية القول، أفرز هذا التحول الأسلوبي؛ فالانحراف عن النمط السياقي هو الأساس في مفهوم الأسلوب"[1].

أما المنظور التداولي فإنه يرى في الأبيات السابقة، قوة إنجازية وهي "التوبيخ" الموجه إلى مخاطب ما، وقد توصل المحلل التداولي إلى ذلك المعنى، مستعيناً بمجموعة من الدلالات السياقية الخارجية، والتي تجمع المرسِل، والمرسَل إليه، والرسالة، في إطار سياقي محدد، كمعرفة " المناسبة، والعلاقة الجامعة بين طرفي الخطاب، وزمان، ومكان القول...

لكن المحلل الأسلوبي في تحليله، اعتمد على ما يحتويه السياق الداخلي للنص من وسائل لغوية "الأصوات، والمفردات، والتراكيب، والصور، والمجازات، والجمل... كما أنه نظر للنص من وجهة وقوعه ضمن ثنائية السنة، والعدول، والنمط، والانزياح، والاستعمال المعياري، والاستعمال الأدبي..."[2].

فالأسلوبية بهذا التصور تلغي الأبعاد السياقية الخارجية "غير اللغوية" في التحليل اللغوي، التي تعد محور التحليل اللغوي التداولي، "وإن أقرت الأسلوبية بوجود نواح اجتماعية، ونفسية، وثقافية، واقتصادية تؤثر في" صناعة النص"، لكنها لا تهتم بها في تحليل النص"[3].

ودليل ذلك ما نجده لدى المحلل الأسلوبي من أحكام يطلقها على التراكيب اللغوية بعد تحليلها، فيصف فيها أسلوب الكاتب، بأنه أسلوب بسيط ينتمي إلى نظام لغوي متدنٍ طبقة اجتماعية متدنية، أو أسلوب رفيع يمثل طبقة اجتماعية عالية، وغيرها من الأساليب التي يتوصل إليها المحلل الأسلوبي، من خلال ما يحتويه النص من علامات لغوية، واختيارات تركيبية، توحي بمدى انتماء هذه الاختيارات لطبقة اجتماعية محددة.

---

(1) ستيفن أولمان، الأسلوبية و علم الدلالة، ت محيى الدين محتسب، 21_ 22.

(2) صابر الحباشة، الأسلوبية والتداولية، مجلة أفق الثقافية، عدد9، 2004، 1.

(3) المصدر السابق، 1

فمثلًا تعبير شخص ما ينتمي إلى بيئة اجتماعية عالية عن فكرة محددة "التذمر من ارتفاع الأسعار" يختلف من حيث الأسلوب عن تعبير شخص آخر، من طبقة اجتماعية متدنية مثلاً، عن الفكرة نفسها، فإن قال الأول مثلاً:

إن مردود الفرد أصبح غير كاف لتلبية احتياجات الفرد مقابل هذا التضخم العالمي في أسعار السلع الرئيسة.

نجد أن الثاني قد يعبر عن الفكرة نفسها فيقول:

لم يعد هذا الراتب يكفي لشراء الطعام لأبنائي.

أما التداولية فتسعى إلى إثبات ما تنطوي عليه الجملة الأولى، والثانية من قوة إنجازية، وهي "التذمر من ارتفاع الأسعار" من خلال ما يحيط بالنص من ملابسات وأحداث سياقية، فتنظر في "حال المرسِل، والمرسَل إليه، والمشاركين في الحدث الكلامي، والزمان، والمكان..."

وبذلك تقوم التداولية في سعيها وراء المعاني "القوة الإنجازية" بدراسة اللغة في الاستعمال، من خلال ما يحيط بها لتكشف عن مقصد المتكلم، "الذي يكمن أن تستفيد منه الأسلوبية من جهة تعديل النظرة إلى العمل الأدبي"[1].

---

(1) الأسلوبية والتداولية، المصدر السابق، 3.

من ملامح التفكير التداولي في الفكر البلاغي القديم

التداولية وعلم المعاني:

لاحظ البلاغيون العرب منذ القدم ظاهرة السياق، وقد ظهرت عنايتهم به في العديد من التعريفات، والمقولات المأثورة عنهم، فقد بلغنا عنهم تعريفهم للبلاغة: "مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته"[1].

يظهر من خلال هذا الحد أن موضوع علم البلاغة، هو دراسة العلاقة بين تراكيب الكلام، ومقتضى الحال، التي تقتضي رصد حال المرسِل، والمتلقي، وما بينهما من علاقة اجتماعية، ورصد ظروف الخطاب، ومقاماته المختلفة، وهنا يتلاقى المحور التداولي مع الدرس البلاغي في تشكيل، وتحليلي الخطاب اللغوي، "فالتداولية - كما اشرنا سابقاً - علم يعنى بالعلاقة بين بنية النص، وعناصر الموقف التواصلي المرتبطة به... مما يطلق عليه سياق النص، ويأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظمة، المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة العربية بعبارة "مقتضى الحال"، وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية، "لكل مقام مقال"[2]، والتي منها استمد بعض الدارسين لفظة "المقامية"، التي أطلقت كاسم آخر للتداولية، فعلم البلاغة من أهم العلوم التي تؤكد الارتباط بين دراسة اللغة واستعمالها في سياقها التداولي، للوصول إلى قوتها الإنجازية، والبلاغة والتداولية تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة ووسيلة حجاجية للتأثير على المتلقي.

وعند النظر في مقولة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، من خلال دراسة للممارسات التداولية لدى علماء العربية في علمي البلاغة "علم المعاني، وعلم البيان"، وجدنا أن كلاً منها مرتبط بما تقتضيه الأحوال، وما تستدعيه المقامات من أساليب، وعبارات، وعلامات لغوية

---

(1) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج1، 86.

(2) صلاح، فضل، بلاغة الخطاب و علم النص، 21.

من شأنها تحقيق التواصل ضمن إطار سياقي محدد، وتلك الأحوال تعد من أسس التحليل في الدرس التداولي المعاصر.

لقد عرف البلاغيون علم المعاني بقولهم: "هو العلم الذي يختص بتتبع سمات تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان، وغيره احترازًا عن الخطأ في مطابقة الكلام لمقتضى الحال"[1].

فهو علم قائم على أساس مراعاة خواص التراكيب، وعلاقتها بالحالة التخاطبية المقامية، ووصفها بالقبح، أو الحسن، والاحتراز من وقوع المعاني في الخطأ، وما تؤديه من دلالات خاصة بسياق الحديث، كما أنه يراعي الظروف المصاحبة لعملية التلفظ من زمان ومكان الخطاب، وحال المتلقي، وما يملكه من معرفة تعطي المرسِل ملامح خاصة لكيفية بناء الخطاب مع التمييز بين ما يدور بين طرفي الخطاب من معرفة مشتركة، أي حصر مقام الحديث بين طرفي الخطاب، وكل هذا يصلح لما يسمى بالأسس التداولية في تحليل الخطاب.

"فقد فطن البلغاء إلى أن اللغة ظاهرة اجتماعية، وأنها شديدة الارتباط بثقافة الشعب الذي يتكلمها، وأن هذه الثقافة في جملتها يمكن تحليلها بواسطة حصر أنواع المواقف الاجتماعية المختلفة، التي يسمون كلًا منها "مقامًا"[2]. وذلك من خلال دراسة التراكيب اللغوية انطلاقًا من أن الكلام لا يكون إلا لغايات، وأهداف، ومقاصد يتوخاها المرسِل في نصه، ويعتمد المتلقي في فهم المعنى على مجموعة من الاستراتيجيات التخاطبية التي يتوخاها المرسِل في خطابه، والتي تظهر للمتلقي ملامح القوة الإنجازية الكامنة خلف ذلك التركيب، وقد أدرك السكاكي بعض تلك الاستراتيجيات في حديثه عن مقتضى حال المتلقي حين قال: "فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده من مؤكدات الحكم، و إن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليته بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفًا، وقوة، وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب،

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، 70.

(2) تمام، حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، 337.

وكذا إذا كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريًا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصصًا بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها، أو وصلها، والإيجاز معها، أو الإطناب... فحسن الكلام تأليفه مطابقًا لذلك[1].

والناظر في النص السابق يلحظ ما جاء به السكاكي من ربط بين المقام والخطاب في حديثه عن مراعاة لمقتضى الحال، الذي به تتحدد طبيعة التركيب اللغوي المستخدم في عملية النظم النحوي الملائم لطبيعة الموقف الكلامي، وذلك من خلال لجوء المرسِل إلى العديد من الأساليب البيانية: كالحذف، أو التأخير، والإيجاز، أو الإطناب، والفصل، أو الوصل... وغيرها من الأساليب التي تجوّز عبور التراكيب المختارة إلى فهم المتلقي؛ ليعي ما يبتغيه المرسِل وما يسعى إليه من دلالات تداولية في خطابه.

ويلاحظ في نص السكاكي أيضًا عنايته بالمعنى المطابق لمقتضى الحال على حساب مراعاته لقواعد التراكيب النحوية، التي قد يخرج عنها المرسِل غالبا في سبيل مراعاته لمقتضى الحال، فلا تكون التراكيب مطابقة للأحوال إلا بخروجها عن السمت القاعدي للنحو العربي، وبخلاف ذلك لا يعد التركيب مطابقًا للسياق في كثير من الأحوال، بل إن التركيب في مثل هذه الحالة لا يؤدي غاية المرسِل على أكمل وجه، فيظل فهم المتلقي قاصرًا بقصور دلالة التركيب.

التداولية ومباحث علم المعاني:

الخبر:

إن الألفاظ بأصل وضعها لا تفي بالمعاني التي يريد المتكلم أن يعبر عنها، لهذا قد يلجأ المرسِل إلى التحوير في العبارات بالتقديم، والتأخير، والحذف، والذكر... وغير ذلك من الأمور التي تجعل العبارة تتسع وتفيد معاني ودلالات جديدة، تتناسب ومقتضى الحال،

(1) مفتاح العلوم، المرجع السابق: 73.

فيضع لكل مقام مقاله، وحين يريد المرسِل إنجاز ذلك يلزمه إن يسلك طرق في القول بغرض إفادة المتلقي معلومة جديدة، أو إعلامه بما المرسِل عالم به، أو استدعاء مطلوبا من المتلقي غير حاصل وقت الطلب، وهذا ما أطلق عليه البلاغيون أسلوب الخبر والإنشاء، فكل ما يصدر عن المرسِل من كلام لا يخرج عن واحد من اثنين هما: الخبر والإنشاء.

عرّف علماء البلاغة الخبر بأنه: "ما يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب، فإن كان الكلام مطابقًا للواقع كان صادقًا وإن كان غير مطابق له كان كاذبًا"[1].

ففي قولنا مثلًا:

1- السماء تمطر.

يمكن للمتلقي أن يحكم على مثل هذا التركيب بالصدق أو الكذب، فهو تركيب خبري صدقه محكوم بمطابقة الكلام لنسبة خارجية أي للواقع، فإن طابق الكلام نسبته الخارجية فكانت السماء تمطر على وجه الحقيقة كان الخبر صادقًا، وإن خالف التركيب نسبته الخارجية كان الخبر كاذبًا، وبذلك يكون معيار الحكم على صدق التراكيب أو كذبها بل قبل ذلك تحديد نوعها بين الخبر والإنشاء مبني على معيار خارجي، وهو مطابقة الكلام للواقع الخارجي المحيط بالمتلقي.

أغراض الخبر:

حين يلقي المرسِل خبرًا من الأخبار إلى متلقي، يقصد إلى واحد من أمرين الأول: "إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة أو العبارة، ويسمى ذلك الحكم فائدة الخبر"[2].

أي أن المرسِل يهدف من خلال نصه أن يفيد المتلقي شيئًا لم يكن له به علم من قبل، و يبنى هذا النوع من أنواع الخبر على أساس المعرفة المشتركة بين المرسِل والمتلقي، بحيث يدرك المرسِل ما يجهله المتلقي، وهذا البعد التداولي في تحديد غرض الخبر يكسب المتلقي فائدة جديدة لم يكن يعلمها من قبل، كأن تقول لمن لا يعرف شيئًا عن أقسام الكلام مثلًا:

---

(1) عبد العزيز عتيق، علم المعاني، البيان البديع، 23.

(2) عبد العزيز عتيق، المصدر السابق، 46.

كَلاَمُنَـــا لَفْـــظٌ مُفِيـــدٌ: كاسْـــتَقِم،   واسمٌ، وفعْلٌ، ثُم حَـرْفٌ- الكَلِـم[1]

فالفائدة تحققت في القول السابق لأن المرسِل اكسب السامع خبرًا لم يكن على علـم بـه، وقـد يلقى الخبر لغرض آخر، كان يكون السامع على علم بمضمون الخبر لكن المتكلم يريـد إفـادة المخاطب أن المتكلم عالم بالحكم، ويسمى ذلك لازم الفائدة[2] ومثـل ذلـك قـول ابـن لأبيـه: لقد علمتني كتاب الله وسنة نبيه.

فالخبر يلقى لغرضين اثنين إما لفائدة الخبر، أو لازم الفائدة، والخـط الفاصـل بينهمـا بعد تداولي يقوم على أساس الافتراض المسبق بين المرسِل والمتلقـي، فـالافتراض المـسبق لـه بالغ الأهمية في عملية التواصل، وإنجاز الأفعال اللغوية، بحيث يـتم افـتراض وجـود أسـاس سابق لدى المتلقي يعتمد عليه المرسِل في بناء خطابه، فإن كان المتلقي يجهل ما جاء به المرسِـل سمي هذا النوع من الخبر فائدة الخبر، وإن كان المتلقي على علم بما جاء به المرسِل سمي هـذا النوع من الخبر لازم الفائدة.

لكن الخبر لا يتوقف على هذين الأمرين، بل يساق لأغراض بلاغية أخرى يكـشف عنها السياق والقرائن والأحوال المصاحبة للتلفظ، ومن تلك المعاني[3]:

1- إظهار الـضعف: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا﴾[4].

2- الاسترحام والاستعطاف: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمۡتُ نَفۡسِي فَٱغۡفِرۡ لِي فَغَفَرَ لَهُۥٓۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[5].

---

(1) بهاء الدين عبد الله بن عبد الحمن الهاشمي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمـد الـسعدي فرهـود، ج1، 15.

(2) عبد العزيز عتيق، المصدر السابق، 46.

(3) عبد العزيز عتيق، المصدر السابق، 60/ 64.

(4) سورة مريم، 4.

(5) سورة القصص، 16

3- إظهار التحسر على شيء محبوب:

يـا أخـتُ أنـدلُس عَلَيْـكِ سَـلامُ هَـوتِ الخِلافَـةُ عنـكِ والإسـلامُ[1]

4- الوعظ والإرشاد: "المسلم من سلم الناس من لسانه ويده"[2]

5- الفخر والمدح:

وَنَحْـنُ أنـاسٌ لا توسـطَ عِنْـدَنا لَنا الـصدْرُ دُونَ العَـالمين أو القَبْـرُ[3]

6- الاسترحام: ﴿لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَـٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[4].

إذا نظرنا إلى كل مثال من الأمثلة السابقة، وجدنا أن المتكلم لا يقصد منها فائدة الخبر ولا لازم الفائدة، وإنما خرجت التراكيب عن قيد الضربين السابقين إلى معان مختلفة استدل عليها المتلقي من خلال سياق الحديث، ففي قوله تعالى في التركيب الأول مثلاً : "إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا..... "حمل التركيب قوة إنجازية خرج فيها التركيب من حد الإخبار إلى إظهار الضعف والرجاء، فزكريا عليه السلام لم يظهر لله سبحانه و تعالى إلا الضعف والحاجة، فهو يعلم أن الله تعالى يعلم ما يعلمه زكريا عن نفسه وحاشا أن يكون غير ذلك، ومن هنا لم يكن مقصود زكريا عليه السلام الإخبار وإنما إظهار الضعف والرجاء، وللوصل إلى هذا المعنى وجب على المحلل التداولي أن يدرك القرائن السياقية المحيطة بالتركيب اللغوي، فيعلم من هو زكريا عليه السلام وما كان عليه من الضعف، ويعلم أن الله خالق البشرية عالم بما في نفوس عباده، كما عليه أن يدرك جملة من الأمور الدينية التي تربط

---

(1) أحمد شوقي، الشوقيات، ج1، 230.

(2) أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج1، 13.

(3) أبو فراس الحمداني، ديوان أبي فراس الحمداني، إعداد محمد بن شريفة، 142.

(4) سورة الأنبياء، 87.

العبد بربه... وغيرها من الأمور المحيطة بالسياق، والتي تحتم على المتلقي الاستعانة بها لإدراك القوة الإنجازية أي القصد، وقد كان بمقدور المرسِل أن يعبر عن المعنى المطلوب بأكثر من صيغة كأن يقول: "يا رب إني قد كبرت"، "أو ضعف بدني وامتلاء راسي شيباً" وغيرها من التراكيب، لكن دخول التركيب في باب الاستعارة والكناية، جعل المعنى أكثر تأثيراً في القارئ وأشد إقناعًا.

وخلاصة القول إن الخبر قد يخرج عن مقتضى الظاهر فلا يراد به إفادة المتلقي ما يسمى فائدة الخبر أو لازم الفائدة، بل يكون المراد شيئًا آخر كإظهار الضعف، أو الاسترحام، أو الوعظ، والإرشاد، أو الفخر، أو التحسر... أو أي شيء آخر يكشف عنه السياق ويحدده، لكن الخبر سواء أكان الغرض منه فائدة الخبر، أو لازم الفائدة، أو خرج إلى أي غرض بلاغي آخر، ينبغي على صاحبه أن يأخذ في اعتباره حالة المتلقي عند إلقاء الخبر، فينقله في صورة من الكلام تلائم هذه الحالة، مراعياً بذلك مقتضى الحال وما يجب لكل مقام من المقال.

والمتلقي استنادًا إلى مضمون الخبر له ثلاث حالات هي: ضرب ابتدائي يكون فيه المتلقي "الي الذهن من الحكم، وفي هذه الحالة يلقى إليه الخبر خاليًا من أدوات التوكيد"[1]، وضرب طلبي يكون فيه المتلقي "مترددًا في الحكم شاكًا فيه ويبغي الوصول إلى اليقين، وفي هذه الحال يحسن توكيده له ليتمكن من نفسه ويحل فيها اليقين محل الشك"[2]، وضرب إنكاري يكون فيه المتلقي "منكرًا لحكم الخبر، وفي هذه الحال يجب أن يؤكد له الخبر بمؤكد أو أكثر على حسب درجة إنكاره"[3].

وما يروى في أضرب الخبر و يكشف عن وجوب معرفة الحالة التي يلقى فيها الكلام بين التأكيد وعدمه، والكيفية التي يلقى بها ما ورد عن الكندي الفيلسوف حين قال: "إني لأجد في كلام العرب حشوًا! فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد

(1) عبد العزيز عتيق، المصدر السابق، 49

(2) المصدر السابق، 49

(3) المصدر السابق، 49.

العرب يقولون: "عبد الله قائم"، ثم يقولون: إن عبد الله قائم"، ثم يقولون: إن عبد الله لقائم"، فالألفاظ متكررة، والمعنى واحد، فقال له العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: "عبد الله قائم"، إخبار عن قيامه، وقولهم: إن عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل، وقوله: إن عبد الله لقائم" جواب من إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرار المعاني"[1].

على الرغم من ذلك التوحد في مكونات المباني الثلاثة التي جاء بها الكندي، والتي نظر إليها نظرة سطحية تعتمد على الشكل الخارجي للمبنى، إلا أن هناك اختلافًا في المعنى، وما تحتويه دلالة التركيب من قوة إنجازية يوردها المرسِل في نصه، مراعيًا بذلك أحد أهم الأسس التداولية في تشكيل وتحليل الخطاب، ألا وهو الاهتمام بالمتلقي وحاله، فلو نظرنا إلى الجمل السابقة:

1- عبد الله قائم.

2- إن عبد الله قائم.

3- إن عبد الله لقائم.

وجدناها تعتمد على أصل واحد: "عبد الله + قائم" مع دخول "إن + لـ" على التركيب، لكن المثال الأول "عبد الله قائم" استغنى فيه المرسِل عن مؤكدات الحكم، فأخبر فيه عن قيام عبد الله، وقد ألقي الخبر في هذه الحالة لشخص خالي الذهن، غير متردد ولا شاك، ولا منكر، فكان المثال خاليًا من المؤكدات، "فالجملة السابقة جملة اسمية توليدية إخبارية "م + خـ" لا يقصد المتكلم بها سوى الإخبار المحايد"[2].

أما في المثال الثاني "إن عبد الله قائم"، فقد كان جوابًا عن سؤال من يسأل عن حال عبد الله، وهي في هذه الحالة تلقى لشخص متردد، أو شاك، "فلما أحس المتكلم من المخاطب شكًا، وترددًا، في تصديق الخبر أكده بـ"إن"، في محاولة لإزالة شكه "V" م + خـ"

(1) عبد القاهر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، 315.

(2) إيمان، الكيلاني، دور المعنى في توجيه القاعدة النحوية، 249.

فالجملة اسمية تحويلية مؤكدة بمؤكد واحد[1]، وفي قوله: إن عبد الله لقائم، تلقى هذه الجملة إلى شخص منكر أمر القيام لعبد الله، رافضًا له، فجاء خطابه بأسلوب مقابل لرفضه، وإنكاره، فكانت الجملة مؤكدة بـ"إن"، و"ل".

لقد تصور المرسِل في المثال الأول والثاني والثالث، حال المتلقي، فوجده خالي الذهن من فائدة الخبر في المثال الأول، ومترددًا في المثال الثاني، وشاكًا في الثالث، فصاغ خطابه وفقًا لهذه المقامات المتفاوتة في الحالات، فالحالة النفسية للمخاطب، وخلو ذهنه أو تردده أو شكه أو إنكاره، تقتضي مقامات ومراتب من مراتب الخطاب، وفقًا لتلك الأحوال، كالتأكيد" بتكرار الكلام، أو إن، أو للام التوكيد، أو القسم... أو عدمه، "ومجيء كل مقتضى على ما تمليه الحال، هو مدار حسن الكلام"[2].

فكل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى، وزيادة المعنى في التراكيب السابقة الناشئ عن إضافة "إن واللام" كما يشير إلى ذلك الدكتور خليل عمايرة في كتابه في نحو اللغة العربية، هو تأكيد المعنى، ويُستدعى ذلك التأكيد بحسب حال المتلقي، بين خلو الذهن أو التردد أو الإنكار[3].

لذلك نجد أن العرب يستخدمون في كلامهم "أضربًا مختلفة بحسب حال المتلقي، فهناك ضرب ابتدائي، وضرب طلبي، وضرب إنكاري"[4].

وفي القرآن الكريم ملاحظات لأحوال المخاطبين وإلقاء الكلام بحسب هذه الحالات ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ

---

(1) إيمان، الكيلاني، المصدر السابق، 249.

(2) مفتاح العلوم، المصدر السابق، 95.

(3) خليل عمايرة، في نحو اللغة العربية، 103 وما بعدها.

(4) محمد بركات أبو علي، البلاغة العربية في ضوء الأسلوبية و نظرية السياق، 67 / 68.

مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴿١٦﴾﴾[1].

فالآيات الكريمة تحكي لنا موقف أصحاب القرية من رسلهم، وكيف لم يستجيبوا لدعوة الحق بتكذيبهم لرسل ربهم، فقد أرسل الله سبحانه وتعالى إليهم في بادئ الأمر برسولين يطبقان شريعة الله ومنهجه في تلك القرية، فوجدا من أهلها التكذيب والإنكار، فعزز الله تعالى رسوليه برسول ثالث، كما أكد هؤلاء الرسل أقوالهم بما يقابل إنكار أهل القرية فقالوا بعد تكذيبهم لهم: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾، فقد أكدوا الجملة "بأن" في محاولة لإزالة شكهم، ولكن الكفار يزيدون في درجة تكذيبهم وإنكارهم فيقولون: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ﴾، فيمتدون بالإنكار فينفون أن يكون الله قد أنزل شيئًا أو أرسل رسلاً، وزادوا في إنكارهم بقولهم: ﴿إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ﴾ وبذلك بلغ الإنكار ذروته، ولا يناسبه إلا أن يصل التأكيد ذروته، لذلك جاء قوله تعالى:﴿قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾، فقد أكد الرسل كلامهم باستخدامهم لأداة التوكيد "أن" ولحرف "اللام".

وخلاصة الأمر إن الحكم على الخبر بأنه ابتدائي، أو طلبي، أو إنكاري، يكون بحسب ما يعلمه المرسِل عن حال المتلقي في كونه خالي الذهن، أو متردد، أو منكر، لكن البليغ قد يأتي بالكلام على غير ما يقتضيه الظاهر، مشيرًا بذلك إلى غاية بلاغية تداولية، فينزل المنكر منزلة خالي الذهن، فيأتي الكلام خاليًا من مؤكدات الحكم، وقد ينزل خالي الذهن منزلة المنكر أو المتردد كأن يرى في حاله وكأنها حالة من ينكر الأمر ولا يصدقه.

---

(1) سورة يس، 13/ 16.

الإنشاء:

أما القسم الثاني من أقسام القول فهو الإنشاء وهو: "ما لا يحتمل الصدق والكذب" وقد قسمه البلاغيون إلى ضربين: "طلب، وغير طلب، والطلب يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب، لامتناع تحصيل الحاصل، وهو المقصود بالنظر ههنا وأنواعه كثيرة"[1].

فإن قلنا مثلاً:

انجز عملك بإتقان.

فالدارس يجد أن الأمر "انجز" في التركيب السابق يستدعي شيئًا غير حاصل عند التلفظ به، فهو إنشاء طلبي، أما إذا كان الإنشاء لا يستدعي أمرًا حاصلًا عند الطلب فهو إنشاء غير طلبي، وذلك كالتعجب، والمدح، والذم، والدعاء، ومثاله:

لله دره فارسا!

فإن هذا القول لا يحتمل الصدق والكذب، فهو إنشاء ولكنه لا يستدعي شيئًا غير حاصل لأنك بقولك لا تطلب شيئًا عند التلفظ به.

أنواع الإنشاء الطلبي:

1- التمني:

عُرف لدى البلاغيين العرب أن التمني يكون في الأمر الذي يصعب تحقيقه أو يستحيل، واللفظ الموضوع له هو "ليت"، لذلك قالوا إن التمني: "أن تطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعًا فيه، مع حكم العقل بامتناعه"[2].

ومثاله قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَـٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[3].

---

(1) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، 107.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، 385.

(3) سورة الأنعام، 27.

يذكر الله تعالى في هذه الآية حال الكفار إذ عُرِضوا على النار يوم القيامة وشاهدوا ما فيها، فعند ذلك "يتمنون الرجوع إلى الدنيا ليعملوا عملًا صالحًا ولا يكذبوا بآيات الله"[1] مع علمهم بأن هذا لن يتحقق فقد كتب الله عليهم أن يكونوا من أهل النار بما اكتسبته أيديهم.

ولا يقتصر التمني لدى علماء البلاغة على الخطاب الذي يستعمل فيه المرسِل الأداة "ليت"، فإن انحصرت دلالة العلامة اللغوية "ليت" في طلب الأمر الذي يصعب تحقيقه أو يستحيل دون انزياحها عن أصل وضعها الدلالي العرفي، فإن البلغاء قد استخدموا أدوات أخرى للدلالة على التمني مثل: "إلا، وهلا، ولولا، ولوما، وهل، ولعل" ففي مثل هذه الحالة تنزاح تلك الأدوات عن أصل وضعها الدلالي المتعارف عليه لدى علماء البلاغة، لتؤدي معنى جديدًا يخدم سياق الحديث، وذلك لغايات بلاغية ومقاصد تداولية جعلت تلك الأدوات تحتمل قوة إنجازية تخرج من حد الدلالة العرفية إلى حد الدلالة التداولية، فينطلق بذلك المتلقي إلى بنية الخطاب العميقة التي تمثلها هذه الأدوات في سياقها ليكشف عن المعنى.

ففي قوله تعالى مثلاً: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ أَوۡ نُرَدُّ فَنَعۡمَلَ غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾[2].

احتوى التركيب قوة إنجازية تمثلت في حرف الاستفهام "هل"، الذي خرج عن أصل وضعه وهو الاستفهام بحسب القرائن السياقية لأحوال المخاطبين "الكفار"، إلى التمني فهم يتمنون أن يكون لهم في ذلك اليوم – يوم القيامة – شفيع يشفع لهم عند الله ويخلصهم من العذاب الذي هم فيه، فالآية السابقة حملت قوة إنجازية مقامية غير استفهامية، أي غير القوة الإنجازية المؤشر لها بأداة الاستفهام والتنغيم، فإضافة إلى الاستفهام تحمل الجملة قوة إنجازية هي تمني وجود من يشفع لهم.

---

(1) محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، ج1، 385.

(2) سورة الأعراف، 53.

2- الاستفهام:

تعددت أدوات الاستفهام في العربية وتعددت معانيها بحسب الاستخدام والقرائن المصاحبة لها، وأدوات الاستفهام كثيرة منها: الهمزة، وهل، وما، ومن، وأي، وكم، وكيف، وأين، وأنى، ومتى، وأيان [1].

والمعاني الأساسية لصيغ الاستفهام السابقة معروفة متداولة: فكيف يستفهم بها عن الحال، وكم يسأل بها عن العدد، أين يستفهم بها عن المكان، ومتى يستفهم بها عن الزمان، وأيان سيتفهم بها عن المستقبل... لكن تلك الأدوات لا ترتبط بدلالاتها ارتباطًا تلازميًا، فقد تخرج أدوات الاستفهام عن مقتضى دلالاتها الظاهرة لأغراض تواصلية يحكمها سياق الحديث وما يقتضيه المقام، فالاستفهام يخرج عن وظيفته اللغوية لغايات بلاغية تداولية يحددها السياق ويكشف عنها ومن هذه الأغراض[2]:

1- التقرير: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[3].

2- التعجب: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[4].

أبنتَ الدهرِ عندي كل بنتٍ فكيفَ وصلتِ أنتِ من الزحامِ[5]

3- الوعيد: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[6].

---

(1) الخطيب القزويني، المصدر السابق، 108.

(2) عبد العزيز عتيق، المصدر السابق، 92/ 107.

(3) سورة الأنبياء، 62.

(4) سورة البقرة، 28.

(5) أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، 365.

(6) سورة المرسلات، 16.

4- الأمر: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[1].

5- النهي: ﴿أَتَخۡشَوۡنَهُمۡۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَوۡهُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾[2].

لم يكن مقصد المرسِل في التراكيب السابقة أن يستخدم أدوات الاستفهام للدلالة على معانيها العرفية المتداولة، وإنما اكتسبت تلك الأدوات دلالات جديدة من خلال السياق الذي فرض على المتلقي إمعان النظر في التركيب وتحليله من خلال ما رافقه من قرائن سياقية، ففي التركيب الأول مثلاً: كان قصدهم – قوم إبراهيم – أن يقر لهم إبراهيم بأنه هو الفاعل لهذا الفعل، ولم يكن غرضهم من إبراهيم أن يخبرهم عن الفاعل ذاته، فالفاعل ظاهر موجود مشار إليه في الآية، ولهذا كان جواب إبراهيم لهم، بل-فعله كبيرهم هذا[3] فالآية السابقة حملت قوة إنجازية مقامية غير استفهامية، أي غير القوة الإنجازية المؤشر لها بأداة الاستفهام والتنغيم، وهي الإقرار.

وفي التركيب الثاني انحرفت دلالة أداة الاستفهام كيف" التي وضعت في أصل دلالتها للاستفهام عن الحال، إلى دلالة سياقية أخرى وهي التعجب فالله تعالى يتعجب من أحوال هؤلاء الكفار الذين يجحدون نعم خالقهم عليهم رغم خلقه لهم من العدم فقال: أي كيف تجحدون الخالق وتنكرون الصانع وقد كنتم في العدم نطفا في أصلاب الآباء وأرحام الأمهات فأحياكم وأخرجكم إلى الدنيا[4].

أما في قول المتنبي:

أبنت الدهر عندي كل بنت ... فكيف وصلت أنت من الزحام[5]

---

(1) سورة هود، 14.

(2) سورة التوبة، 13

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، 203. للمزيد انظر: الزمخشري، الكشاف، ج3، 125.

(4) محمد علي الصابوني، المصدر السابق، ج2، 45.

(5) أبو الطيب المتنبي، المرجع السابق، 365.

يتعجب الشاعر من وصول الحمى إليه رغم ما به من شدائد ورغم تـزاحم المـصائب عليه، فخرج التركيب من حد الدلالة الاستفهامية ليحمل قوة إنجازية وهي التعجب باستخدام أداة الاستفهام، فالسياق هو الحكم والمعول عليه في إدراك القصد و فهم المراد؛ لأن اقتصار المحلل اللغوي على الدلالة الظاهرة للعلامة اللغوية يجعل النص يخرج عن غاية وضعه، وقد أدرك البلاغيون العرب ذلك حين قرنوا دلالة التركيب بسياق الحديث فعلموا أن النص الذي يحتوي أداة استفهام مثلاً قد يحمل غايات بلاغية تواصلية: كالتقرير، أو التعجب، أو الوعيد، أو الأمر، أو النهي.

وقد أدرك سيبويه في سياقات مختلفة، أن معنى الجملة لا ينحصر في بنيتها التركيبية، وما تحمله من دلالات لفظية فقط، بل سعى للبحث عن القوة الإنجازية الكامنة خلف تلك التراكيب، فتعرض لخروج الاستفهام عن أصل وضعه فقال في: "أتميميًا مرة وقيسياً أخرى؟" "كأنك قلت: أتتحول تميمًا مرة، وقيسياً أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسال مسترشدًا عن أمر هو جاهل به، ليفهمه إياه، ويخبره عنه، وكأنه وبخه بذلك"[1].

وشبيه ذلك قوله: "أطربًا وأنت قنسري؟" وإنما أراد: أتطرب، أي في حال طرب؟ ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل"[2].

وقال أيضًا "فإنك تقول: أغدة كغدة البعير، وموتًا في بيت سلولية؟"[3]

فسيبويه في الأمثلة السابقة يدرك ما للجملة من قوة إنجازية، تخرج المعنى من حد الاستفهام إلى حد التوبيخ في الجملة الأولى، والتوبيخ أو التقرير في الثانية، والتعجب في الثالثة، وبذلك يتجاوز سيبويه حد الجملة، وتركيبها، ودلالة الاستفهام فيها، فينظر في سياقها الخارجي ليدرك ما له من أبعاد تداولية.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، 343.

(2) المرجع السابق، ج1، 338.

(3) المرجع السابق، ج1، 338.

ولابن جني تصور آخر لقضية الاستفهام، وخروجه عن أصل وضعه، مراعيًا بذلك حال المخاطب، والمرسِل معا فيقول: "أن المستفهم قد يكون عارفًا به – المستفهم به–، مع استفهامه في الظاهر عنه، لكن غرضه من الاستفهام عنه أشياء منها: أن يري المسؤول أنه خفي عليه ليسمع جوابه عنه، ومنها أن يتعرف حال المسؤول هل هو عارف بما السائل عارف به، ومنها أن يري الحاضر غيرهما أنه بصورة السائل المسترشد لحاله في ذلك من الغرض، ومنها أن يعد ذلك لما بعده مما يتوقعه حتى أن حلف بعد أنه سأله عنه حلف صادقًا، فأوضح بذلك عذرًا، ولغير ذلك من المعاني التي يسأل السائل عنها"[1].

3- الأمر:

اتفق جل الدارسين على أن للأمر صيغ محددة لها دلالات محددة تصدر من مرسل إلى متلق على وجه الاستعلاء، "والأظهر أن صيغته من المقترنة باللام نحو: ليحضر زيد، وغيرها نحو: أكرم عمراً، ورويد بكراً، موضوعة لطلب الفعل استعلاءً، لتبادر الذهن عند سماعها– صيغة الأمر– إلى ذلك وتوقف ما سواه على القرينة"[2].

فالسكاكي في نصه السابق يطرح مجموعة من القضايا المتعلقة بصيغة الأمر، ومنها صيغة أداء فعل الأمر فللأمر صيغ هي: فعل الأمر "افعل"، والفعل المضارع المسبوق باللام "ولتكن منكم أمة"، واسم الفعل مثل: صه، حذار، ويضاف إليها ألفاظ مخصوصة للوجوب مثل: يجب، وينبغي، ولابد من.

أما الأمر الثاني فهو علاقة المرسِل بالمتلقي، والتي تتحكم ببنية النص الداخلية، والتي تفرض على المرسِل استخدام مجموعة من الاستراتيجيات التي تتوافق وحال المتلقي، وما بين المرسِل والمتلقي من علاقة اجتماعية، فإن كان الأمر "طلب حصول شيء على طريق الاستعلاء"، فإن هذا القيد لا يفرض على المرسِل الالتزام به في إنشاء خطابه، إذ لابد أن تتواكب الصيغة اللغوية وتقترن بقرائن سياقية تخدم هدف المرسِل، وإلا خرج الأمر عن

---

(1) ابن جني، الخصائص، ج2، 464، 465.

(2) السكاكي، المصدر السابق، 137.

معناه، فليست المسالة لغوية بحته، بل لغوية تداولية إذ ليس الموضوع اللغوي فقط هـو المعيـار الأوحد في تحديد دلالة التركيب فقط، بـل لابـد أن تعـضـده قـرائن سياقية كمرتبـة المرسِـل والمتلقي؛ فهي التـي تحول دلالة الصيغة من الأمر إلى غير ذلـك بحسب مناسـبة المقـام و مـن تلك الأغراض[1]:

1- الدعاء: وذلك إذا استعملت- صيغة الأمر- في طلـب الفعـل علـى سـبيل التـضرع[2] ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ﴾[3].

2- الالتماس: ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُوا۟ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ﴾[4].

3- التعجيـــــز: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[5].

4- التهديد والوعيد: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[6].

5- التهكم: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾[7].

وبهذا يبدو أن الطلب باستعمال صيغة الأمر لـيس تابعًـا للمواضـعة اللغويـة فقـط، وإنما المعول عليه هو قرائن سـياقية تداوليـة، فـلا يحـدد أي نـوع مـن هـذه الأنـواع- الأمـر، والدعاء والالتماس- إلا عبر رؤية تداولية فحواها النظر إلى حال المتكلم أو منزلته مقارنا مـع المخاطب.

---

(1) عبد العزيز عتيق، المصدر السابق، 72/ 77.

(2) الخطيب القزويني، المصدر السابق، 117.

(3) سورة نوح، 28.

(4) سورة يونس، 80.

(5) سورة البقرة، 23.

(6) سورة فصلت، 40.

(7) سورة الدخان، 49.

كما أن هذه الآيات وغيرها مما جاء على خلاف مقتضى الظاهر ترتبط بقرائن سياقية تفرض على المؤول أن يعتمد مقام المبنى ليعي معنى المعنى، وبذلك يكون أسلوب التهكم والوعيد والتعجيز... في الآيات السابقة مساندًا للقصد الذي يبتغيه المرسِل من خلال خروج المعنى عن البنية السطحية للآيات، إلى بنية أعمق ارتبطت بمقام الحديث.

4- النهي:

وهو أيضًا إنشاء طلبي لا يختلف عن الأمر في الطلب على وجه الاستعلاء، سوى أن النهي "طلب الكف عن أمر محدد"[1]، صدر من صاحب مرتبة أعلى إلى من هو في مرتبة دونه، وله صيغة واحدة يتلفظ بها المرسِل في خطابه، "فللنهي حرف واحد وهو لا الجازم في قولك: لا تفعل، والنهي محذو به حذو الأمر في أن الأصل استعمال لا تفعل أن يكون على سبيل الاستعلاء"[2].

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[3].

فقد يستعمل النهي بدلالته الحرفية ليصبح دليلاً صريحًا على حرص المرسِل أن يبلغ المتلقي قصده، أي نهيه عن فعل أمر محدد كما في قوله تعالى في الآية السابقة، فقد نهى الله سبحانه وتعالى الإنسان المسلم عن أن يقول رأيت ولم ير، وسمعت ولم يسمع، وعلمت ولم يعلم[4] مع الحرص الشديد على التقييد بغاية المرسِل النهي عن القول بلا علم[5].

وقد يعبر النهي عن أمور أخرى يكشف عنها السياق ويحددها الموقف الكلامي وطبيعة من تصدر عنه صيغة النهي ومن تصدر إليه تلك الصيغة، فقد تتضمن صيغة النهي

---

(1) قطب الدين محمود بن محمد الرازي، تحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية، 44

(2) السكاكي، المصدر السابق، 320.

(3) سورة الإسراء، 36.

(4) الحافظ عماد الدين أبي الفداء ابن كثير، تفسير القران العظيم، ج 3، 57.

(5) الحافظ عماد الدين أبي الفداء ابن كثير، المصدر السابق، ج 3، 57.

قوة المجازية تؤدي وظائف تواصلية معينة يحكمها مبدأ الغرض أو القصد الذي يبتغيه المتكلم من خطابه، فإن جاءت صيغة النهي من الأدنى إلى الأعلى كما عرفنا سابقًا في صيغة الأمر أفادت:

1- الدعاء[1]، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾[2]، وإذا جاءت الصيغة لمن يساوي المتكلم في القدر والمنزلة كانت.

2- للالتماس كقول القائل لصديقه: لا تغادر فأنا قادم

3- وقد تفيد التهديد:

لا تـــؤد دينـــك ولا تنتـــه عـــن أكلـــك أمـــوال النـــاس بالباطـــل

4- التوبيخ:

لا تنـــه عـــن خلـــق وتـــأتي مثلـــه عـــار عليـــك إذا فعلـــت عظـــيم[3]

5- النداء:

يعد النداء عنصر إنشائيًا يطلب فيه المرسِل من المتلقي ردة فعل محددة، وله أدوات خمس "يا، وأيا، وهيا، وأي، والألف"، نحو قولك: "أحار بنى عمرو"، إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء – البعيد – المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم، الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل..."[4] فحال المرسِل إليه، وبعده، أو قربه منك، يحدد ما يجب على المرسِل أن

(1) عبد العزيز عتيق، المصدر السابق، 80/ 83.

(2) سورة البقرة، 286.

(3) شهاب الدين الأبشيهي، المستطرف في كل فن مستظرف، 33.

(4) سيبويه، المرجع السابق، ج2، 230.

يستخدمه من أدوات نداء، فإن كان قريبًا، جاز لك أن تناديه باستخدام أداة نداء القريب 'الألف'، فحال المتلقي بين الإنصات، والإقبال، والقرب جعل المرسِل يختار العلامة اللغوية المناسبة الخاصة بنداء القريب، أما أن كان المتلقي بعيدًا معرضًا عنك، فرض عليك سياق الحديث استخدام أدوات نداء البعيد 'يا، وأيا، وهيا، وأي' لكن استخدام تلك الأدوات في مواضعها لا يتقيد بحسب ما يقتضيه الظاهر فتستخدم في غير ما وضعت له، أي أنها تخرج عن المعنى الذي وضعت له لتعبر عن غايات تواصلية تفهم من خلال السياق والقرائن المصاحبة له فتتناوب وتتبادل أدوارها في الاستعمال، فيستخدم المرسِل أدوات نداء القريب لنداء البعيد أو العكس بحسب حال المرسِل والمتلقي وما بينهما، فقد ينادي المرسِل المتلقي البعيد عنه بأدوات نداء القريب، وذلك ليعبر عن حاله في قرب ذلك البعيد إلى قلبه وفكره، فهو دائم التفكير فيه لذلك هو قريب منه، وعلى العكس من ذلك فقد يستخدم المرسِل أدوات نداء البعيد في ندائه للقريب، وذلك يحكمه ما بين الطرفين من علاقة متبادلة.

وخلاصة القول إن الإنشاء الطلبي يشتمل ظواهر لغوية كالأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني... وغيرها من الأساليب اللغوية المنضبطة في صيغ أصلية خاصة بها، يستخدمها المرسِل استخدامًا حرفيًا للدلالة على طلب الأمر على وجه الاستعلاء، أو طلب العلم بشيء أو الكف عن شيء... دون خروج المرسِل عن مقتضى الظاهر، لكن هذا لا يعني أن يلتزم المرسِل بتلك الدلالة، فقد يخرج الأسلوب عن مقتضى الظاهر[1] لأغراض وغايات تواصلية بحسب المقام، فالأمر يخرج إلى الدعاء، أو الالتماس، أو التعجيز، أو التهكم... والاستفهام إلى التقرير، أو التعجب، أو الأمر، أو الالتماس... والنهي إلى التوبيخ، أو التهديد، أو الدعاء، أو الالتماس... ولا يمكن أن تفهم غاية المرسِل ومقصده إلا بالنظر إلى الأحوال المصاحبة للتلفظ، فينظر إلى المرسِل والمتلقي وما بينهما من علاقة اجتماعية، وما يملكانه من معرفة مسبقة، وظروف الخطاب المختلفة السياسية، والاجتماعية، والدينية، والثقافية...

---

(1) السكاكي، المرجع السابق، 304.

القصر:

من الأساليب البلاغية التي يقتضيها المقام ما أطلق عليه البلاغيون في دراساتهم أسلوب القصر، وهو تخصيص أمر بشيء دون آخر بطريق مخصوص[1].

من خلال التعريف السابق يتضح لنا أنه لابد في أسلوب القصر من طرفين، يسمى الطرف الأول مقصوز والطرف الثاني مقصور عليه، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا﴾[2].

فالله سبحانه وتعالى قصر على نبيه الكريم أن يكون مبشرًا بالثواب لمن أطاع الله والتزم بما أمر به وما نهى عنه، وأن يكون نذيرًا بالعذاب لمن عصا الله من الكافرين.

أما الطريق المخصوص الذي نجده في التعريف السابق، فهو ما اعتمده البلاغيون من طرق وأساليب للقصر، كالنظر إلى غرض المرسِل، أو إلى حال المتلقي.

تقسيم القصر بالنظر إلى غرض المرسِل:

أولاً: القصر الحقيقي[3]: ويكون النفي فيه شاملًا، أي أننا حين نقول: إنما محمد كريم ننفي عن محمد أي صفة أخرى غير الكرم، فالنفي هنا عام يشمل غير المقصور عليه كالشجاعة، والتواضع، والصدق، والإخلاص...

ثانيًا: القصر الإضافي[4]: وذلك إذا كان النفي يتوجه إلى مخصوص أو معين، كأن نقول ما شارك في الاحتفال إلا محمد بالنظر إلى جعفر وعلي مثلاً، فإن هذا النوع من القصر يسمى قصرًا إضافيًا، فقصد المتكلم هو الذي يحدد نوع هذا القصر فإن كان يقصد نفي العموم كان القصر حقيقيًا، وأن كان يقصد نفي الخصوص كان القصر إضافيًا.

---

(1) الخطيب القزويني، المرجع السابق، 97.

(2) سورة الإسراء، 105.

(3) الخطيب القزويني، المرجع السابق، 97

(4) المرجع السابق، 97.

القصر التحقيقي والادعائي[1]:

ويتفرع أسلوب القصر من خلال القسمين السابقين "الحقيقي والإضافي" إلى فروع أخرى، فالقصر الحقيقي هو الذي يكون النفي فيه شاملاً فإن زدنا عليه صفة الواقعية، مثل قولنا:

لا إله إلا الله

تحول القصر من قصر حقيقي إلى قصر تحقيقي، و قد يكون الواقع الخارجي لا يطابق دلالة التركيب مثل قولنا:

لا فارس إلا علي

مع العلم أنه يوجد فرسان غيره، لكننا نزعم أن علي هو الذي اكتملت له هذه الصفة على سبيل المبالغة، أطلق على هذا النوع قصر ادعائي.

تقسيم القصر بالنظر إلى حال المتلقي:

فالمتلقي الذي يخاطبه المرسِل بأسلوب القصر، لا يخلو أن يكون واحدًا من ثلاثة: إما أن يكون معتقدًا عكس الرأي الذي يرتأيه المرسِل، أو شاكًا فيه، أو يشاركه في الحكم، لذلك جاء تقسيم القصر الإضافي معتمدًا على حالة المخاطب الذي حكم على القصر الإضافي أن يكون "قصر إفراد، وقصر قلب، وقصر تعيين"[2] فإن كان المتلقي في المثال التالي:

"الشجاع محمد لا علي".

يعتقد اشتراك محمد وعلي في صفة الشجاعة وفي صفات أخرى كالذكاء مثلاً، كان القصر قصر إفراد، وإذا كان المخاطب يعتقد عكس ما تقول، أي إنه ينفي صفة الشجاعة عن محمد، كان القصر قصر قلب، وإذا كان المخاطب مترددًا لا يدري أيهما الشجاع محمد أم علي كان القصر قصر تعيين.

---

(1) محمد أبو موسى، دلالات التراكيب دراسة بلاغية، 46.

(2) الخطيب القزويني، المرجع السابق، 97/ 98.

الإيجاز والإطناب:

وهو من المباحث البلاغية التي عني بها البلاغيون في دراساتهم ضمن إطار علم المعاني، فإن كان علم المعاني يقوم على فكرة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فإن هذه الفكرة تنطبق على فروع ذلك العلم، فالإيجاز والإطناب من الأمور التي تخضع لطبيعة المواقف الكلامية ومتطلباتها السياقية، ومن يوجه إليه الحديث فيها، لذلك لا يعد الكلام إذا جاء على صورة الإيجاز أو الإطناب بليغًا، ولا يطلق على مستخدمه لفظة بليغ، إلا إذا كان مطابقًا لمقتضى حال المخاطب، ويلائم ظروف الخطاب دون قصور في المعنى أو حشو في الألفاظ، فإذا كان المقام للإطناب مثلًا وعدلت عنه إلى الإيجاز، لم يكن كلامك بليغًا، فدواعي الإيجاز ومقاماته كثيرة تفرض على المرسِل أسلوبًا محددًا في صياغة الخطاب دون إطالة، فإن كان الإيجاز يقوم على أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط"[1]، تطلب ذلك مقامات خاصة، ومن تلك المقامات "ضيق المقام، والاستعطاف، والشكوى، والاعتذارات، والتعزية والعتاب، والوعد...

أقسام الإيجاز:

يقسم البلاغيون الإيجاز إلى قسمين: إيجاز قصر، وإيجاز حذف، وإيجاز القصر هو "ما ليس بحذف"[2] أي لا حذف فيه رغم قلة ألفاظه الدالة على معان كثير يصعب التعبير عنها بألفاظ قليلة، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[3].

"شرع الله القصاص للناس، وفي قتل القاتل حكمة عظيمة وهي بقاء المهج وصونها، لأنه إذا علم القاتل أنه يُقتل انكف عن صنيعه، فكان في ذلك حياة للنفوس"[4].

(1) الخطيب القزويني، المرجع السابق، 139.

(2) الخطيب القزويني، المرجع السابق، 143.

(3) سورة البقرة، 179.

(4) الحافظ عماد الدين أبي الفداء ابن كثير، تفسير القران العظيم، ج1، 286

فإن قوله تعالى القصاص حياة لا يمكن التعبير عنه إلا بألفاظ كثيرة لأن معناه أنه إذا علم الإنسان أنه متى قتل اقتص منه بالقتل امتنع عن القتل، فأوجب ذلك حياة للناس، فمعنى الآية كثير ولفظه قليل.

وفي قوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا﴾[1].

أي أخرج من الأرض عيون الماء وأجرى فيها الأنهار وأنبت فيها الكلأ والمرعى مما يأكل الناس والأنعام[2]، فدل بشيئين الماء والمرعى على جميع ما أخرجه من الأرض قوتا ومتاعًا للناس؛ ومن العشب، والشجر، والحطب، واللباس، والنار، والملح، والماء...

2- إيجاز الحذف:

ويعرفه البلاغيون بقولهم: "هو ما يكون بحذف، والمحذوف إما جزء من جملة أو جملة أو أكثر من جملة"[3] فسياق الحديث يفرض على المتكلم حذف أحد عناصر التركيب اللغوي لفائدة تداولية يستدل عليها المخاطب من خلال علمه بما رافق الخطاب من ملابسات سياقية، "فيستحسن الحذف ما لم يشكل به المعنى لقوة الدلالة عليه... فيحذف ويكتفي بدلالة الحال عليه وترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها على الحال"[4]، وبهذا القول يراعي المرسِل مقتضى الحال فيحذف في مقامات خاصة ما يدل الحال عليه، ومن ذلك قوله تعالى في وصف أهل الجنة: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[5].

فحذف الجواب هنا "وتقديره حتى إذا جاءوها وكانت هذه الأمور من فتح الأبواب لهم إكرامًا وتعظيمًا وتلقتهم الملائكة الخزنة بالبشارة، والسلام، والثناء، لا كما تلقى الزبانية

---

(1) سورة النازعات، 31.

(2) محمد علي الصابوني، المصدر السابق، ج3، 515/ 516.

(3) الخطيب القزويني، المرجع السابق، 145.

(4) حازم القرطاجني، منهاج البلغاء و سراج الأدباء، 391

(5) سورة الزمر، 71.

الكفرة بالتثريب، والتأنيب، فتقديره إذا كان هذا سعدوا وطابوا وسروا وفرحوا، بقدر كل ما يكون لهم فيه نعيم، وإذا حذف الجواب هنا ذهب الذهن كل مذهب في الرجاء والأمل [1] فجعل الحذف دليلًا على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه من نعيم الجنة.

ويستعمل الحذف للإيجاز إذا كان المخاطب عالمًا بمراد المرسِل فيه، وذلك كقوله عز وجل: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾[2].

فجاء حذف في مثل هذا السياق لعلم المخاطب به، وإن كان تقدير الكلام "ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهلكتم، أو لفضحكم، أو عاجلكم بالعقوبة"[3].

الإطناب:

وهو "أداؤه - المقصود - بأكثر من عباراته سواء أكانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل، أو إلى غير الجمل"[4].

والإطناب أمر يقتضيه المعنى ويحتمه، فهو استجابة لمتطلبات مقامية مراعيًا بذلك مقتضيات الأحوال، فمقامات الكلام متفاوتة فمنها ما يحسن فيه الإطناب مثل "الصلح بين العشائر، والمدح، والثناء، والذم، والهجاء، والوعظ، والإرشاد، والخطابة، والتهنئة... ومنها ما لا يصلح فيه الإطناب بل يعد في مثل تلك المواطن عيب أصاب المعنى والتركيب".

ومن صور الإطناب الإيضاح بعد الإبهام "فذلك يزيد المعنى تمكنا من النفس، فإن المعنى إذا ألقي على سبيل الإجمال والإبهام تشوقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح"[5].

---

(1) الحافظ عماد الدين أبي الفداء ابن كثير، المصدر السابق، ج4، 86.

(2) سورة النور، 10.

(3) محمد علي الصابوني، المصدر السابق، ج2، 327.

(4) الخطيب القزويني، المرجع السابق، 139.

(5) المرجع السابق، 111/ 112.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[1]، فوسوس إليه الشيطان كلام مجمل مبهم، أحدث في نفس المتلقي الشوق إلى معرفة تمام الحديث الذي فصله ووضحه الكلام الذي جاء بعده في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾[2].

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾[3].

لقد أطال وأطنب موسى عليه السلام في خطابه لربه، وكان يكفي أن يقول: هي عصاي، وقد علل المفسرون ذلك بقولهم: "زاد موسى في الجواب لأن المقام مقام مباسطة، وقد كان ربه يكلمه بلا واسطة، فأراد أن يزيد في الجواب ليزداد تلذذًا بالخطاب"[4].

التداولية وعلم البيان:

علم البيان في اصطلاح علماء البلاغة هو: "معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه"[5].

وهو بذلك خاص بطرق التعبير المختلفة، باختلاف صيغ التراكيب اللغوية، والتي تمتاز بالوضوح في مقام، والخفاء في آخر، أو التمام في مقام، والنقصان في آخر، لتصل في نهاية المطاف إلى غاية واضحة، وهي التعبير عن المعنى وفق مقتضى الحال، فيصبح المرسل مخيرًا أمام العديد من طرق التعبير التي يختار منها ما يناسب سياق الحديث.

---

(1) سورة طه، 120.

(2) سورة طه، 120.

(3) سورة طه، 18.

(4) محمد علي الصابوني، المصدر السابق، ج2، 232.

(5) السكاكي، مفتاح العلوم، 249.

التداولية ومباحث علم البيان:

الكناية:

والكناية على حد تعريف البلاغيين هي: "لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ"[1].

فالمرسِل قادر على أن يعبر عما يريد بغير ما توحي به الكلمات من الدلالات، والمتلقي قادر على فهم غاية المرسِل من نصه، بانتقاله من المعنى الظاهر إلى المعنى الباطن، المرتبط بدلالات سياقية، أو انتقاله من المعنى الظاهر إلى معنى المعنى، على حد تعبير الجرجاني.

وبذلك يصبح المعنى في مبحث الكناية مقسم على قسمين:

1- معنى حر. وهو دلالة المفردات وما تحيل عليه من معان متعددة يمكن التمثيل لها بتلك المعاني الدلالية التي تحملها الكلمات داخل المعاجم اللغوية، وتظهر معانيها الأوائل من خلال بنية الخطاب السطحية.

2- معنى مقيد. وهو ذلك المعنى المتولد من اتحاد تلك الكلمات داخل سياق لغوي محدد، تعطي الكلمة دلالة محددة مرتبطة بسياق الحديث الذي وردت فيه.

"فالكلام على ضربين ضرب، أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن "زيد" مثلا بالخروج، على الحقيقة فقلت "خرج زيد"، وبالانطلاق عن "عمرو" فقلت: "عمرو منطلق"، وعلى هذا القياس، وضرب آخر لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه.الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض... أولا ترى أنك إذا قلت: "هو كثير رماد القدر"، أو قلت: "طويل النجاد"، أو قلت في المرأة: "نؤوم الضحى"، فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك

---

[1] الخطيب القزويني، المرجع السابق، 248.

الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيًا هو غرضك"[1].

فلكي يتمكن المرسِل إليه من إدراك المعنى الثاني، "معنى المعنى" يجب عليه أن يعتمد على المعنى الأول المتولد من اتحاد تلك المفردات، لينطلق من خلالها للاستدلال على المعنى الثاني معنى المعنى المرتبط بأعراف وتقاليد، وعادات، وضوابط اجتماعية ودينية وثقافية... خارجة عن نطاق النص اللغوي.

وبذلك يصل المرسِل إليه إلى أن المعنى المراد من "هو كثير رماد القدر"، الدال على قوة إنجازية كامنة خلف تلك المفردات المترابطة، والمستمدة من بيئة عربية استخدمت مثل تلك العبارات لمدح شخص ما ووصفه بالكرم.

وتكثر مثل تلك العبارات في القرآن الكريم، والتراث العربي، ومنها:

التركيب	المعنى التداولي "معنى المعنى"
فلان جبان الكلب مهزول الفصيل	رجل مضياف
افترش الأرض	الفقر
يشار إليه بالبنان	الشهرة
"واخفض لهم جناح الذل"[2]	التواضع
"يوم يكشف عن ساق"[3]	العذاب
عضوا عليكم الأنامل"[4]	الندم
كأن على رؤوسهم الطير"[5]	السكينة
لم يمسسني بشر"[6]	الطهر والعفاف

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، 262.

(2) سورة الإسراء، 24.

(3) سورة القلم، 42.

(4) سورة آل عمران، 119.

(5) البيهقي، شعب الإيمان، فصل في عذاب القبر، ج1، 355.

(6) سورة آل عمران 47

فلو توقف المتلقي "المؤول" عند الحد الداخلي "السياق الداخلي" للنص، للوصول إلى غاية المرسِل، وإدراك معنى النص، لما تمكن من ذلك، فلا يمكن أن يتحقق التواصل إذا كان النص مجرد مفردات لغوية لا ينظمها مقام، "فمن المؤكد أن افتقاد المقام يؤدي إلى ورود مفردات متناثرة لا تمثل مقالًا بالمعنى اللغوي، أو بالمعنى البلاغي، لأنها لم توضع في سياق يربط بين أجزائها بحيث تؤدي في النهاية معنى معينًا، وعلى هذا لو قمنا بتعليل هذه المفردات من حيث مستوى الصوت، أو الصرف، أو النحو، أو من حيث علاقة اللفظ بمدلوله، فلن تصل أبدًا إلى دلالة محددة، لافتقاد السياق"[1].

على الرغم من أن اللغة بصورها المختلفة هي الوسيلة التي من خلالها ينقل المعنى من العدم إلى الوجود، ومن اللاشعور إلى الشعور، تبقى في حد ذاتها قاصرة إن تم التعامل مع النص من الداخل، واعتبرنا النص عالمًا منغلقًا على ذاته.

فإدراك المقام يفرض على المرسِل أساليب متعددة ومتباينة في إيصال المعنى، "بقدر إقبال المستمع... وعلى قدر عقله"[2].

التشبيه:

التشبيه لدى علماء البلاغة هو: "الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى"[3]، وله أركان مختلفة وهي "المشبه، والمشبه به، وأداة التشبيه، ووجه الشبه"، ففي قوله تعالى: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَـٰطِينِ﴾[4].

شبه الله تعالى ثمر هذه الشجرة كأنه رؤوس الشياطين في تناهي القبح والبشاعة، فعناصر التشبيه في التركيب السابق متكاملة، غير أن المرسِل يلجأ إلى حذف أو تبديل لأحد هذه العناصر لغايات سياقية يهدف المرسِل من خلالها إلى إقناع المتلقي، وتقديم نصوص أكثر حجاجًا بحسب حال المتلقي، فجملة التشبيه الواحدة تؤدي أكثر من معنى في حال انزياحها

---

(1) محمد، عبد المطلب، البلاغة و الأسلوبية، 308.

(2) جمال الدين محمد بن أحمد، الأبشيهي، المستطرف في كل فن مستظرف، 185

(3) الخطيب القزويني، المرجع السابق، 165.

(4) سورة الصافات، 65.

عن أصل الترتيب التركيبي بين والحذف والذكر والتبديل، فجملة التشبيه التالية: "زيد كالأسد"، تختلف في معناها عن صورتها الثانية لو قلنا: "زيد كأنه أسد"، والجملة في صورتها الأولى، والثانية تختلف عن صورتها الثالثة في المعنى لو قلنا: "زيد أسد"، وهنا أيضًا تتلاقى محاور التحليل اللغوي كالأسلوبية، والتداولية في تحديد المعنى اللغوي للتركيب، فانزياح التركيب اللغوي عن أصل وضعه القاعدي يعطي معنى جديدًا يختلف كلما زادة درجة الانحراف عن الأصل، وهذا المعنى يتوصل إليه المحلل التداولي من خلال جملة من العناصر غير اللغوية، التي من شأنها أن توضح قوة التركيب الإنجازية، التي يرمي إليها المرسِل في خطابه.

فما الذي دفع المعنى للاختلاف في الجمل السابقة؟

"إنك تقول: "زيد كالأسد"، أو "مثل الأسد"، أو "شبيه بالأسد"، فنجد ذلك كله تشبيهًا غفلًا ساذجًا، ثم تقول: "كأن زيدًا الأسد"، فيكون تشبيهًا أيضًا، إلا أنك ترى بينه و بين الأول فرقًا بعيدًا، لأنك ترى له صورة خاصة، وتجدك قد فخمت المعنى، وزدت فيه بأن أفدت أنه من الشجاعة، وشدة البطش، وأن قلبه قلب لا يخامره الذعر، ولا يدخله الروع بحيث يتوهم أنه الأسد بعينه، ثم تقول: "لأن لقيته ليلقينك منه الأسد"، فتجده قد أفاد هذه المبالغة لكن في صورة أحسن، وصفة أخص، وذلك أنك تجعله في "كأن" يتوهم أنه الأسد، وتجعله ههنا يرى منه الأسد على القطع، فيخرج الأمر عن حد التوهم إلى حد اليقين"[1].

وبذلك تختلف دلالات التراكيب في العبارات السابقة باختلاف عناصر التشبيه، بين الحذف، والذكر والتبديل، فالبنية المثالية لجملة التشبيه السابقة تتكون من:

مشبه	ومشبه به	وأداة تشبيه	ووجه شبه
زيد	الأسد	ك	القوة والشجاعة
مثل			
شبيه			
كأن			

(1) عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، 425.

يلاحظ على بنية التشبيه في الجمل السابقة إيرادها لعناصر التشبيه تامة دون حذف، أو تبديل لعناصرها، بحيث تعطي الجملة طابعًا تصريحيًا غير قادر على حمل معنى، وقوة إنجازية جديدة إلى ذهن المتلقي، سوى "تشبيه زيد بالأسد"، وهذا التشبيه مما جرى تداوله على الألسن، فحكم عليه بأنه تشبيه غفل ساذج.

لكن هل يمكن أن نطلق الحكم الذي أطلقه الجرجاني في الجملة الأولى على التشبيه في الجملة الثانية، "كأن زيدًا الأسد"؟ مع العلم بأن عناصر التشبيه واحده، مع اختلاف في الأداة بين "الكاف"، و"كأن"، فهل هذا الاختلاف في الأداة أدى إلى اختلاف في الحكم، والمعنى؟

لا اختلاف بين الجملتين في اعتمادهما على عناصر التشبيه دون حذف أيٍ منها، لكن ما يميز الجملة الثانية عن سابقتها استخدام أداة التشبيه "كأن"، وهذا الاستخدام أدى إلى اختلاف في المعنى، بحيث تعطي المعنى صورة خاصة، "فقد فخمت المعنى، وزادت فيه بأن أقررت أنه من الشجاعة وشدة البطش، وأن قلبه قلب لا يخامره الذعر، ولا يدخله الروع بحيث يتوهم أنه الأسد بعينه"[1].

ولذلك نجد أن أداة التشبيه "كأن"، أعطت المعنى نوعًا من الخصوصية بما تحمله من الإيقاعية، والتركيب، اللذين أكسبا المعنى قوة وفخامة، فيتوهم القارئ أو المتلقي في التشبيه الثاني، أن زيد أسد، ولو رمت إلى إزالة هذا الوهم من عقل المرسِل إليه وفهمه، لأوجب ذلك صياغة جديدة لجملة التشبيه، فقلت: "لأن لقيته ليلقينك منه الأسد"، أو تقول: "لقيت الأسد"، أو "شاهدت الأسد"، أو "تحدثت مع الأسد"، تقصد زيدًا، فيخرج الأمر من حد التوهم إلى حد اليقين"[2].

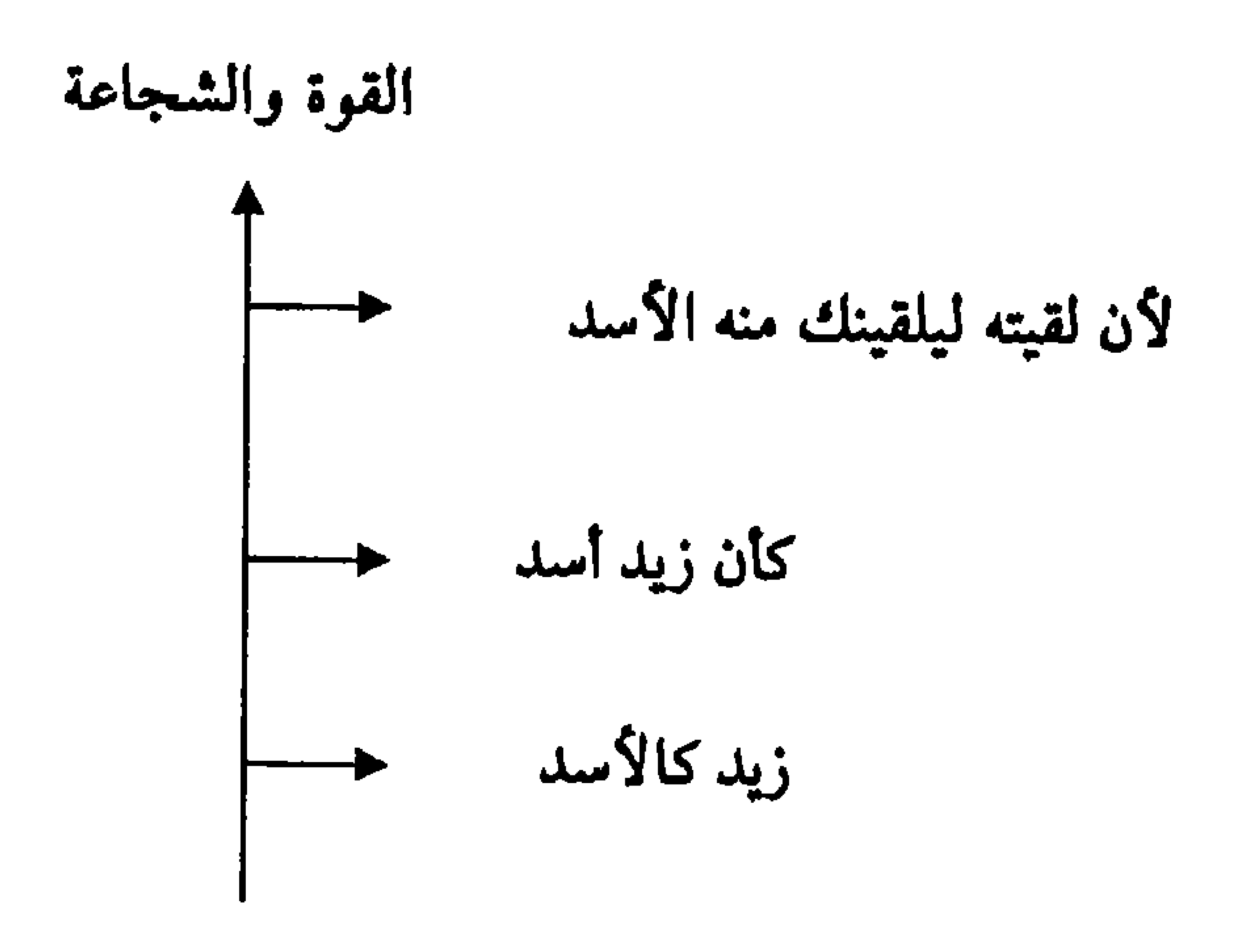
وبالنظر إلى البلاغة بكونها أداة تداولية ووسيلة من وسائل الإقناع والحجاج التداولي، يصبح لكل تركيب من تراكيب علوم البلاغة المختلفة علم المعاني وعلم البيان، قوة حجاجية تداولية، ومقدرة اقناعية تختلف باختلاف سياق الحديث وما يقتضيه حال

---

(1) المرجع السابق، 425.

(2) المرجع السابق، 425.

المتلقي، فالتركيب الذي يقع في أعلى درجات السلم الحجاجي[1] هو الدليل الأقوى في نقل المعنى، وتأكيده، وقد أدرك الجرجاني ذلك في التراكيب السابقة، فعلم أن التركيب الأخير "لأن لقيته ليلقينك منه الأسد" أقوى التراكيب البلاغية في الحجاج التداولي، و الإقناع العقلي، كما يتبين من الشكل التالي:



فتتنوع نتائج التراكيب الدلالية بتنوع البنية السطحية، التي تحول المتلقي إلى حركة باطنية داخل النص، فدور المتلقي في هذه الحالة دور أساسي في تأويل النص، وإنتاج الدلالة.

وتتفاوت على أثر ذلك درجات التأويل بتفاوت التراكيب الخطابية بين الغموض والوضوح، فمنها ما هو سهل لا يحتاج إلى تأويل، تطرق معانيه فهم المتلقي دون حاجة إلى إعمال العقل فيها، ومنها ما يحتاج إلى قدر من التأويل؛ لغموض بعض معانيه، ومنها ما يفرض على المتلقي طريقة في التفكير تقوم على التروي والتدبر والاستدلال التداولي وإمعان الفكر للوصول إلى المعنى.

---

(1) السلم الحجاجي: هو مجموعة غير فارغة من الأقوال مزودة بعلاقة ترتيبية وموفية بالشرطين التاليين:
1- كل قول يقع في مرتبة ما من السلم يلزم عنه ما يقع تحته بحيث تلزم عن القول الموجود في الطرف الأعلى جميع الأقوال الأخرى. 2- كل قول في السلم كان دليلاً على مدلول معين كان ما يعلوه مرتبة دليلاً أقوى عليه. للمزيد انظر: طه عبد الرحمن، مراتب الحجاج وقياس التمثيل / مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية بفاس، ع 9، 87.

فما طريقه التأويل يتفاوت تفاوتًا شديدًا، فمنه ما يقرب مأخذه، ويسهل الوصول إليه، ويعطي المقادة طوعًا، حتى إنه يكاد يدخل الضرب الأول الذي ليس من التأويل في شيء... ومنه ما يحتاج فيه إلى قدرٍ من التأمل، ومنه ما يدق، ويغمض حتى يحتاج في استخراجه إلى فضل روية، ولطف فكرة"[1].

ولا يمكن الحكم على التأويل بالصحة، أو عدمها إلا من خلال مطابقة المعنى لغاية النص القصد، فقد يعرض النص على شخصين يقوم الأول بتقديم تأويل مغاير لما يقدمه الثاني، فتختلف المعاني باختلاف مؤولها وما يملكه من علوم ومعارف وما يمتاز به عقله من سعة، واطلاع.

المجاز المرسل:

يفهم المجاز تداوليًا بالنظر إلى المعنى السياقي الذي يقدمه المرسِل في خطابه عند خروج الألفاظ عن أصل وضعها الدلالي، لتؤدي دلالات جديدة تقترن وسياق الخطاب، فالمجاز على حد تعريف البلاغيين له هو: "كلمة استعملت في غير معناها الحقيقي لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي"[2]، فالمرسِل في سعيه إلى التأثير على المتلقي يعمل على استخدام استراتيجيات أسلوبية في إيصال المعنى، فيلجأ إلى المجاز مستنداً في ذلك على المخزون الدلالي المشترك بينه وبين المتلقي لإيجاد العلاقة بين الملفوظ والقصد، مع وجود قرينة ومؤشر يدل عليه.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا﴾[3].

شكّل المجاز في الآية السابق قوة حجاجية ذات طابع تأثيري، فقد شبه الله تعالى من يعتدي على مال اليتيم ظلمًا بمن يأكل النار في جوفه، فالإنسان لا يأكل النار ولكنه يأكل

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، 76.

(2) ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج1، 236.

(3) سورة النساء، 10.

الطعام، وإذا كان الطعام حرامًا فإنه سبب في العذاب في الدنيا والآخرة، فلقد أطلقت كلمة النار وأريد بها الطعام الحرام، وبين النار والحرام علاقة سياقية وهي أن الطعام الحرام مسبب للنار، وفي ذلك وعيد من الله لآكل الحرام بالعذاب الشديد.

وفي قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾[1].

فقد ذكر الأصابع في موضع الأنامل "وهذا من باب الاتساع في اللغة... وفي ذكر الأصابع من المبالغة ما ليس في ذكر الأنامل"[2] وذلك لمبالغتهم في نفورهم وإعراضهم عن الحق، فجاء المجاز هنا ليعبر عن حال هؤلاء ومبالغتهم في تعطيل أسماعهم، كما حمل التركيب قوة إنجازية عبر فيها الله تعالى عن شدة الهول، والرعب، والخوف الذي انتابهم.

فالمجاز المرسِل من الوسائل الحجاجية التي تدعم موقف المرسِل لتحقيق هدفه، كما أنه من الوسائل التعبيرية الجمالية التي تترك أثرًا في نفس المتلقي، ذلك أن المعنى ينقل من مدلول اللفظ الأصلي أو العرفي إلى مدلول جديد يحث المتلقي على إعمال العقل وتشكيل صورة عن الأشياء المحيطة بطرفي الخطاب للوصول إلى المعنى.

الاستعارة:

تختلف الاستعارة عن المجاز، فالعلاقة بين المعنيين الأصلي الذي وضع له اللفظ والسياق الذي استعمل فيه للاستعارة، هي علاقة المشابهة على أن الاستعارة نوع من المجاز اللغوي، وهي: "تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه"[3]، وذلك لوجود قرينة لفظية أو حالية تمنع إيراد المعنى الأصلي الذي وضع له اللفظ، ليؤدي دلالة مقامية ترتبط بملابسات فوق لغوية، تكون أكثر تأثيرًا على المتلقي للاقتناع بما يقدمه المرسِل، مثال ذلك قول المتنبي:

---

(1) سورة البقرة، 19

(2) الزمخشري، الكشاف، ج1، 117.

(3) ابو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان و التبين، ج1، 153.

ومـــن يـــك ذا فـــم مـــر مـــريض يجـــد مـــراً بـــه المـــاء الـــزلال[1]

فهذا البيت يدل وضعه الحقيقـي علـى أن المـريض الـذي يـصاب بمـرارة في فمـه إذا شرب الماء العذب وجده مراً، ولكن المتنبي لم يستعمله في هـذا المعنـى، بـل اسـتعمله فـيمن يعيبون شعره لعيب في ذوقهم الشعري، فهذا التركيب احتوى استعارة تمثيليـة، فقـد اسـتعمل المتنبي التركيب السابق في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة بين حال المريض وحال من لا يقـدر شعره، أما القرينة التي منعت الشاعر من إيراد المعنى الأصلي فهي قرينة حالية تربط صـاحب التركيب بما يحيط به من ظروف وملابسات سياقية، فيعـرف المرسِـل المتـنبي ومـا يملكـه مـن موهبة شعرية ومكانة أدبية واجتماعية، ويعرف المتلقين وأحوالهم ومـا يـشاركون فيـه المرسِـل من علاقات وروابط ظروف مصاحبة للحدث اللغوي.

فالاستعارة هي التي أعطت المعاني الحقيقية في المثال الـسابق القـدرة علـى التـأثير في نفس المتلقي، فقوة التأثير باسـتخدام العلامـات اللغويـة تبـدو في الاسـتعمالات الاسـتعارية أقوى مما نجده عند استخدامنا لنفس المفردات بالمعنى الحقيقي.

وخلاصة الأمر إن الاستعارة من الوسائل اللغوية الـتي يـستعملها المـتكلم للوصـول إلى أهداف تواصلية مقامية، ولا يقتصر الأمر على الاستعارة وحدها فالكناية والتشبيه والمجـاز أدوات يعبر من خلالها المرسِل عن مقاصده وأهدافه بغرض التأثير في المتلقي.

والدراسة التداولية لمفاهيم علم البيان كالكناية والتشبيه والمجاز والاسـتعارة، تقتـضي أن يحللها اللغوي في سياقها دون الاكتفاء بـالنظر إلى عناصـر تكوينهـا، فمثلًـا إذا مـا قـصرنا التشبيه على الدور الذي يمكـن أن يقـوم بـه في الدلالـة علـى مـشاركة أمـر لآخـر في معنـى، سيكون ذلك الفهم قاصراً لقصور في الوصول إلى دلالة تامة لغاية المرسِل لحظة الـتلفظ بهـذا الأسلوب البياني.

فعلم المعاني وعلم البيان وسائل أسلوبية وطرائـق بلاغيـة تداوليـة غايتهـا التـأثير في المتلقي، وتتفاوت هذه الأساليب بتفاوت المقام والأحوال، فنجد المرسِل مرة يشبه ومرة يلجـأ

---

[1] أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، 109.

إلى الاستعارة وثالثة إلى الكناية، فـالمتكلم يطـور أسـاليبه البلاغيـة بمـا يتناسـب والحالـة الـتي يعيشها والمعنى الذي يوافق المقام.

التداولية وعلم النحو العربي:

يذكر في حاشية الخضري على ابن عقيل تعريف النحو: علم يبحث فيه عـن أحـوال أواخر الكلم، إعراباً، وبناءً، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها مـن الإعـراب، والبناء[1].

كما فصل السيوطي في كتابه الاقتراح تعريف ابن جني للنحو فقال: وأليقها قول ابـن جني في الخصائص النحو هو: انتحاء سمـت كـلام العـرب في تـصرّفه، مـن إعـراب، وغـيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من لـيس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطلق بها، وإن لم يكـن مـنهم، وإن شـذ بعـضهم عنها رُدَّ به إليها[2].

فعلم النحو كما يدرك مما سبق قائم على تتبـع أسـاليب العـرب في كلامهـم، وغايـة ذلك ضبط قواعد الكلم وتصويب الألسن وتقويمها من الوقوع في الخطأ، واللحن وهو أيـضًا أداة من أدوات كشف المعنى من خلال ما يكـسبه للعلامـات اللغويـة مـن وظـائف إعرابيـة، تعطي السياق الداخلي للنص معاني أولية، تتظافر مع سياق النص الخـارجي في تحديـد غايـة التواصل.

"فإلى أي مدى جعل "النحاة" محيط الحدث الكلامي، وسياقه والمتغيرات الخارجيـة الـتي تكشف مادة الكلام، أصلاً في وصف الظاهرة النحوية، وتفسيرها؟"[3].

---

(1) ابن عقيل، حاشية الخضري، 11.

(2) انظر السيوطي، الاقتراح، 10. انظر أيضا: ابن جني، الخصائص، ت محمد علي النجار، ط3، عالم الكتب، بـيروت، ج1 ،34.

(3) نهاد، الموسى، الصورة و الصيرورة، 121.

إن أول ما يرد في ذهن الباحث في علم النحو، الحديث عن سيبويه في كتابه "الكتاب" بوصفه عمدة الدراسات النحوية في عصره، فإلى أي مدى اهتم سيبويه بالنص في بعديه الداخلي "النظم"، والخارجي التداولي؟

لقد برز لدى سيبويه ذلك البعد الخارجي الذي يتطلب مرسلًا، ومخاطبًا، وظروف خطاب تحكم عملية التخاطب، وتتحكم في بناء المادة اللغوية بناء على حال المتكلم والمخاطب وموضوع الخطاب وسياقه، "وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوي، ورسم خطوط هادية في تعلم العربية، وتعليمها ليضع كل تركيب موضعه ويعرف لكل مقال مقامه"[1]، ليخرج النحو العربي على يد سيبويه إلى آفاق الإبداع الذي يتوافق، وسياق الحدث التداولي فيمد المتكلم بأشكال، وتراكيب مختلفة تتوافق وغايات التخاطب، يختار المتكلم منها ما يوافق مراده ويلائم المقام فيقدم أو يأخر، ويحذف أو يذكر، وينكر أو يعرف، ويخرج الكلام على غير مقتضى الظاهر... متجاوزًا بذلك القيود الإعرابية لأواخر الكلم ليصل إلى غاية التواصل.

مقام الحذف والذكر:

يلجأ المرسِل إلى ظاهرة الحذف والذكر لأن المواقف الاتصالية تتطلب حدوث ذلك، إذ يستدعي الموقف الاتصالي الحذف أو الذكر حتى تصل الرسالة بوضوح إلى المتلقي، مستعينًا في ذلك بالسياق والعلامات التركيبية وطرق تأليف المرسِل لها، وقد أدرك النحاة العرب ما للحذف والذكر من أهمية في إنتاج الدلالة والتأثير في المتلقي، ومثال ذلك:

يذهب سيبويه في تفسير قولهم "مرحبًا وأهلًا" بقوله: "فإنما رأيت رجلًا قاصدًا إلى مكان، أو طالبًا أمرًا فقلت: مرحبًا وأهلًا، أي أدركت ذلك، وأصبت فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه"[2] فسيبويه في تعليله لسبب حذف الفعل في المثال السابق، يعتمد على بعد

(1) نهاد، الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، 88.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، 295.

تداولي لسياق الحديث، متعلق بعلم المخاطب، وما يملكه من معلومات خاصة بعملية التلفظ.

وقد دفع ذلك سيبويه لتقسيم الأفعال إلى ثلاثة أقسام فمنها: "فعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره"[1] وتقسيم الأفعال هذا تحكمه قواعد سياقية، فإن أوجب السياق ذكر الفعل لجهل المخاطب به وجب إيراده، "كان تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب، ولم يخطر بباله فتقول: زيدًا، فلا بد له من أن تقول: اضرب زيدًا"[2]، وقد يفرض السياق الداخلي للتركيب اللغوي على المرسِل أن يذكر الفعل، وذلك في "مواضع يقبح أن يعرى من الفعل، نحو أن، وقد، وما أشبه ذلك"[3].

أما المواضع التي يضمر فيها الفعل مع القدرة على ذكره، فقد حددها سيبويه بشرط علم المخاطب به، وما يملكه من معرفة مسبقة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[4].

أي بل اتبع ملة إبراهيم حنيفاً، كأنه قيل لهم اتبعوا، حين قيل لهم: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا﴾[5].

وتتعدد مثل تلك الأمثلة في "الكتاب"، والتي يضمر فيها الفعل لعلم السامع به، ومنه قولهم: "القرطاس والله" أي يصيب القرطاس، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت القرطاس والله، أي أصاب القرطاس، أو رأيت ناسًا ينتظرون وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت الهلال ورب الكعبة، أي أبصروا الهلال"[6].

---

(1) المرجع السابق، ج1، 296.

(2) المرجع السابق، ج1، 296.

(3) المرجع السابق، ج1، 296/ 297.

(4) سورة البقرة، 135.

(5) سورة البقرة، 135

(6) الكتاب، المرجع السابق، ج1، 257 و 295.

ومثله أيضًا قولك: "إذا رأيت رجلًا متوجهًا وجهة الحاج، قاصدًا في هيئة الحاج، فقلت: "مكة ورب الكعبة"، أي يريد مكة والله"[1].

فأنت ترى أن مثل هذه الأقوال، لا يمكن تفسيرها أو معرفة مدلولها إلا في سياقها الخارجي لذلك قولنا: القرطاس والله، أو الهلال والله، أو مكة ورب الكعبة، "لا تعطي دلالات واضحة، ومحددة، دون النظر إليها في سياق تلفظها، "فليس كل خبر ينقل إلينا يشفع به شرح الأصول التابعة له، المقترنة به، نعم ولو نقلت إلينا لم نفد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها"[2].

فسيبويه على علم بأن قولهم: "مكة ورب الكعبة"، يتطلب من المرسِل أن يدرك السياق الخارجي المصاحب لعملية التلفظ، فيدرك وجود شخص متوجها صوب مكة، يحمل بين يديه ملابس الإحرام، فاضمر الفعل في الجمل السابقة كان لوجود قرينة سياقية خارجية تدل على علم السامع بمدلول الخطاب، وقوته الإنجازية أي "قاصداً مكة".

وقد أشار ابن جني أيضًا إلى مثل تلك الأمثلة في كتابه الخصائص، والتي وقع فيها الحذف لعلم المخاطب به، ومنها، "كان رؤبة إذا قيل له كيف أصبحت؟ يقول: خير عافاك الله، فيحذف الباء لدلالة الحال عليها، بجري العادة، والعرف بها"[3].

وقد أشار النحاة الأوائل إلى عامل آخر يدل على المحذوف وهو الإشارات وتقسيمات الوجه ومن ذلك قول نعيم بن الإرث بن يزيد السعدي:

تقول ودقت نحرها بيمينها أبعلي هذا بالرحى المتقاعس ؟!

فيقول ابن جني معلقًا على ذلك: "فلو قال حاكيًا: أبعلي هذا بالرحى المتقاعس، من غير أن يذكر صك الوجه، لأعلمنا بذلك أنها متعجبة منكرة، لكنه لما حكى الحال فقال: "وصكت وجهها"، علم بذلك قوة إنكارها، وتعاظم الصورة لها، هذا مع أنك سامع لحكاية

(1) المرجع السابق، ج1، 257.

(2) الخصائص، المرجع السابق، ج1، 246.

(3) المرجع السابق، ج1، 285

الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، وبعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين"[1] فسياق الخطاب، وما صاحبه من أحداث غير لغوية، ساهمت في كشف المعنى، فابن جني يدرك تلك القوة الإنجازية، "قوة الإنكار" في التركيب السابق، معتمدًا بذلك على بعد غير لغوي "صك الوجه".

وقد تعددت وسائل إدراك السياق اللاشفوي لدى سيبويه بتعدد وسائل الإدراك لدى الإنسان، فمنها ما هو بصري، ومنها ما هو سمعي، ومنها ما هو لمسي، ومنها ما هو شمي، وآخر ذوقي "وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله. كأنك قلت ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد...، أو مسست جسدًا، أو شممت ريحًا فقلت: زيد، أو المسك، أو ذقت طعامًا فقلت العسل"[2].

فوسائل الاتصال اللاشفوي تعددت لدى سيبويه بتعدد حواس الإنسان، التي من خلالها يدرك الإنسان أبعاد المحيط الخارجي، فيربط بين ما يدركه بحواسه وبين ما ينتجه، أو يتلقاه من نصوص، ومخاطبات لمحاولة الفهم، والإفهام.

مقام التقديم والتأخير:

أكد عبد القاهر الجرجاني – والذي يرجع إليه الفضل في وضع علم المعاني – في كتابه دلائل الإعجاز، في أكثر من موضع على أهمية المقام، ودوره في تحديد التراكيب الدلالية، وقوتها الإنجازية، وقد ساند ذلك نظرية النظم التي تقوم على أساس علم النحو، "فليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو"[3] فالنظم والنحو لدى الجرجاني اسمان لمفهوم واحد، فليس النظم شيئًا غير النحو، كما أن النحو هو مراعاة قواعد

---

(1) المرجع السابق، ج1، 245. انظر، عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، 160 / 161

(2) سيبويه، المرجع السابق، ج 2، 130.

(3) عبد القاهر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، 59.

النظم "فلست بواجد شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضع..."[1].

ولو نظرنا في بعض فصول الدلائل لوجدنا تلك العناية بالسياق، الذي ينقسم بدوره لدى الجرجاني إلى قسمين:

أولًا سياق داخلي يعتمد على مبنى الجملة الداخلية، وما تفرضه القواعد التركيبية من أشكال دلالية أي النظم النحوي".

وثانيًا سياق تداولي خارجي: وهو ما يحيط بالنص من ملابسات مقامية، وأحداث تصاحب التلفظ والتي تعطي القواعد التركيبية حرية التقلب بين الأساليب البيانية، بحيث يعبر المبنى تعبيرًا واضحًا عن المعنى داخل سياقه الخارجي.

فنجد الجرجاني في باب التقديم و التأخير يورد لنا العديد من الأمثلة التي توضح دور السياق الداخلي في نقل صورة السياق الخارجي، ونشير هنا إلى مثال "الخارجي" الذي أورده الجرجاني في باب التقديم، و التأخير حين قال:

" 1- قتل الخارجيَ زيدٌ.

2- قتل زيدٌ الخارجيَ.

فننظر هنا في حال المقتول "الخارجي"، فإذا كان يعيث، ويفسد، ويكثر به الأذى فإنهم يريدون قتله، ولا يبالون من كان منه القتل، ولا يعنيهم منه شيء، فإذا قتل وأراد مريد الإخبار بذلك، فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول: "قتل الخارجي زيدٌ"، ولا يقول قتل زيدٌ الخارجي، "لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى، وفائدة"[2].

وبذلك نجد أن الجرجاني انطلق في مثاله السابق من التركيب الداخلي "السياق الداخلي" للجملة فقدم، وأخر مراعيًا بذلك أحوال المخاطبين، الذين عنوا بالمقتول دون عنايتهم بالقاتل، فجاء السياق الداخلي للجملة موافقا لأحوالهم.

---

(1) المرجع السابق، 60/ 61.

(2) دلائل الإعجاز، المصدر السابق، 78.

لكن السؤال الذي يطرح في هذا المقام، ألم يكن التركيب الطبيعي للجملة السابقة المكونة من "فعل، وفاعل، مفعول به" قادرًا على إيصال المعنى، وما يحتويه التركيب من قوة إنجازية، هي "قتل الخارجي"، و"القاتل زيد"، دون أن يكون في الجملة تقديم، أو تأخير، أو خروج عن النسق المحايد لقواعد النحو العربي؟ مع العلم بأن نظرية النظم لدى الجرجاني ما جاءت إلا لتهتم بقواعد النحو العربي" فليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه، وأصوله"[1].

يورد الجرجاني الجملة السابقة على صورتين مختلفتين من حيث المبنى، والمعنى، فالجملة الأولى "قتل زيدٌ الخارجيَ" لم تخرج عن السياق الطبيعي للجملة الفعلية، المكونة من "فعل، وفاعل، ومفعول به"، وهي على هذا النحو تعطي معنى منعدمًا عن سياقه الخارجي، ومن زاوية نظر تداولية على الجملة نفسها نجد أنها في الوقت نفسه تقدم للقارئ معنىً سياقيًا مرتبطاً بحال المخاطب، فيكون بذلك تقديم "زيد" لحرص المخاطب على معرفة القاتل، وتأخير الخارجي المقتول إهمالاً له، وعدم الاهتمام به.

أما الجملة الثانية فهي على عكس الجملة الأولى في صورتها الثانية، فقد كان تقديم المقتول "الخارجي" على القاتل "زيد" لحرص المرسِل إشباع رغبة المتلقي، وسد النقص المعرفي الذي يطلبه في معرفة قوة التركيب الإنجازية، وهي أن الخارجي قتل دون الاهتمام بالقاتل.

وهنا تتلاقى مستويات التحليل المختلفة في توضيح المعنى كالأسلوبية، والتداولية، مع اختلاف في الإجراء، فإن كانت الأسلوبية تعتمد في تحليل التراكيب على جملة من الاستراتيجيات، كانحراف التركيب عن أصل نظمه لتحديد المعنى الملائم لطبيعة الموقف الخطابي، فإن التداولية تسعى إلى إثبات ذلك المعنى، من خلال نظرة متفحصة على أبعاد الخطاب الخارجية، التي تساهم في توضيح قوة التركيب الإنجازية.

وفي مثال آخر في باب التقديم والتأخير، يسعى الجرجاني إلى إثبات الفرق بين تركيبين في القوة الإنجازية، وذلك في قوله: إن موضع الكلام على أنك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا

---

(1) المرجع السابق، 81

قلت: أأنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه"[1].

فالتركيبان السابقان يختلفان من حيث المعنى والقوة الإنجازية، ففي المثال الأول تضمن التركيب فضلًا عن حد الاستفهام عن الفعل، قوة إنجازية تشير إلى "شك المرسِل في القيام بالفعل" أما التركيب الثاني "أأنت فعلت؟" فالاستفهام في هذا التركيب أيضًا تضمن فضلًا عن طبيعة صياغته الاستفهامية إشارة إلى قوة إنجازية تتجاوز حدود أداة الاستفهام مما يعطي معنى جديدًا هو "شك المرسِل في الفعل نفسه دون الفاعل"، لذلك نجد أن الجرجاني عاب على أصحاب النظرة السطحية الذين قللوا من شأن التقديم، والتأخير وغيرها من الأساليب التي من شأنها خدمة المعنى، فلا يكفي في نظر الجرجاني أن يقال: "إنه قدم للعناية، ولأن ذكره أهم من غير أن يذكر"، "ولتخيلهم ذلك قد صغر أمر التقديم، والتأخير في نفوسهم، وهونوا الخطب فيه حتى أنك لترى أكثرهم يرى تتبعه، والنظر فيه ضربًا من التكلف، ولم تر ظنًا أزرى على صاحبه من هذا، وشبهه"[2].

مقام التعريف والتنكير:

ثمة علاقة بين العلامة اللغوية والسياق الذي ترد فيه؛ لأن معناها لا يتحدد إلا بتجاورها مع غيرها من المفردات، كما أن المعنى الدلالي لسياق التركيب الداخلي لا يتحدد إلا من خلال اقترانه بنظيره الخارجي لتحديد الدلالة اللغوية للتركيب، فالمرسِل قد يخرج بالنص عن مقتضى الظاهر أو يلجأ إلى استخدام إحدى الاستراتيجيات الأسلوبية في خطابه مراعيًا بذلك سياق الخطاب لإيقاع الأثر الدلالي في المتلقي، فالمرسِل قد يلجأ إلى التعريف أو التنكير مثلًا تبعًا لما يقتضيه الموقف الكلامي وما يرافقه من عوامل فوق لغوية، وقد أدرك النحاة والبلاغيون مدى أهمية تلك الاستراتيجيات في بناء النص وتشكيله، لذلك نجد سيبويه يراعى ما لدى المتلقي من معرفة يشارك فيها المرسِل، فحث هذا الأخير على أن يبدأ كلامه بما هو معلوم لدى المتلقي، فيبدأ بالمعرفة دون النكرة، حتى يهيئ المتلقي لتلقي

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، 111.

(2) المصدر السابق، 108.

المعلومة الجديدة، "فإن قلت كان حليمًا أو رجلًا، فقد بدأت بنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب اللبس"[1] فمفهوم التعريف والتنكير يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى معرفة المرسل والمتلقي بموضوع الخطاب.

وقد نبه الجرجاني إلى ذلك أيضًا، فصحة التراكيب لديه لا تقوم على أساس من الترابط التركيبي فقط، بل لابد فيها من مراعاة حال المتلقي فقال: "فإذا قلت: رجل جاءني لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجل لا امرأة، ويكون كلامك مع من قد عرف أنه قد أتاك آتٍ... وكذلك إن قلت: رجل طويل جاءني لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن أنه أتاك قصير أو أنزلته منزلة من ظن ذلك"[2].

ويذهب الجرجاني إلى تفسير تنكير لفظة "حياة" في قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[3].

"إذا أنت راجعت نفسك وأذكيت حسك وجدت لهذا التنكير حسنًا وروعة ولطف موقع، لا يقادر قدره، وتجدك تعدم ذلك مع التعريف وتخرج عن الأريحية والأنس إلى خلافها"[4].

فالجرجاني يشير إلى ما يحدثه التنكير من أثر دلالي من الحسن والروعة في السياق التركيبي للآية القرآنية، وأثر نفسي لدى المتلقي الذي يأنس ويرتاح عند سماع اللفظة غير معرفة. وفي قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَـٰعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾[5].

(1) سيبويه، المرجع السابق، ج1، 48

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، 143.

(3) سورة البقرة، 96.

(4) عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، 288.

(5) سورة البقرة، 123.

جاء التنكير في مفردة يوم بما يناسب حالة المبالغة والتهويل في شأن ذلك اليوم، وذلك لحث المتلقي على إعمال عقله والتفكير في ذلك اليوم وما به من أحداث وأهوال شديدة، وهذا نوع من الحساب والفزع النفسي لا يتحقق على هذه الصورة إلا بورود تلك المفردة نكرة، فلو جاءت المفردة على صورة التعريف "واتقوا اليوم" لما كانت دلالتها على ما هي عليه، لأن المعروف لا تخشى عواقبه فهو معلوم ظاهر.

ومن التنكير الذي يلائم حال التعظيم تنكير "هدى" في قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[1].

" فإنه يفيد ضربًا مبهمًا لا يبلغ كنهه ولا يقادر قدره فيما لو قلنا "على الهدى" كأنه قيل على أي هدى، كما تقول لو أبصرت فلانًا لا بصرت رجلًا"[2].

وفي قوله تعالى: ﴿وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾[3].

جاءت لفظة السلام نكرة والمراد بها مطلق السلام، وهذا يجعل المتلقي يعمل عقله لتحديد هذا السلام.

أما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾[4].

الكلام من عيسى عليه السلام فهو يتمنى السلام بقدر ما يعرفه هو وقومه من أشكال السلام، فجاءت لفظة "السلام" معرفة وهذا يتناسب والموقف الكلامي، فلو نكرت لاحتمل الموقف سخرية وشك قوم عيسى عليه السلام من مطلق السلام[5].

وخلاصة القول فالنحو فيما ذكرته من أمثلة عند سيبويه والجرجاني، ليس مجرد حركات إعرابية تكسب العلامات اللغوية وظائف تركيبية، ليعلم بها وجوه صحة الكلام

---

(1) سورة البقرة، 5.

(2) انظر : الزمخشري، المرجع السابق، ج1، 160

(3) سورة مريم، 15.

(4) سورة مريم، 33.

(5) الزمخشري، المرجع السابق، ج3، 10.

وخطئه، بل هو عبارة عن شبكة من العلاقات يختار منها المرسِل ما يلائم حال المرسَل إليه، وطبيعة الموقف الكلامي في سياقه الخارجي، ومن الواضح أن سيبويه قبل أن يقسم القول في النحو إلى أقسام إعرابية، أقام تحليله اللغوي وتقسيمه النحوي على بعد تداولي، "سيبويه أدرك ما يكون من اندغام اللغة في نظامها الداخلي الخاص بالحياة في مجالها الخارجي العام"[1]، ويتضح ذلك في تقسم سيبويه الكلام إلى خمسة أقسام معتمداً في ذلك على مناسبة مقال الخطاب لمقامه: "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: "أتيتك أمس وسآتيك غداً وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: "أتيتك غداً، وسآتيك أمس"، وإما المستقيم الكذب فقولك: "حملت الجبل، وشربت ماء البحر" ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: "قد زيداً رأيت، وكي زيد يأتيك" وأما المحال الكذب فأن تقول: "سوف أشرب ماء البحر أمس"[2] وفيما يلي تفصيل لكل قسم من هذه الأقسام:

1- المستقيم الحسن "مستقيم نحويًا ودلاليًا":

أطلق سيبويه حكم المستقيم الحسن على التراكيب اللغوية التي التزمت بقواعد النظام النحوي، مع إفادة دلالة محددة لمعنى التراكيب، ومثل لنا سيبويه على ذلك بقوله:

1- أتيتك أمس. 2- سآتيك غدًا.

فمبنى الجملتين يتألف على النحو التالي:

فعل	+	فاعل	+	مفعول به	+	ظرف زمان
أتى	+	ت	+	ك	+	أمس
سـ آتي	+	ضمير ↓ مستتر	+	ك	+	غدا

(1) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، 90.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، 25 - 26.

فاستقامة السياق الداخلي للجملتين السابقتين، ناتج عن التزامهما بقواعد نظم التراكيب، والحسن فيهما مرتبط بصحة سلامة مدلول الجملة، مما جعل سيبويه يصفهما بالمستقيم الحسن.

2- أما المحال فهو "فاسد نحويًا وفاسد دلاليًا ومستحيل عقليًا":

وهو "أن تنقض أول كلامك بآخرة"[1] فتجعل في أول كلامك فائدة يمكن تحققها لو قطع أوله عن أخره، لكن إتمام إبلاغ المخاطب غايته جعل الكلام متناقضا نحويًا، ودلاليًا، فانظر في تركيب ما قدمه سيبويه على هذا القسم:

2- سآتيك أمس. 2- أتيتك غدًا.

الجملتان السابقتان لا تمثلان تركيبًا نحويًا سليمًا، فقد انتفت عنهما سلامة النظم لاقتران أول الكلام بآخرة، ولو اكتفى المرسِل بقوله: "سآتيك" الموجه إلى مرسل إليه محدد، لما وقع هذا الكلام في الإحالة، أو لو أنه أبدل آخر الكلام بنسق آخر فقال: "سآتيك غداً، أو أتيتك أمس" لكان الكلام مستقيمًا نحويًا، وحسنًا دلاليًا.

فالجملتان في تركيبهما تتألفان من:

فعل	+	فاعل	+	مفعول به	+	ظرف زمان
سـ آتي	+	ضمير ↓ مستتر	+	ك	+	أمس

والناظر في حد التركيب الداخلي للجملتين السابقتين، يدرك مدى استقامة التركيب القواعدي، والتزام كل منهما بقواعد نظم الجمل "الجملة الفعلية"، إلا أن الإحالة دخلت على الجملتين السابقتين من خلال توظيف العناصر اللغوية في سياق غير ملائم لطبيعتها الدلالية أولًا، ولطبيعة المعنى العام ثانيًا أي النسبة الخارجية، مما دفع العقل البشر إلى عدم قبولهما،

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، 25.

فإن أراد المرسِل أن يعبر عن حدث في زمن الماضي، أو المستقبل قرنه بعلامات لغوية ملائمة لمعنى الماضي، أو المستقبل بحيث لا يحدث تنافرًا في سياق الجملة الداخلي، فتكون علاماته اللغوية متجاذبه، فتولد بذلك دلالة واضحة، وصحيحة.

3- أما المحال الكذب "فهو فاسد نحويًا، وفاسد دلاليًا، ومستحيل عقليًا":

وهو شبيه بقسمه الأول "المحال"، إلا أن الفرق بينهما أن المحال يجمع بين قسمين ينقض احدهما الآخر، فينقض آخر الكلام أوله، مع العلم بأن أول الكلام صحيح باستقلاله عن أخره، لكن المحال الكذب فاسد أوله وفاسد أخره، فلا يصح أحد الطرفين باستقلاله عن الأخر، كما هو شأن المحال، وقد مثل لنا سيبويه على ذلك فقال:

1- سوف أشرب ماء البحر أمس.

فقد جمعت هذه الجملة بين الاستحالة العقلية الواقعية في "شرب ماء البحر"، والاستحالة السياقية في ربط واقتران أداة الاستقبال الدالة على المضارع "سوف" بقرينة سياقية داخلية دالة على الماضي "أمس"، مما جعل مثل هذه الجملة مستحيلة كاذبة، وعلى الرغم من انضباط سياق التركيب الداخلي للجملة وفق قواعد نظم النحو، إلا أن توظيف العلامة اللغوية الدالة على الماضي خالف سياق الجملة الدلالي.

4- الكلام المستقيم الكذب: "مستقيم نحويًا فاسد دلاليًا":

وقدم لنا سيبويه على ذلك مثالين هما:

1- حملت الجبل. 2- شربت ماء البحر.

وبنية الجملتين السابقتين تتألفان من:

فعل		فاعل		مفعول به
حمل	+	ت	+	الجبل
شرب	+	ت	+	
		مستتر		مضاف ومضاف إليه "ماء البحر"

يلاحظ أن بنية الجملتين السابقتين مستقيمة نحويًا، إلا أن العيب قد دخلها من جهة الدلالة في عدم تقبل العقل لها، وتحققهما في الواقع، لكن سيبويه في هذا القسم الذي أطلق عليه المستقيم الكذب، يحصر دلالة تأويل النص في سياقه الداخلي، وإدراكه العقلي، فلا يمكن أن يتصور إنسان مقدرة إنسان آخر على حمل جبل، أو شرب ماء بحر.

لكن من زاوية نظر تداولية يمكن القول بأن المثالين السابقين يحتويان على قوة إنجازية دالة على "القوة، والشجاعة، والإقدام"، فحكم سيبويه على أحد أنماط الكلام بصفة المستقيم الكذب، هو ما نسميه باللحن التداولي، التي تنخرم فيه شروط المطابقة بين النسبة الكلامية، والنسبة الواقعية الخارجية، والنسبة العقلية[1].

وقد ورد في القرآن الكريم مثل تلك الأمثلة التي تستحيل دلاليًا، وعقليًا، لدى المتلقي القاصر عقليًا، لكنها جائزة مقاميًا وتداوليًا، ففي قوله تعالى: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَـٰطِينِ﴾[2].

دلالة واضحة على خروج المعنى عن سياقه الداخلي مع عدم القدرة على تخيلها عقليًا لدى المتلقي القاصر عن رؤية الشياطين، غير أن المرسِل هو خالقها، وأدرى بمدى بشاعتها، والمتلقي يصدقها وإن كانت غير مرئية له، وإن كان عقله غير مهيئ لتصور بشاعتها، فالتشبيه في الآية السابقة حمل قوة إنجازية عبر بها عن "القبح، والبشاعة"، فمن غير المعقول أن تنبت شجرة طلعها، وثمارها يشبه رؤوس الشياطين، وحتى لو كان ذلك متحققًا فنحن لم نرَ الشياطين لنعلم أن هذا الطلع يشبهها، إنما شبهها برؤوس الشياطين وإن لم تكن معروفة عند المخاطب لأنه قد استقر في النفوس أن الشياطين قبيحة المنظر[3].

---

(1) إدريس، مقبول، الأسس الابستمولوجية والتداولية، 281.

(2) سورة الصافات، 65.

(3) ابن كثير، المختصر، ج3، 182.

5- أما المستقيم القبيح فهو "مستقيم دلاليًا فاسد نحويًا":

ومثاله قول سيبويه:

1- قد زيدًا رأيت. 2- كي زيد يأتيك.

وقد تآلفت البنية الداخلية للجملتين على النحو الآتي:

"قد، كي"	+	مفعول به	+	فعل	+	فاعل
زيد	+	رأى	+	ت		
ك	+	يأتي	+	هو		

فدلالة الجملة الأولى، والثانية معلومة واضحة في رؤية زيد وفي مجيئه، لكن قبح الكلام ناتج عن فساد نحوي، مقترن بربط "قد وكي" بالاسم، وهذا الخلل في سياق الجملة الداخلي لا يؤثر على نتاجها الدلالي.

فقد اعتنى سيبويه بالسياق الخارجي وما له من أبعاد تداولية في إنتاج الخطاب وفهمه، لكن اهتمام سيبويه بالبعد الخارجي للخطاب بقي محصورًا في كتابه ولم يفد منه من جاء بعده من النحاة إلا في القليل النادر، "فلو قارنا بين كتاب سيبويه في إشاراته الكاشفة، وكتاب نحوي آخر بعده بقرون، لوجدنا من جاء بعد سيبويه لم يأخذ منه إلا الجانب التقنيني وحده، دون سواه في أغلب الأحيان، ولوجدنا أن الغاية الواضحة في كتب المتأخرين في مجملها هي الغاية التعليمية، التي تعنى بالصواب، والخطأ"[1] فقد كانت عنايتهم قاصرة على الصحة الإعرابية، والسلامة من اللحن، والوقوع في الخطأ، وبذلوا مجهودًا واضحًا في اهتمامهم بالعناوين، وترتيب الأبواب، مما دفع بعض الدارسين إلى وصف النحو العربي بأنه نحو تقعيدي، "لم يوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون حياتهم"[2]، وإن

(1) محمد، حماسة، النحو و الدلالة، 17.

(2) عبده، الراجحي، النحو العربي و الدرس الحديث، 48/ 49.

كانت وظيفة النحو تصويب الأخطاء، وتقويم الألسن من خلال مجموعة من القواعد اللغوية، فهو بهذه الصبغة يتجاهل أن للغة مستويات، وأساليب متعددة كل منها نشأ لخدمة أغراض اجتماعية معينة[1].

النظرية التداولي في العصر الحديث المنهج والتطبيق

1- مدرسة براغ:

سعت مدرسة براغ إلى كشف المعنى التداولي للتراكيب اللغوية، وذلك من خلال دراسة اللغة في إطار وظيفي، فكانوا يحللون اللغة من خلال وجهة نظر تهدف إلى تبيان الوظائف الخاصة التي تؤديها الأبنية، بربط بنية التركيب بالحقائق الخارجية[2]، لذلك نادى أتباع تلك المدرسة، وعلى رأسهم "ماثسيوس"، و"جان فرباس"، بما يسمى المنظور الوظيفي للجملة،[3] الذي يهدف إلى توضيح وظائف التراكيب المختلفة في أداء المعنى لتحقيق عملية التواصل، وذلك من خلال الربط بين اللغة، وطرق صياغة الجمل المعبرة عن الأفكار، بما يتلاءم، وأحوال المقام، كما ارتبط المعنى لدى أتباع هذه المدرسة، بمستويات لغوية أخرى: كالمستوى التركيبي، والدلالي، والأسلوبي، وسنلاحظ ذلك فيما يأتي.

يمكن لنا أن نرى مقومات المنهج التداولي لدى أتباع مدرسة براغ من خلال تقسيمهم الجملة إلى قسمين: "مسند، ومسند إليه"[4]، يتقدم أحدهما على الآخر بحسب الغاية، والهدف الكامن لدى المرسِل.

(1) أحمد صديق، الواحي ، نقد النظريات اللغوية المعاصرة، مجلة فصول /ع 70، 2007، 243.

(2) أحمد، يحيى، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر،مجلد 20، العدد 34، 75.

(3) المصدر السابق، 77.

(4) عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية "بنية الجملة العربية التراكيب النحوية و التداولية 141

مثال ذلك قوله تعالى:

1- ﴿ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾[1].

المسند المسند إليه

2- ﴿وَٱللَّهُ إِلَىٰ يَدۡعُوٓاْ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[2]

المسند إليه المسند

فإن كان التركيب الأول يتكون من: المبتدأ المعرفة "المال"، والخبر المعرفة "زينة الحياة"[3]، كان المبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه[4].

فهل يتطابق مصطلح الإسناد من وجهة نظر تداولية لدى أتباع مدرسة براغ، مع ما عرف من إسناد في نحونا العربي؟

تتكون الجملة في اللغة العربية من ركنين أساسيين، هما: المسند، والمسند إليه، تنقسم الجملة على أساس ذلك التركيب إلى جملة اسمية، وأخرى فعلية، فالكلام مركب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين، كقولك: "زيد أخوك"، و"بشر صاحبك"، أو في فعل، واسم، نحو قولك: "ضرب زيد"، و"انطلق بكر"[5].

وبناءً على ذلك تكون الجملة الاسمية ناتجة من اتحاد عنصرين "اسم + اسم"، أما الجملة الفعلية فتتكون من "فعل + اسم"، "وفي الجملة الاسمية يكون الاسم" مبتدأ، والمبني عليه، وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء"[6].

---

(1) سورة الكهف، 46

(2) سورة يونس، 25

(3) انظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القران و صرفه و بيانه، دار الرشيد، بيروت. - انظر أيضا :بهجت، عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، المجلد 6، الطبعة الثانية، دار الفكر، 393- 394. – انظر أيضا: محيي الدين الدرويش، إعراب القران الكريم و بيانه، مجلد 3، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص، 324.

(4) سيبويه، الكتاب، الجزء الثاني، 126.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، 18.

(6) سيبويه، المرجع السابق، ج1، 23

1- زيد أخوك. 2 – ضرب زيد.

المسند المسند إليه. المسند المسند إليه.

فالتركيب المحايد لأصل القاعدة النحوية يقوم على تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، "فالأصل تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر"[1]. "ولا يتقدم الفاعل على الفعل، فالأصل أن يلي الفاعل الفعل، من غير أن يفصل بينه، وبين الفعل فاصل"[2] إلا إن عناصر الجملة الاسمية والفعلية قد تنزاح عن أصل وضعها، وعن رتبتها التركيبية، فيتقدم الخبر على المبتدأ، والفاعل على الفعل، أو المفعول به على الفاعل، أو على الفاعل، والفعل معًا، ويكون ذلك لدوافع، وأسباب سياقية يفرضها عليها ظروف الخطاب "فيقدموا الذي ببيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم، ويعنيانهم"[3].

والمنظور التداولي الذي قدمته مدرسة براغ لمصطلح الإسناد، يماثل في جزء كبير منه ما لدى النحاة العرب القدماء، فإن مصطلح الاسناد لديهم يقوم على أساس وظيفي جديد اطلقوا عليه "دينامية الاتصال" فالمسند لديهم"، "ما كان معلومًا لدى السامع في مقام تواصلي، والمسند إليه ما يضيفه المتكلم من معلومات جديدة تسهم في تنامي الخبر"[4] فإن النحاة العرب قالوا في حد المبتدأ والخبر: "المبتدأ هو ما يصلح أن يبنى عليه، والخبر هو محط الفائدة"[5] لذلك تصبح فائدة التركيب اللغوي بما يقدمه لمتلقي من معلومات جديدة، ولتوضيح ذلك من وجهة نظر مدرسة براغ انظر المثالين التاليين:

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1، 100

(2) المرجع السابق، ج1، 165

(3) الكتاب، المصدر السابق، ج1، 34

(4) دراسات في اللسانيات العربية "بنية الجملة العربية التراكيب النحوية و التداولية، المصدر السابق، 142. – و انظر أيضا: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، المصدر السابق، مجلة عالم الفكر،مجلد 20، العدد 34، 77.

(5) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع،الجزء الثاني، تحقيق عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، 9، 1977.

1- وصل الوفد الرياضي الصيني إلى البلاد ليلة أمس.

المسند المسند إليه

- جواباً للسؤال: من وصل إلى البلاد ليلة أمس؟

2- الوفد الرياضي الصيني وصل إلى البلاد أمس[1].

المسند إليه المسند

- جواباً للسؤال: أي وفد وصل إلى البلاد ليلة أمس؟

ففي المثالين السابقين اختلف ترتيب عناصر الجملة "السياق الداخلي"، بين التقديم، والتأخير للمسند إليه، والمسند مراعيًا بذلك البعد الخارجي، أي سياق الحدث الكلامي، وما يملكه المرسِل إليه من معلومات يشارك فيها المرسِل.

وبذلك يحتل المسند إليه في الجملة الأولى والثانية، مكانة الصدارة في ذهن المرسِل، بناء على أحداث سياقية خارجية، جعلت المسند إليه في منظور أتباع تداولية براغ ذي دينامية اتصالية عالية، من خلال ما يحمله من معلومات جديدة.

ولكي نتمكن من تحديد العناصر ذات الدينامية الاتصالية العالية في الجملة، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل الثلاثة الآتية:

1- نسق الجملة، أي كيفية ترتيب الأجزاء فيها. "تقديم المسند على المسند إليه، أو العكس".

2- السياق العام للحدث اللغوي. "الأحداث الخارجية، وأثرها في بناء النص".

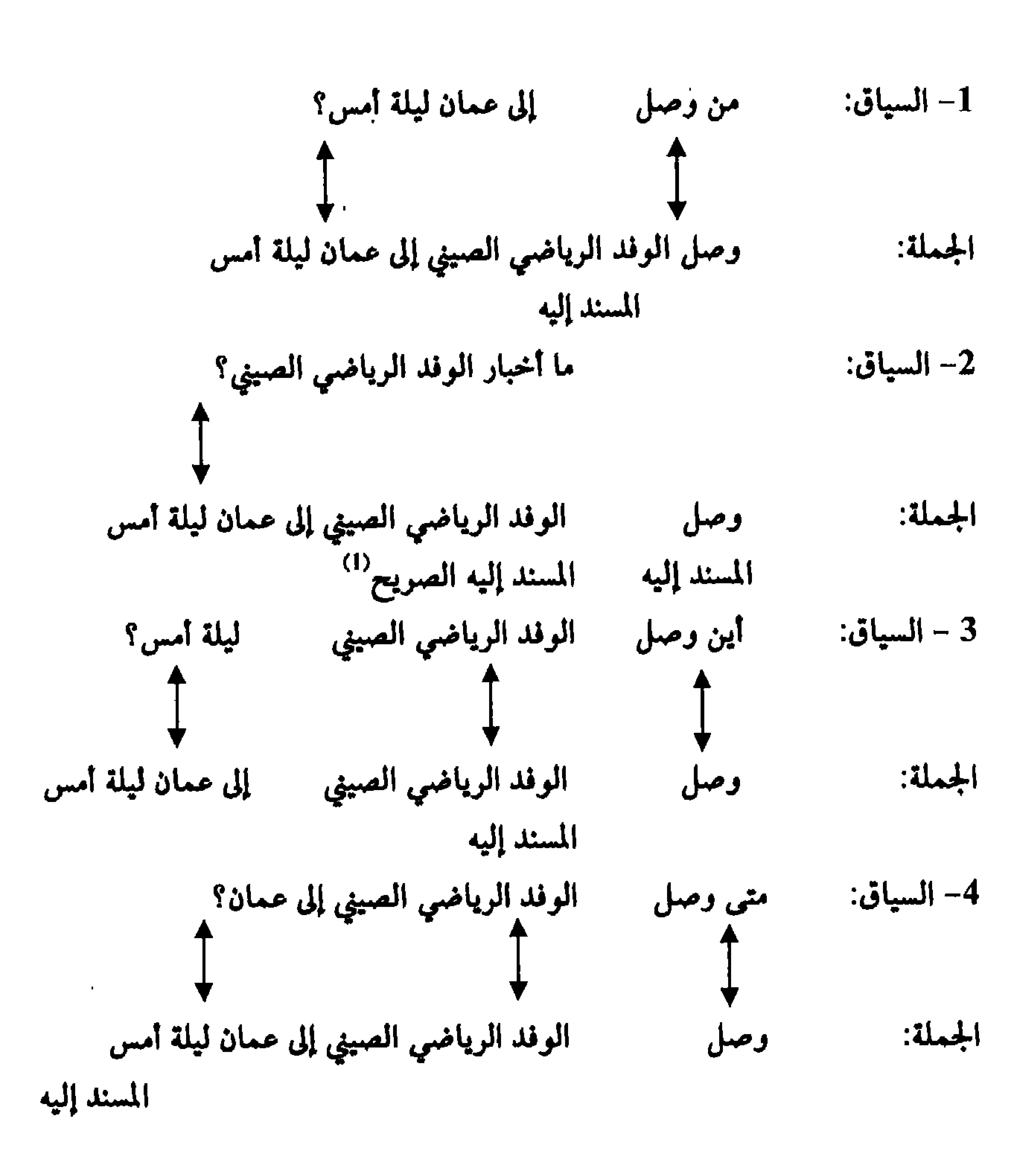
3- السياق الدلالي الخاص للجملة، "البنية الدلالية"[2]. "دلالة الجملة من خلال سياقها، وما تقدمه من معلومات جديدة".

فعند النظر في الأمثلة التالية:

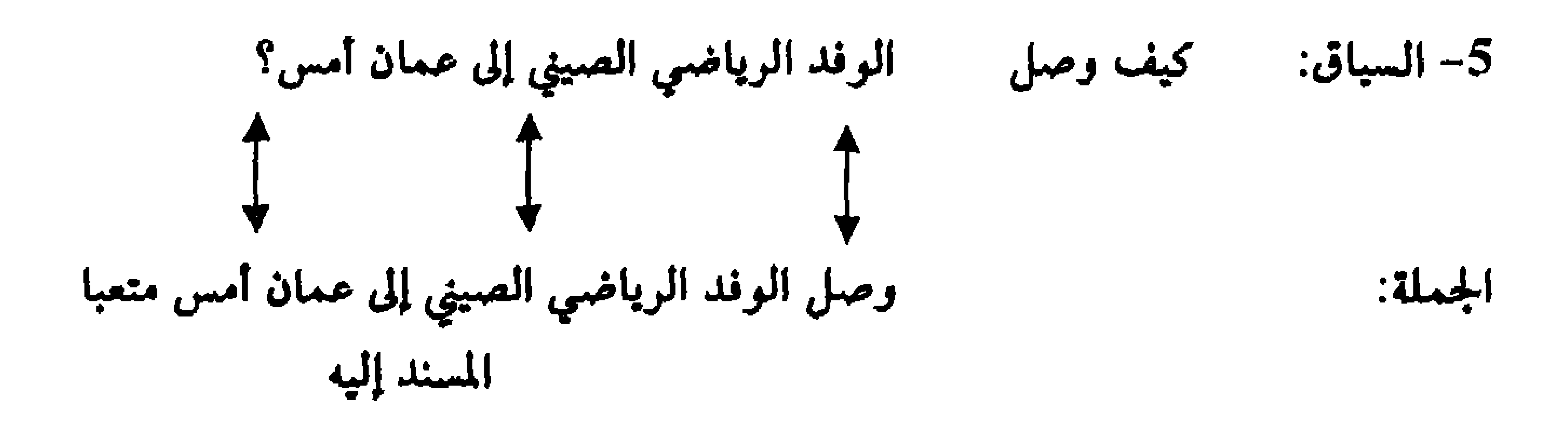
---

(1) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، المصدر السابق مجلة عالم الفكر، مجلد 20، العدد 34، 77.

(2) المصدر السابق، 78.



(1) المسند إليه الصريح: وهو يحمل أعلى درجة من درجات الدينامية. انظر: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، المصدر السابق، 80.



6- السياق : هل تعلم أن جميع الصحف اليومية كانت منشغلة بأحداث الرياضة أمس
- لماذا؟

- الجملة : لوصول الوفد الرياضي إلى عمان

المسند إليه

لكن مفهوم النحاة العرب القدماء لمصطلح الإسناد في الجملة العربية يختلف عن ذلك المنظور الذي لاحظته لدى أتباع تداولية براغ، وذلك من خلال ربط السياق الداخلي للتركيب اللغوي بنظيره الخارجي، من خلال عناصر تكوين التركيب اللغوي "المسند، والمسند إليه، "بحيث يحتل المسند إليه أعلى درجات دينامية الاتصال، لما يملكه من معلومات جديدة من شأنها سد النقص المعرفي لدى المخاطب، بما يلائم سياق الخطاب الخارجي، وقوته الإنجازية".

وبالنظر إلى الأمثلة السابقة يمكنني حصر بعض وجوه الاختلاف بين النحاة العرب، وأتباع مدرسة براغ في مفهومهم للإسناد بالنقاط التالية:

قال سيبويه في المسند، والمسند إليه: "ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا"[1]. والصورة التي قدمها سيبويه للمسند، والمسند إليه لا تخرج عن المبتدأ والخبر والفعل، والفاعل[2].

---

(1) الكتاب، المرجع السابق، ج 1، 23

(2) عبد اللطيف محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجمل بين القديم و الحديث، 415

1- أما مدرسة براغ فقد نظرت للمسند على أساس ما يحمله من معلومات مشتركة بين المرسِل، والمتلقي، والتي بدورها تشكل أرضية صلبة ينطلق منها طرفا الخطاب في فهم، وتحليل الخطاب، للوصول إلى غاية المرسِل "القصد"، والمتلقي "فهم القصد".

2- أما المسند إليه لدى مدرسة براغ ما يحمل معلومة جديدة تسهم في سد النقص المعرفي لدى المخاطب.

3- يقع قبل المسند، والمسند إليه، أو بينهما، أو بعدهما، وحدة انتقالية أطلق عليها النحاة العرب اسم "متعلقات الإسناد" كالظرف والحال وأدوات النسخ وأدوات الشرط" وهي ذات دلالة وظيفية تركيبية لدى النحاة العرب، بينما تمتلك دلالة تداولية، وقوة إنجازية لدى مدرسة براغ، إن شكلت معنى جديدًا يخدم سياق الحديث الخارجي، كما في المثال الرابع، والخامس.

4- تختلف تداولية النحاة العرب في مراعاتها لسياق الخطاب الخارجي بين الانحراف، والالتزام بأصل النسق التركيبي "النسق المحايد"، بما يخدم غاية المرسِل لإتمام عملية التواصل، أما تداولية مدرسة براغ فقد حصرت المعنى اللغوي التداولي للتركيب، بما يقدمه أحد عناصر التركيب "المسند إليه" من معلومات جديدة مرتبطة بسياق الحديث.

2- مدرسة لندن:

1- سياق الحال[1] "فيرث":

سعى فيرث إلى دراسة اللغة في إطار سياقها الاجتماعي، لذلك فقد اقترح أن تدرس اللغة كجزء من المنظومة الاجتماعية[2]، وقد استمد فيرث فكرته هذه "سياق الحال"[3]، من العالم البولندي "مالينوفيسكي"، الذي ربط بين معنى الجملة، وبين السياق الذي ترد فيه من

---

(1) وسياق الحال هو: "جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي أو للحال الكلامية". انظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المصدر السابق، 85

(2) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، المصدر السابق، مجلة عالم الفكر، مجلد 20، العدد 34، 82 نقلا عن: firth 50: 181

(3) المصدر السابق، 82.

خلال تجربته العملية في جزر "التروبرياند"، فخرج فيرث بعد ذلك بنظرية جديدة تساهم وبشكل عملي، في تحديد المعنى السياقي للتركيب اللغوي، أطلق عليها نظرية "سياق الحال".

ولكي يتمكن المحلل اللغوي من الوصول إلى المعنى التداولي وفق مقتضيات سياق الحال، ينبغي عليه الأخذ بالعناصر المكونة للموقف لكلامي، وهي:

1- شخصية المتكلم، والسامع، وتكوينهما الثقافي، وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم، والسامع إن وجدوا، وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي، ودورهم أيقتصر على الشهود، أم يشاركون من آن لآن بالكلام، والنصوص الكلامية التي تصدر عنهم؟

2- العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة، والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي، كحالة الجو إن كان لها دخل، وكالوضع السياسي، وكمكان الكلام... إلخ وكل ما يطرأ أثناء الكلام ممن يشهد الموقف الكلامي من انفعال، أو أي ضرب من ضروب الاستجابة، وكل ما يتعلق بالموقف الكلامي أيًا كانت درجة تعلقه.

1- أثر النص الكلامي في المشتركين، كالإقناع أو الألم أو الإغراء أو الضحك.. [1].

2- الأحداث اللغوية نفسها، أي العبارات المنطوقة بالفعل، وكيفية نطق الجملة، أو الجمل من حيث التنغيم، والنبر الخلافي، وما يصاحب هذه الأحداث اللغوية من مظاهر لغوية غير منطوقة، كحركة اليدين، وتعابير الوجه[2].

ولتوضيح ما سلف ذكره من عناصر الموقف الكلامي، نضرب المثال الآتي:

قال الحجاج في خطابه الذي ألقاه على أهل العراق عند دخوله واليًا عليهم:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفوني

---

(1) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المصدر السابق 85 - 86. وانظر أيضا: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، المصدر السابق، 83.

(2) المصدر السابق، 83.

والله يا أهل العراق، إني لأرى رؤوسا قد أينعت، وحان قطافها، وإني لصاحبها، والله لكأني انظر إلى الدماء بين العمائم، واللحى"[1].

يحتاج المحلل اللغوي لكي يدرك معنى قول الحجاج، أن يعي ما رافق الخطاب اللغوي من ملابسات سياقية، جعلت مثل هذا القول ملائمًا في سياقه، فيعلم:

1- شخصية المتكلم الحجاج، وحاله عندما دخل المسجد، وليس معه إلا القليل من الرجال، دخل المسجد "يتبهنس[*] في مشيته، عليه عمامة خز حمراء، متنكبًا قوسًا عربيًا"[2]، وما كان عليه الحجاج، من قوة وبأس وشجاعة وما يتحلى به من مكانة اجتماعية وأخرى سياسية وعسكرية، استمدها من قوة شخصيته، وقربه من بني أمية.

1- كما عليه أن يدرك أحوال المخاطب، أو المخاطبين، أهل العراق "وما يتمتعون به من عز ومنعة وهيئة جميلة، فكان "يدخل الرجل منهم المسجد، ومعه عشرة، أو عشرون من مواليه، عليهم الخزور، والفوهية"[3] [*] لكنهم في نظر الحجاج "مثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار"[4] وذلك لما عرف عنهم من صفات "الشقاق، والنفاق، ومساوئ الأخلاق"[5] أما أهل الشام فهم أهل خير وصلاح فهم كمثل قوله تعالى: "كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء"[6].

2- أن يدرك ما لمكان الخطاب، وزمانه من تأثير بالغ في تكوين الخطاب وتحليله فقد عقد الحجاج اجتماعه الأول الذي ألقى فيه خطابه هذا في بيت الله، مما جعل الخطاب

---

(1) أبو هلال العسكري، الأوائل، 324

(*) يتبهنس: البَهْنَس: التبختر والأسد يبهنس في مشيته ويتبهنس أي يتبختر. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي، ابن منظور، المجلد السادس، بهنس، دار صادر بيروت.

(2) ابو هلال العسكري، المصدر السابق، 323.

(3) المرجع السابق، 323.

(*) الفوهية: الفوه: الطيب والجمع أفواه. الرافعي،أحمد بن محمد بن علي المغربي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، المطبعة الاميرية، 1921.

(4) المرجع السابق، 327

(5) المرجع السابق، 325

(6) المرجع السابق، 236

يتحلى بخصوصية تعبيرية تنبع من حرص المرسِل للمحافظة على قداسة المكان الذي يتحدث فيه، كما كان خطاب الحجاج ملائمًا لزمن كثر فيه الفساد وعم فيه الخراب، وشاع فيه الخروج على ولاة الأمور.

3- أن يدرك ما يدور من محاورات ثانوية بين المخاطبين، ودور تلك المحاورات في تشكيل الخطاب الرئيس، فيعلم:

- ما كان بين عميرة ضابئ البرجمي، وبين محمد بن عمر التميمي، من حوار واستهزاء بالحجاج، "هل لك أن أحصبه؟ قال: لا حتى أسمع كلامه، فقال: لعن الله بني أمية! يستعملون علينا مثل هذا، ولقد ضيع العراق حين يكون مثل هذا أميرًا علينا"[1].
- ومثله أيضًا مقاطعة الرجل للحجاج بقوله: "نعم أصلحك الله"[2].
- وقول بعضهم حينما توقف الحجاج عن الكلام "ما يمنعه من الكلام إلا العي، والحصر"[3] مما دفع بالحجاج أن يسقط لثامه عن وجهه، ويقول معرفاً بنفسه، ومفتخرًا بذاته بنبرة العز والقوة وبنبرة التهديد، والوعيد" التي شكلت غاية المرسِل:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفوني

والله يا أهل العراق، إني لأرى رؤوسًا قد أينعت وحان قطافها وإني لصاحبها والله لكأني انظر إلى الدماء بين العمائم واللحى"[4].

---

(1) المرجع السابق، 323
(2) المرجع السابق، 323
(3) المرجع السابق، 323
(4) المرجع السابق، 323.

وبذلك يكون سياق الخطاب الخارجي، وسيلة أساسية في تحليل الخطاب اللغوي للوصول إلى المعنى من خلال ارتكاز المحلل اللغوي على جملة من العناصر العملية، التي تساهم في تحقيق المعنى وإدراكه.

وإن كان فيرث في نظريته "سياق الحال" حريصًا على دراسة اللغة في إطارها الاجتماعي، من خلال مجموعة من العناصر المحيطة بالحدث الكلامي، فإنه لم يهمل كذلك دور السياق الداخلي في تحليل المعنى، وتكوينه قبل كل ذلك، من خلال دراسته لمجموعة المستويات التي يتكون منها التركيب اللغوي كالمستوى الصوتي والمستوى المعجمي والمستوى النحوي والمستوى الدلالي، وهذه المستويات في نظر فيرث تقوم على أساس محورية اللغة، بحيث يجعل لكل مستوى من هذه المستويات محورين: "محور رأسي ومحور أفقي" يختص المحور الرأسي "بثوابت اللغة"[1]، أما المحور الأفقي "فيمثل العلاقات الأفقية التي تمتاز بالتجدد"[2] وبناء على ذلك، تتحول عملية تشكيل التركيب اللغوي إلى عملية ديناميكية ترتيبية، تبدأ من أصغر عنصر في الجملة "الحرف" حتى تصل إلى أعلى مرتبة في التكوين اللغوي "الجملة".

2- النحو النظامي[*]

ارتبط مفهوم النحو النظامي بأحد أعلام مدرسة لندن، وأبرز تلاميذ فيرث، الذي وضع أسس نظرية النحو النظامي، وهو "مايكل هاليدي".

سعى هاليدي إلى تقديم نظرية جديدة في التحليل اللغوي، تختلف عما جاء به فيرث في نظريته سياق الحال، على الرغم من اعتماد هاليدي في كثير من جوانب نظريته على ما جاء به فيرث في سياق الحال، مما دفع كثيرًا من الدارسين للقول: "بأن هذه النظرية مشتركة ما بين فيرث، وهاليدي"[3].

---

(1) يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، 87.

(2) المصدر السابق، 87.

(*) وهو نحو يقوم على أساس تعدد وظائف اللغة Muliple Function بناء على ان لكل تركيب او بناء لغوي وظيفة مختلفة تتيح لمستعمل اللغة التعبير عما يريد بالطريقة المناسبة. و يقوم هذا النحو بمهمة تصنيف الوظائف اللغوية ضمن نظام نحوي يعكس تلك الاستعمالات.للمزيد انظر يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، 89 / 90.

(3) علم اللغة المعاصر، المصدر السابق، 53.

شاركَ هاليدي فيرث في عملية التحليل اللغوي، من خلال تقسيمه لتلك العملية على قسمين:

1- قسم يعتمد على البعد الداخلي للجملة، وهو عند هاليدي على قسمين أيضًا هما:

1- المادة: وتعني التحقيق الحسي الملموس للعناصر اللغوية في الأصوات المسموعة، أو الصورة الكتابية "الأحرف المكتوبة"، أي النظام الكلامي والنظام الكتابي[1] وهذا القسم يقابل المستوى الصوتي والمستوى المعجمي لدى فيرث.

2- الصيغة: أي النحو والمفردات وهي أحد الأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها وحدة لغوية محددة، كالصيغ الفعلية نحو: "كان، ويكون، وكنتَ، وكنت"[2] وهي بذلك شبيهة بالمستوى النحوي، والمستوى الصرفي لدى فيرث.

3- السياق: ويعني البيئة اللغوية المحيطة بالفونيم، أو المورفيم، أو التركيب اللغوي[3] ويقابل ذلك السياق الاجتماعي لدى فيرث.

فإنك حين تقول مثلاً: 1- بكى الطفل

تعلم أن الجملة السابقة تكونت نتيجة لاجتماع مجموعة من العناصر اللغوية "الكلمات"، المؤلفة من مجموعة من الفونيمات، المتحد بعضها مع بعض بطريقة عرفية لا عقلية.

وقد ارتبطت تلك الكلمات بعضها مع بعض وفق قواعد تركيبية "نحوية وصرفية"، ضبطت بنيتها الداخلية بحيث أوكِل لكل عنصر من عناصر التركيب اللغوي وظيفة دلالية، ففي الجملة السابقة مثلاً، أسندت القواعد التركيبية وظيفة "الفعل" للكلمة الأولى، ووظيفة "الفاعل" للكلمة الثانية.

بكى الطفل

فعل فاعل

---

(1) المصدر السابق، 53

(2) المصدر السابق، 54.

(3) المصدر السابق، 54، نقلا عن: al-khuli, a dictionary of theoretical linguistics, English- Arabic, p. 236

غير أن هاليدي تعامل مع العناصر التركيبية من حيث الوظيفة الإعرابية بطريقة مغايرة لما هو مألوف في نحونا العربي، فإن كانت الجملة الفعلية في النحو العربي تتشكل نتيجة لاجتماع المسند "الفعل"، والمسند إليه "الفاعل"، كما في الأمثلة التالية:

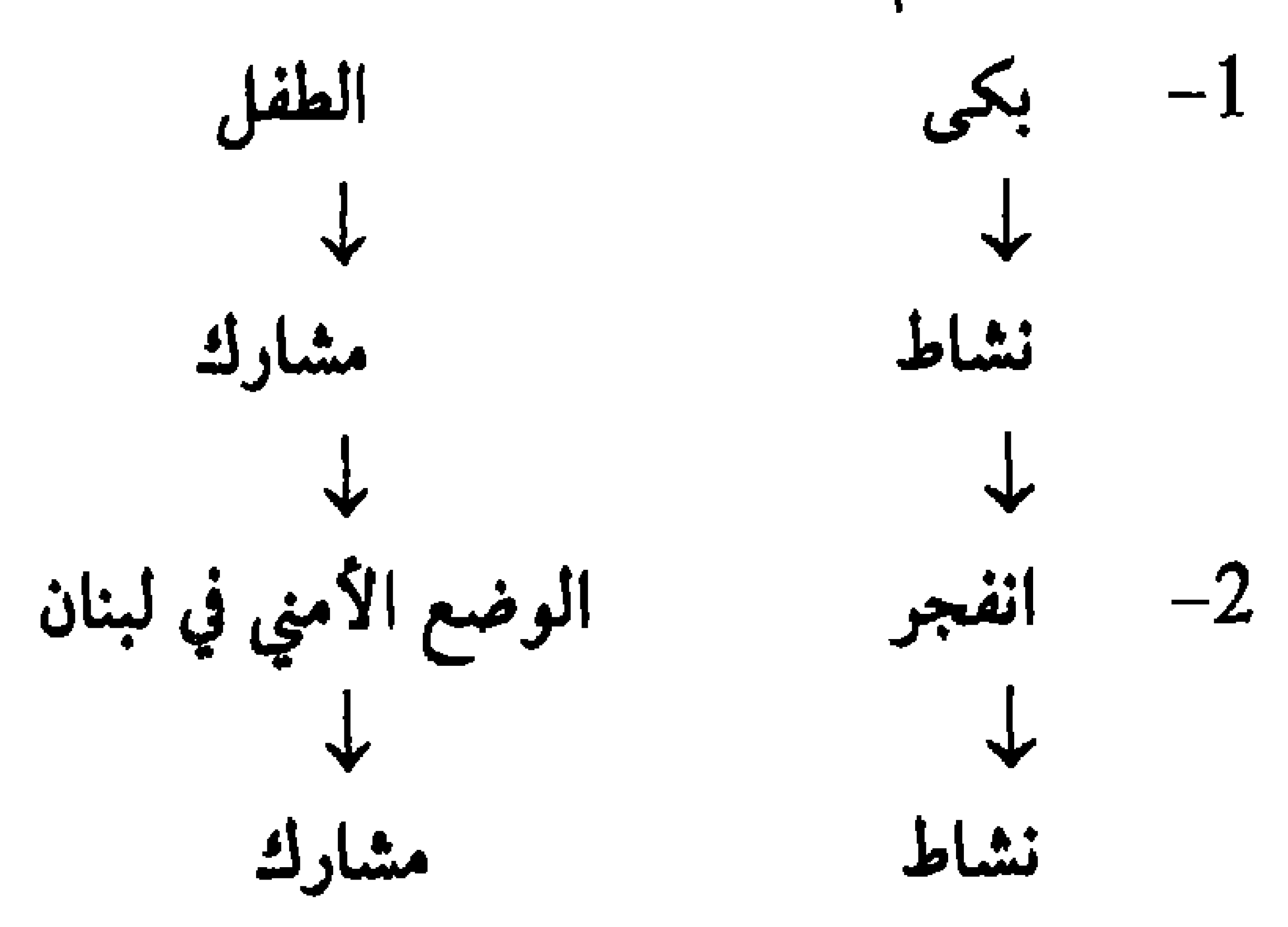
1- بكى الطفل.

2- أركض في المساء.

3- انفجر الوضع الأمني في لبنان.

4- مرض عميد الكلية في بداية الفصل[1].

فإن نمط الجملة الفعلية عند هاليدي "يتمثل في العلاقة التي يمكن تأسيسها ما بين النشاط، والمشاركين"[2]، فإن أعدنا النظر في الجمل السابقة من منظور هاليدي، وجدنا أنها تحتوي على عنصرين أساسيين: "نشاط" يمثله الفعل، "ومشارك واحد هو عبارة عن الاسم سواء أكان عاقلاً، أم جماداً"[3].



وإن كنا قد ألفنا القول بأن كلمة "بكى"، و"انفجر" تدلان على فعل ماض مبني على الفتح، وهما فعلان لازمان فاعلاهما اسم ظاهر "الطفل"، و"الوضع الأمني"، فإن هاليدي خرّج التراكيب السابقة وفق نظرية "النحو النظامي" بطريقة جديدة تربط الوظيفة الدلالية بعنصر النشاط، والمشارك.

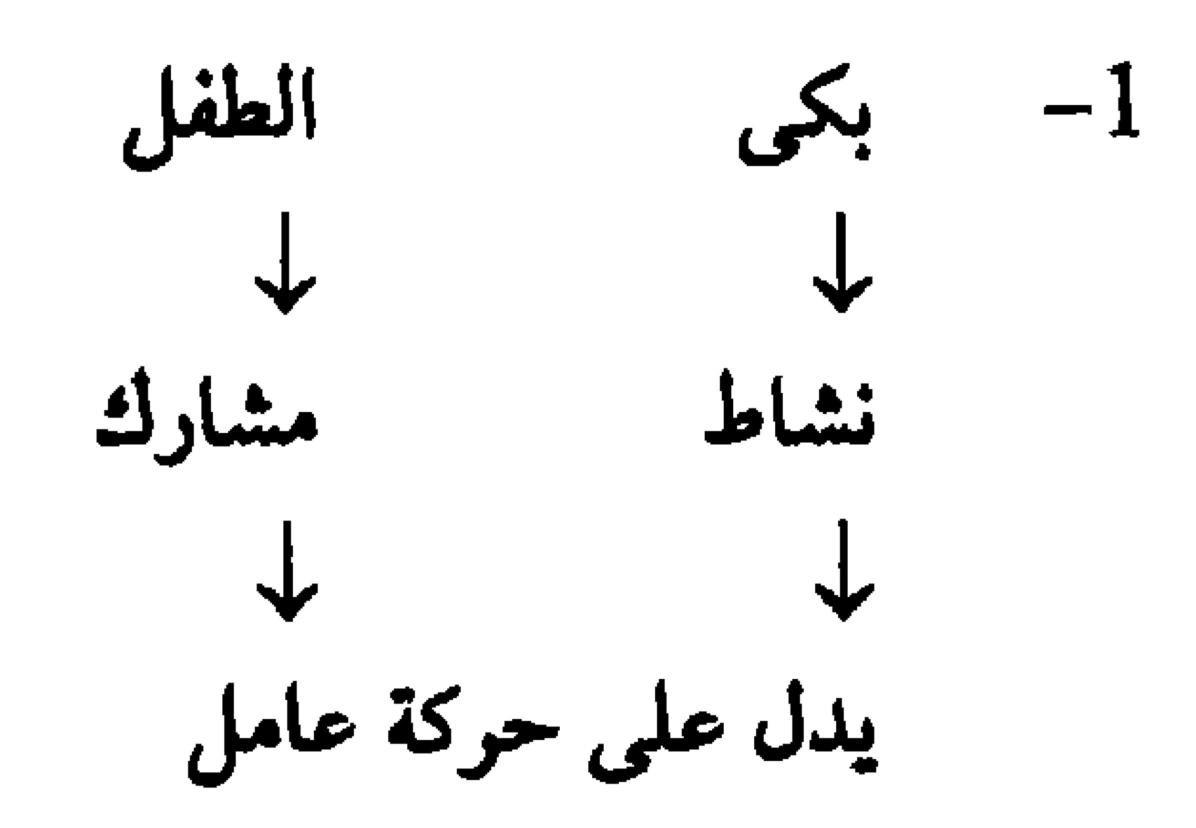
---

(1) المصدر السابق، 90

(2) المصدر السابق، 90.

(3) المصدر السابق، 90

"فإن تأملنا الأمثلة السابقة لنتعرف إلى نوع النشاط، فسنجد أن المثالين الأول، والثاني يدلان على حركة بينما المثالين الثالث، والرابع يبينان حدث، والمشارك الذي يرتبط مع نشاط يدل على حركة يسمى عامل، أما المشارك الذي يرتبط مع نشاط يدل على حدث فنسميه متأثر"[1].



2- انفجر ← نشاط ← دل على حدث

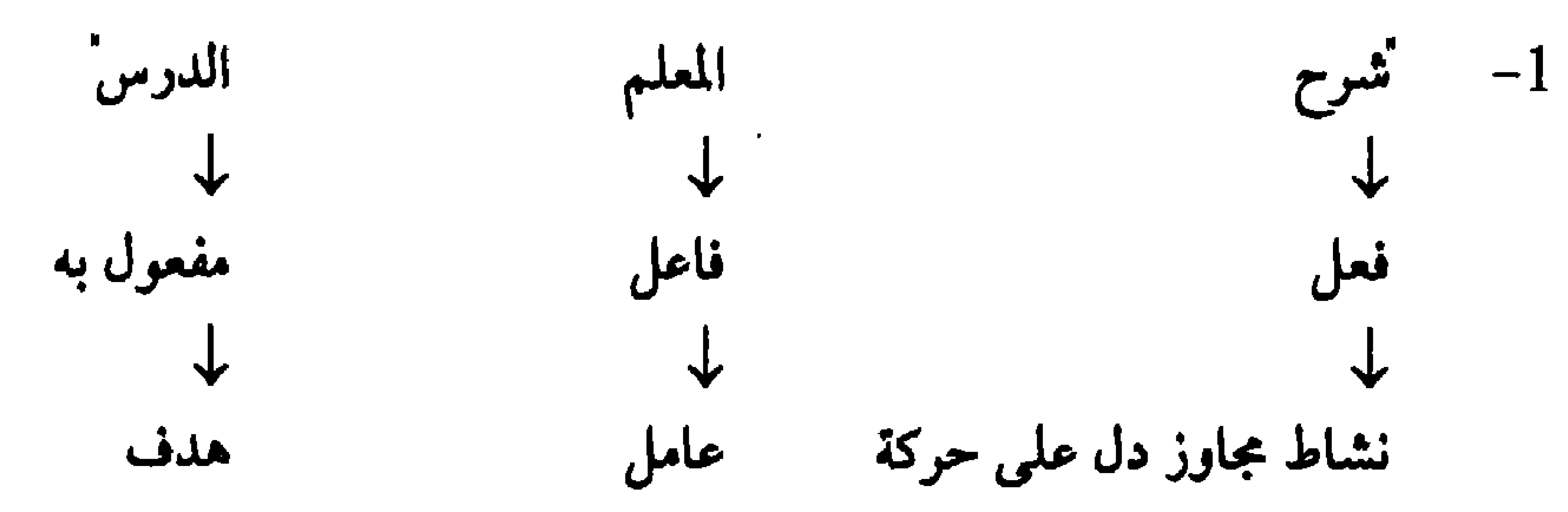
الوضع الأمني في لبنان ← مشارك ← متأثر

وإن اكتفى الفعل في الجملة العربية بالفاعل سمي الفعل فعلاً لازماً، كذلك "حينما يقتصر النشاط على العامل، أو المتأثر فهو نشاط قاصر، أما حينما ينطلق النشاط من العامل ولا يتوقف عنده بل يتجاوزه إلى عنصر ثان في الجملة، فهو نشاط مجاوز"[2].

كما في التركيب التالي:

(1) المصدر السابق، 90

(2) المصدر السابق، 90



وقد يكون الفاعل العامل، أو المتأثر، والمفعول به الهدف، واحدًا كما في المثال التالي:

2- انهار الجسر[1]

↓ ↓

فعل فاعل

↓ ↓

نشاط دل على حدث متأثر + هدف

لقد أطلق هاليدي على المفعول به في جملة النشاط المجاوز اسم الهدف، لأنه عبارة عن نتيجة النشاط، أو أثر النشاط الذي قام به العامل[2]، إلا أن مفهوم الهدف يختلف باختلاف طبيعة النشاط الفعل، ففي الجمل التالية مثلًا:

1- يكلف الكتاب عشرين دينارًا.

2- يملك علي سيارتين.

3- يشبه زيد أباه.

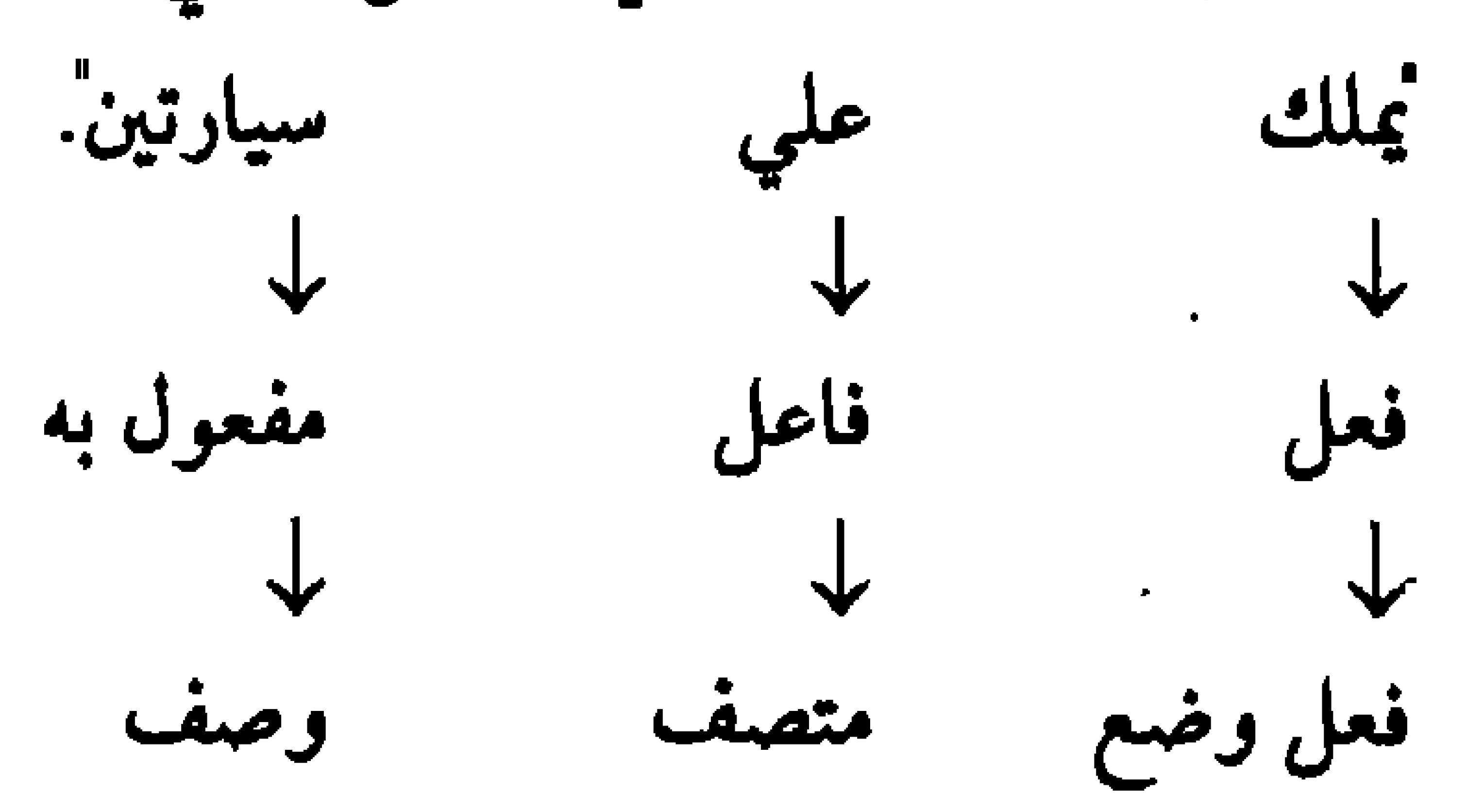
يعبر النشاط الفعل عن وضع من الأوضاع، لذلك فهو فعل وضع، أما الاسم المرفوع الذي يأتي بعد أفعال الوضع، فلا يقوم بعمل ولا يتأثر به، ومن ثم فلا يصح أن نطلق عليه مصطلح العامل... ومن ثم فسنختار له دورًا نسميه متصف، أما الاسم المنصوب

---

(1) للمزيد انظر: مصطفى لطفي، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، 224

(2) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، المصدر السابق، 91.

في تلك التراكيب فالظاهر من وظيفته العامة أنه يبين الشيء الذي اتصف به المتصف، ولذلك فسنسميه "وصف"[1]، كما في الشكل التالي:



أما إن تعدى "الفعل" "النشاط" الفاعل، والمفعول به الأول، ونصب مفعولاً به ثان، فإن الفعل "النشاط المجاوز" في مثل هذه الحالة يربط حركة العامل بالمفعول به الأول، والثاني فيصبح المفعول به الأول "عبارة عن شيء، أو عنصر استفاد من العمل الذي صدر من العامل"، أما "المفعول به" الثاني فهو الشيء المستفاد، أي انه مجرد أثر، أو نتيجة للنشاط، وتبعا لهذه الوظائف فسنسمي الأول "مستفيد، وسنسمي الثاني "هدف"[2] كما في المثال التالي:

"منح	المدير	سكرتيرته	إجازة	مرضية".
↓	↓	↓	↓	↓
فعل	فاعل	مفعول به[3]	مفعول به[4]	صفه
↓	↓	↓	↓	↓
نشاط مجاوز	عامل	مستفيد	هدف	صفه.

يمكن القول بأن النحو النظامي يعطي عناصر الجملة وظائف دلالية، اعتمادًا على دورها المستفاد داخل التركيب، بحيث يمكن القول بأن "النشاط والعامل والمستفيد والهدف، وظائف دلالية وليست نحوية"[5] يعتمد المحلل اللغوي عليها في تحليله لسياق الجملة الداخلي

---

(1) المصدر السابق، 91.

(2) المصدر السابق، 91–92.

(3) المصدر السابق، 93.

(4) المصدر السابق، 84 نقلا عن: halliday 1978: 33.

(5) المصدر السابق، 95

من ثم يربط ذلك التفسير الدلالي ببعده الخارجي لسياق الاجتماعي، فالسياق جزء من التخطيط الكلي... فليس هناك انفصال بين ما نقول، وكيف نقول اللغة، إنما تكون لغة عن طريق الاستعمال في سياق الحال، وكل ما فيها مرتبط بالسياق[1].

3- الاتجاه الوظيفي لدى هايمز:

يلتقي النمط الوظيفي الذي قدمه هايمز في تحليل التراكيب اللغوية بما جاء به هاليدي في نظريته النحو النظامي، في عملية التحليل بالنظر إلى عناصر الموقف الكلامي.

لكن هايمز لم يقدم نماذج تحليلية كالذي وجدناه مثلاً عند مدرسة براغ، ومدرسة لندن[2] فقد اكتفى بذكر مظاهر قدرة الفرد على اللغة، والتي حاول من خلالها أن يبين عجز النظرية التوليدية التحويلية، التي ترى أن معرفة الفرد بلغته تنحصر في الملكة النحوية التي يتمتع بها هذا الفرد[3] فقد حصر تشومسكي في نظريته التوليدية التحويلية قدرة الفرد على إنتاج التراكيب اللغوية، بما يملكه من قواعد نحوية تمكنه من توليد عدد من الجمل، غير أن هايمز أنكر تلك الفكرة، وحاول أن يربط القدرة اللغوية بالجانب الاجتماعي، واقترح أن تستبدل القدرة بفكرة القدرة على الاتصال[4]، والتي تتشكل وفق مظاهر أربعة هي:

1- إلى أي حد يكون الشيء ممكنا نحويا، وهذا المظهر يشير إلى إمكانيات اللغة، وانفتاحها[5].

يلتقي هايمز في محوره الأول في حديثه عن القدرة اللغوية للفرد، مع ما جاء به تشومسكي من حيث الاهتمام بالجانب النحوي، وقدرته على تشكيل عدد كبير من الجمل الصحيحة، والتي تعطي المرسِل حرية التعبير، بأن يختار من جملة التراكيب المقترحة ما يلائم غاية التواصل.

---

(1) المصدر السابق، 95

(2) المصدر السابق، 94

(3) المصدر السابق، 94

(4) المصدر السابق، 94

(5) المصدر السابق، 94

2- إلى أي حد يكون الشيء معقولًا استنادًا إلى وسائل التنفيذ المتاحة، والتركيز هنا على الجوانب النفسية التي نستخدمها في تنفيذنا للغة، مثل الذاكرة، والتخطيط الذهني للكلام، والفهم... فإن أي عملية تعبير لغوي تخضع لمجموعة من القواعد الذهنية، والتخطيطات العقلية، بحيث تنتج نصًا لغويًا ملائمًا لطبيعة القواعد التركيبية من ناحية، ولطبية الموقف الكلامي من ناحية أخرى.

3- إلى أي حد يكون الشيء مناسبًا، وذلك ضمن السياق الذي يستعمل فيه هذا الشيء، وهذا يشير إلى فكرة الاستعمالات اللغوية، والأساليب اللغوية التي يلجأ مستخدم اللغة إليها في الظروف المختلفة، متخذا لكل حالة ما يناسبها من مفردات، وطريقة تعبير مع مراعاة الأعراف، والتقاليد الاجتماعية[1].

4- إلى أي حد يكون الشيء قد أنجز، أي ماذا نطق المتكلم من عبارات، وجمل، وماذا يستتبع هذا النطق من سلوك، وهذا المظهر يتكلم عن محوري المتكلم، والمتلقي في آن واحد[2].

3- النحويون الجدد:

أطلق هذا المصطلح على مرحلة متأخرة من مراحل الدرس التداولي، أعقبت ما عرف باسم "الوظيفيون التقدميون"، والذي أطلق على أتباع مدرسة براغ، ومدرسة لندن، وقد مثل هذا الاتجاه العديد من اللغويين التداوليين في جامعات هولندا، وألمانيا، وبلجيكا، واليابان وغيرهم[3] من علماء اللغة، برز منهم في هذا الاتجاه، "سيمون ديك" صاحب نظرية النحو الوظيفي.

(1) المصدر السابق، 94.

(2) المصدر السابق، 94

(3) المصدر السابق، 95.

1- النحو الوظيفي:

"هو النحو الذي يراعي معايير إنجاز الكلام في طبقات مقامية معينة"[1]، أي نظم التراكيب اللغوية بما يتلاءم وطبيعة الموقف الكلامي، فيكون هذا الأخير قالبًا لتكوين القواعد النحوية، فيقدم ويؤخر ويحذف أو يذكر... بقدر حاجة المقام لذلك المقال.

اعتمد سيمون ديك في نظريته النحو الوظيفي لمعالجة التراكيب اللغوية، وتحليلها على مبدأ تقسيم التراكيب على "ثلاثة مستويات في التحليل، لكل واحد منها مجاله، ومصطلحاته"[2] وهي "المستوى النحوي، والمستوى الدلالي، والمستوى التداولي" ويرى سيمون ديك أن جملة مثل "أكل محمد التفاحة" يمكن أن تحلل على النحو التالي:

	أكل	محمد	التفاحة
1- المستوى النحوي:	فعل	فاعل	مفعول به
2- المستوى الدلالي:	فعل	عامل	هدف
3- المستوى التداولي:	مسند	متمم	
		أو	
	موضوع	بؤرة[3]	

لقد لاحظنا بروز هذه المستويات الثلاثة في عملية التحليل اللغوي لدى أتباع مدرسة لندن، في حديثهم عن مستويات التحليل اللغوي "الصوتي، والمعجمي، والنحوي، والدلالي، والسياقي" إلا أن "سيمون ديك" تميز وبرز من خلال اهتمامه بالبعد السياقي، أي ما عرفه بالمستوى التداولي القائم على أساس معرفة الظروف المرافقة لعملية التلفظ، وقد قدم ديك في نموذجه النحو الوظيفي أربع وظائف تداولية، وهي:

1- "المبتدأ: وهو عند ديك ما يحدد مجال الخطاب.

---

(1) دراسات في اللسانيات العربية "بنية الجملة العربية التراكيب النحوية و التداولية، المصدر السابق 146

(2) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، المصدر السابق، 95.

(3) المصدر السابق 95.

2- الذيل: يحمل معلومة توضح معلومة داخل الجملة، أو تعدلها.

3- المحور: وهو المحدث عنه داخل الجملة.

4- البؤرة: وهي المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية، أو بروزًا في الجملة[1].

ويتم تكوين التراكيب اللغوية تبعا لمستويات التحليل التي قدمها ديك "بواسطة بنيات ثلاث هي:

1- البنية الحملية الدلالية.

2- والبنية الوظيفية.

3- والبنية المكونية[2]

تتكون البنية الحملية من أطر حملية: "أصول" كالفعل، وأطر "حدود هي سائر الكلمات في الجملة، وباستخدام قواعد تكوين المحمولات يتم تكوين "أطر حملية نووية"، تشتمل على الحدود، والموضوعات، أما الحدود اللواحق فتكونها قواعد توسيع الأطر الحملية، ثم قواعد إدماج الحدود بدمج الحدود في المحمولات وفقاً لقيود الانتقاء؛ ليتم بذلك تكوين البنية الحملية التي تتضمن الوظائف الدلالية[3].

	المحمول	الحدود	موضوعات	لواحق
فعل	فاعل	مفعول به	حال \ صفة \ ظرف...	
قاتل	الجندي	العدو	وهو مصاب \ طويلا	
	حدود نووية		حدود لواحق	

(1) المصدر السابق، 146. نقلا عن: dik. S, functional grammar, Amsterdam, Holland, 1978, p. 13

(2) المصدر السابق، 144.

(3) المصدر السابق، 144.

وبذلك نجد أن تكوين الجملة في النحو الوظيفي يختلف عما ألفناه في نحونا العربي، من حيث المسميات فقط، فإن كانت الجملة في النحو العربي تتكون من: "فعل وفاعل ومفعول به وفضلة"، فإن ديك قد أطلق على عناصر تكوين الجملة الحدود "محمول"، وهو الفعل، و"الموضوعات"، وهي الفاعل، والمفعول به، و"اللواحق"، وهي الفضلات.

التداولية والنحاة العرب المحدثون

تمهيد:

سار النحاة العرب المحدثون في سبيل النهوض باللغة العربية عامة وبالدرس النحوي خاصة، مواكبين بذلك تطور علوم اللغة في اللغات كافة، مدركين أن الطريق لتحقيق ذلك دراسة النحو العربي من منظور جديد في سبيل تفسيره وتعليمه.

فكانت البدايات الأولى للممارسة التداولية في النحو العربي لدى النحاة العرب المحدثين، من خلال ما جاءوا به في تصنيفهم لأقسام الكلام العربي، من حيث الشكل الوظيفي لعناصر التركيب اللغوي، وهذا ما كان يفتقر له النحاة العرب القدماء بشكل جزئي في تصنيفهم لأقسام الكلم في مرحلة متأخرة، مما دفعهم لأن يخضعوا اللغة لأحكام الفلاسفة، ولمنطق غير منطقها، ولقوانين لا تمت لها بأي صلة، مما أدى إلى اضطراب في تقسيم الكلم وفي تصنيفه، وفق مفهوم محدد[1].

غير أن تصنيف النحاة العرب المحدثين وتقسيمهم لعناصر التركيب اللغوي، قام على أساس وظيفي محدد، من خلال تأكيد وظيفة الكلمة في الجملة، فقد عد إبراهيم أنيس أن المعنى، والصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام، هي الأسس الثلاثة في التفريق بين أقسام الكلم[2]، لذلك نجده يرتضي تقسيمًا رباعيًا أدق مما جاء به النحاة العرب القدماء، لاعتماده على الأسس الثلاثة السابقة في عملية التقسيم، وهذا التقسيم يتكون من:

1- الاسم: وهو عنده يقوم أقسام ثلاثة الاسم العام، والعلم، والصفة.

2- الضمير: ويندرج تحته الضمائر، وألفاظ الإشارة، والموصولات.

3- الفعل.

4- الأداة[3].

---

(1) انظر، إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، 193 - 195

(2) المصدر السابق، 195 - 196

(3) المصدر السابق، 196 - 207

كما سلك مهدي المخزومي طريق إبراهيم أنيس في تقسيمه للكلم في اللغة العربية، فقد اعتمد على المنحى الوظيفي للكلمة داخل الجملة في تصنيفه لعناصر التركيب اللغوي، فكان تقسيمه على النحو الآتي:

1- الفعل:

ورأى أنه في العربية على أربعة أقسام:

ما كان على وزن "فَعلَ"، وهو ما يسمى بالفعل الماضي.

ما كان على وزن "يفعل"، وهو ما يسمى بالفعل المضارع.

ما كان على وزن "فاعل"، وهو الذي يسمى "اسم الفاعل".

أبنية أخرى دلت على طلب إحداث الفعل، وهو ما كان يسمى بفعل الأمر، وله بناءان: "أفعَلْ"، و"فَعالِ" مثل: تَراكِ هذا أي اترك هذا[1].

2- الأسماء:

وقد ميزها بخصائص تنفرد بها عن سواها، وهي: التعريف، والتنكير، والتذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية[2].

3- الأدوات:

ذكر أن الأدوات كلمات إذا أخذت مفردة غير مؤلفة فليس لها دلالة على معنى، ولا تدل على معنى إلا في أثناء ورودها في سياق التركيب، والأدوات في العربية كثيرة دخلت الاستعمال على صورة مجموعات كل مجموعة منها تنتظم عدة أدوات... وينبغي أن تدرس الأدوات مجموعات، لا أفرادًا لتكون الفائدة أعم[3].

4- الكنايات:

يقول الدكتور مهدي المخزومي: "الكنايات، أو الإشارات في العربية طوائف تتميز كل طائفة منها بطريقة خاصة، وباستعمال خاص"[4] ثم ذكر المخزومي هذه المجموعات

---

(1) مهدي المخزومي، في النحو العربي، 21/ 24

(2) المصدر السابق، 27-28

(3) المصدر السابق، 37 -38

(4) المصدر السابق، 46

وقسمها بحسب وظائفها إلى: 1 الضمائر. 2- الإشارات. 3- الموصول بجملة. 4- المستفهم به. 5- كلمات الشرط[1].

1- أحمد المتوكل:

يعد نموذج أحمد المتوكل "الوظائف التداولية في اللغة العربية" الذي قام من خلاله بوصف العربية من وجهة نظر تداولية "وظيفية"، من أكثر النماذج تحقيقًا لمتطلبات التحليل التداولية اللغوية، من خلال تقسيمه لعناصر تكوين الجملة في اللغة العربية على قسمين، يندرج تحت كل قسم مجموعة من العناصر، وفيما يلي تفصيلاً للمنظور التداولي الذي سعى المتوكل لتقديمه:

القسم الأول: العناصر الداخلية:

1- البؤرة:

تسند وظيفة البؤرة إلى المكون "الحامل للمعلومة الأكثر بروزًا في الجملة"[2]، ويمثل لها بالجمل الآتية:

1- السياق: متى عاد زيد من السفر؟

↓ ↓

الجملة: عاد زيد من السفر البارحة.

البؤرة

2- السياق: هل عاد زيد من السفر اليوم؟

↓ ↓

الجملة: البارحة عاد زيد من السفر.

البؤرة

(1) الوظائف التداولية في اللغة العربية، المصدر السابق، 28

(2) المصدر السابق، 47 61.

تعتمد البؤرة في إسناد وظيفتها لأحد مكونات الحمل على سياق المقال الخارجي، والذي تحكمه عملية تخابرية بين طرفي الخطاب، بحيث يشكل العنصر الجديد في الجملة "المقال" بؤرة هذه الجملة، كما يتبين ذلك من التحليل السابق، ففي المثال الأول دلَّ سياق الحديث على جهل المخاطب بوقت العودة، فكانت كلمة "البارحة" حاملة لمعلومة جديدة استحقت من خلالها حمل وظيفة البؤرة، أما في المثال الثاني فقد كان المخاطب على علم بعودة "زيد" مع تشككه، أو إنكاره لوقت العودة بين اليوم، والبارحة، فجاء المقال ليزيل هذا الشك بأن جعل كلمة "البارحة" حاملة لمعلومة جديدة يجهلها المخاطب في سياق تخابري محدد.

وعلى هذا الأساس من الربط بين المقام والمقال، فرق المتوكل بين نوعين من البؤرة من حيث طبيعتها ووظيفتها.

فمن حيث طبيعتها قسم المتوكل البؤرة على قسمين:

"بؤرة الجديد: وهي البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب"[1].

بؤرة المقابلة: وهي البؤرة التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يشك المخاطب في ورودها، أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها"[2] وللتمييز بين نوعي البؤرة "الجديدة، والمقابلة" حدد المتوكل مواطن ورود بؤرة المقابلة وهي:

" 1- البنيات التي يتصدر فيها الجملة المكون المُبأر مثل:

1- البارحة عاد زيد من السفر "لا اليوم".

2- عن مقالته حدثني عمرو البارحة "لا عن كتابه".

2- البنيات الموصولة مثل:

1- الذي رايته البارحة زيد لا خالد.

2- الذي أعطيته البارحة الكتاب عمرو لا زيد.

3- البنيات الحصرية مثل:

1- ما رأيت البارحة إلا زيدًا.

---

(1) المصدر السابق، 27

(2) المصدر السابق، 29

2- إنما رأيت البارحة زيدًا.

4- الجمل المنتهية بعبارات مصدرة بحرف النفي "لا" أو بحرف الإضراب "بل" مثل:

1- ما شايًا شرب خالدًا "بل لبنًا"[1].

كما تتميز الجمل التي تشمل بؤرة مقابلة عن الجمل التي تشمل بؤرة جديدة بما يلي:

تدخل أداة الاستفهام "الهمزة" على الجمل المسندة إليها بؤرة مقابلة[2].

تتصدر الجمل المسندة إليها بؤرة مقابلة بأدوات مؤكدة من قبيل أن، وإنما، وقد".

تشكل الأجوبة الطبيعية بؤرة مقابلة للأسئلة التي هي من نوع "ما الخبر، وما الجديد، وماذا عندك"[3].

أما بؤرة الجديد فمجالها محصور في ورودها في جواب أسماء الاستفهام مثل:

1- السياق: ماذا قرأت البارحة؟

الجملة: قرأت البارحة كتابًا.

كتاباً قرأت البارحة.

الذي قرأته البارحة كتابًا.

ما قرأت البارحة إلا كتابًا.

قرأت البارحة كتابًا[4].

وقد تسند وظيفة بؤرة الجديد إلى أي عنصر داخل الحمل، اعتمادًا على ما يفرضه الوضع التخابري بين طرفي الخطاب، فإن قلت مثلًا:

مشى محمد أمام الأعداء البارحة في أرض المعركة متكبرًا تخويفًا لهم.

---

(1) المصدر السابق، 30

(2) المصدر السابق، 23

(3) المصدر السابق 32

(4) المصدر السابق، 30 -31

جاز لنا أن نسند وظيفة بؤرة الجديد إلى أي علامة لغوية داخل الحمل، استنادًا إلى سياق الحديث فيجوز لي أن اعتبر كل ما خط تحته في المثال التالي بؤرة جديد[1]:

1-السياق: ماذا فعل محمد في أرض المعركة البارحة ؟

الجملة: مشى محمد في أرض المعركة البارحة.

2-السياق: من مشى أمام الأعداء البارحة في أرض المعركة متكبرًا تخويفًا لهم؟

الجملة: مشى محمد أمام الأعداء البارحة في أرض المعركة متكبرًا تخويفًا لهم.

3- السياق: أين مشى محمد في أرض المعركة البارحة؟

الجملة: مشى محمد أمام الأعداء.

4- السياق: متى مشى محمد أمام الأعداء في أرض المعركة؟

الجملة: مشى محمد أمام الأعداء البارحة.

5- السياق: أين مشى محمد أمام الأعداء البارحة؟

الجملة: مشى محمد أمام الأعداء البارحة في أرض المعركة.

6- السياق: كيف مشى محمد أمام الأعداء البارحة في أرض المعركة؟.

الجملة: مشى محمد أمام الأعداء البارحة في أرض المعركة متكبرًا.

7- السياق: لماذا مشى محمد أمام الأعداء البارحة في أرض المعركة متكبراً ؟

الجملة: مشى محمد أمام الأعداء البارحة في أرض المعركة متكبرًا تخويفًا لهم.

أما من حيث وظيفة البؤرة فقد ميز المتوكل بين نوعين من البؤرة:

1- بؤرة المكون، و2- بؤرة الجملة، ويفهم من هذين المصطلحين أن وظيفة البؤرة في المصطلح الأول أسندت إلى أحد عناصر التركيب اللغوي، أما المصطلح الثاني "بؤرة الجملة" فيشير إلى إسناد وظيفة البؤرة إلى أكثر من عنصر مفرد داخل الحمل اللغوي، ومثال ذلك:

1- أن زيدًا مسافر. 2- عمرو عاد أخوه من السفر.

---

(1) للمزيد المصدر السابق، 41

فقد أسندت وظيفة البؤرة في الجملتين السابقتين إلى جملة كاملة داخل الحمل، وبذلك تختلف بؤرة المكون عن بؤرة الجملة، في إسناد وظيفة البؤرة إلى عناصر التركيب اللغوي[1].

2- المحور:

تسند وظيفة المحور إلى المكون الدال على "ما يشكل المحدث عنه داخل الحمل"[2].

فالمحور وظيفة تداولية داخلية تقوم بتكثيف اهتمام المرسِل، والمخاطَب على عنصر من عناصر الحمل في وضع تخابري وطبقة مقامية محددة، بحيث تجعل منه مدار اهتمام المرسِل، والمخاطَب فكلمة "زيد" في المثالين التاليين:

1 متى رجع زيد.

2- رجع زيد البارحة.

يشكل محور اهتمام المتكلم والمخاطَب، وبذلك اكتسبت العلامة اللغوية "زيد" وظيفة المحور، وقد "تسند وظيفة المحور إلى أحد موضوعات البنية الحملية الحامل لوظيفة دلالية" منفذ، أو مستقبل، أو مستفيد، أو زمان، أو مكان... "والمسند إليه أحيانًا إحدى الوظيفتين التركيبيتين "الفاعل، والمفعول"[3].

فيفهم من ذلك أن وظيفة المحور يمكن إسنادها إلى أي علامة لغوية داخل الحمل مهما كانت وظيفتها التركيبية، أو وظيفتها الدلالية، بشرط أن تكون تلك العلامة اللغوية "المحدث عنه" داخل الحمل.

وما جاء به المتوكل في حديثه عن المحور، يشاطر في جزء كبير منه حديث النحاة العرب القدماء عن "المسند، والمسند إليه" في الجملة الاسمية والفعلية، فإن كانت الجملة الاسمية تتكون من مبتدأ وخبر، فإن المبتدأ لا يتم معناه ولا يعطي فائدة محددة إلا بالإخبار

---

(1) للمزيد المصدر السابق، 31 وما بعدها.

(2) المصدر السابق، 69

(3) المصدر السابق، 70

عنه بالمسند إليه، يقول سيبويه: "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام... فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه"[1] فلو قلت "زيد"، واكتفيت بالكلام لما قدم ذلك معنى، ولما فهم المخاطب مراد المرسِل من الحديث دون الإسناد، والإخبار عنه بكونه "مريض".

أما في الجملة الفعلية، فان فعلها يبقى قاصرًا في ذاته ما لم يتم إسناد فاعل له، يبين قيامه بالفعل ويكون بذلك المسند إليه "الفاعل" محدث عنه من حيث دلالة الفاعل على من قام بالفعل.

ولم تختلف نظرة المتوكل للجمل، وأنواعها بحسب تكوينها التركيبي عما عرفناه في نحونا العربي، فإن كان النحو العربي قد قسم الجمل من حيث تركيبها على ثلاثة أقسام:

1- جملة اسمية. 2- جملة فعلية. 3- شبه جملة.

فإن المتوكل يقسمها "حسب مقولة المحمول التركيبية إلى قسمين: جملة ذات محمول فعلي، وجملة ذات محمول غير فعلي، أي جملة محمولها مركب وصفي، أو مركب اسمي، أو مركب صرفي، أو مركب ظرفي، وتنقسم الجمل ذات المحمول غير الفعلي بدورها إلى جملة تشتمل على رابط "كان" وما إليها، وجملة لا تشتمل على رابط، ونصطلح على تسمية أنوع الجمل الثلاثة بالجمل الفعلية، والجملة الرابطة، والجملة الاسمية"[2].

---

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، 69.

(2) الوظائف التداولية في اللغة العربية، المصدر السابق، 78

الوظائف الخارجية:

1- المبتدأ:

"هو ما يحدد مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه وارداً"[1]، ومثال ذلك:

1- زيد، قام أبوه.
↓ ↓
مبتدأ حمل[2]

فالجملة السابقة من منظور المتوكل تتكون من ركنين أساسيين، أسند لكل منهم وظيفة تداولية بحكم الوضع التخابري القائم بين المرسِل، والمتلقي، فما الذي جعل المبتدأ في نظر المتوكل وظيفية تداولية، في حين اعتبر النحاة العرب القدماء المبتدأ وظيفة تركيبية، اكتسبها بحكم قرينة الصيغة "اسم" وبحكم قرينة الإعراب.

"يشترك المبتدأ مع الوظائف التداولية الأخرى" المحور، والذيل، والبؤرة، في الخاصية التي تميزها كل من الأدوار الدلالية، والوظائف التركيبية، وهي أنها مرتبطة بالمقام، أي أن تحديدها لا يمكن أن يتم إلا انطلاقاً من الوضع التخابري القائم بين المتكلم، والمتلقي، في طبقة مقامية معينة، وتحدد هذه العلاقة في إطار معارف المتكلم حول العالم الخارجي"[3].

فإن قلت مثلاً:

1- أما مصر فإن أهراماتها من عجائب الدنيا.

فإن وظيفة المبتدأ تسند إلى ما يحدد مجال الخطاب في الجملة السابقة، وهي "أما مصر"، بناء على وضع تخابري، وطبقة مقامية محددة فالمرسِل، والمتلقي على علم بوجود أهرامات في مصر، وأن أهرامات مصر من عجائب الدنيا السبعة، أما إن قلت:

1- أما الأردن فأهراماتها عظيمة.

---

(1) المصدر السابق، 115.

(2) المصدر السابق، 115 -116

(3) المصدر السابق، 115-116.

فهذه الجملة ليست صحيحة، لعدم وجود أهرامات في الأردن، فهي ليست مطابقة للواقع، والعالم الخارجي المتعارف عليه بين المرسِل، والمخاطب.

كما اشترط النحاة العرب القدماء في المبتدأ أن يكون معرفًا بدخول الألف، واللام أو الإضافة، فجملة مثل: "رجل رأيت أباه" غير صحيحة لكون المبتدأ فيها نكرة، غير أن تحديد معرفية المبتدأ "لدى المتوكل" لا تعتمد المعيار التركيبي المعروف "دخول الألف، واللام، أو الإضافة"، بل تعتمد معيارًا تداوليًا، هو إحالية[1] المبتدأ"[2].

وقد أشار النحاة العرب القدماء إلى ذلك في حديثهم عن "ضرورة تعريف المبتدأ، إلى أن الإخبار عن مجهول لا يفيد"، "فإن قلت كان حليم، أو رجل، فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، فالمعروف هو المبدوء به، ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة"[3].

فجملة من قبيل "رجل رأيت أباه" جملة لا حنة تداوليًا، لعدم موافقتها لشرط الإحالة، مما أدى إلى جهل المتلقي بما تحيل عليه كلمة "رجل" في الجملة، أما إن جاء المبتدأ نكرة مسبوقة بنفي، أو استفهام، أو إن كان الخبر شبه جملة، فإن المبتدأ في مثل هذه الحالات يتحول من الابتداء إلى التبئير، ومثال ذلك:

1- ما رجل في البيت. 2- أ رجل في البيت. 3- رجل في البيت[4].

وإن كان النحاة العرب القدماء قد أعربوا المكون المتصدر للجملة الاسمية "مبتدأ"، وإن تأخر أعرب مبتدأ مع وصفه بالمؤخر، مثل قولك:

1- القراءة غذاء العقل. 2- غذاء العقل القراءة.

---

(1) نعتبر عبارة ما، أنها عبارة "إحالية" إذا كان المخاطب قادرا "على التعرف على ما تحيل عليه العبارة، أي إذا كانت المعلومات التي تحملها العبارة كفيلة بجعل المخاطب يهتدي إلى "المقصود" انظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، المصدر السابق، 119

(2) المصدر السابق، 119

(3) الكتاب، المرجع السابق، ج1، 22

(4) انظر المتوكل، أحمد، المصدر السابق 141

فإن المتوكل يخالفهم في اعتبار المبتدأ المؤخر "مبتدأ"، وهو من منظوره التداولي "ذيل"، وينتج هذا الاختلاف عن اختلاف في مناهج التحليل، فالنحاة العرب القدماء اعتمدوا منهج التحليل التركيبي في إسناد الوظائف لعناصر التركيب اللغوي، مع علمهم بأصل التركيب اللغوي وما يطرأ عليه من انزياح عن ذلك الأصل لغايات دلالية، بينما اعتمد المتوكل المنهج التداولي في تحديد الوظائف الخاصة بالعلامات اللغوية، مما دفع المتوكل لمخالفة النحاة العرب في المسميات.

2- الذيل:

"يحمل الذيل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل، أو تعدلها، أو تصححها"[1].

تعتبر وظيفة الذيل في منهج التحليل التداولي وظيفة تداولية داخلية تنقسم على أقسام ثلاثة:

1- ذيل توضيح: يهدف إلى توضيح وكشف اللبس الحاصل داخل الحمل، أي تقديم إضافة توضيحية. ومثال ذلك:

   1- أبوه مسافر، زيد.

2- ذيل التعديل: يقوم بوظيفة تعديلية هادفة إلى تعديل معلومة داخل الحمل.ومثال ذلك:

   1- قرأت الكتاب، مقدمته.

3- ذيل التصحيح: يهدف إلى تصحيح معلومة داخل حمل الجملة.ومثال ذلك :

   1- قابلت اليوم محمدًا، بل عليًا.

ويمكن تأصيل وظيفة الذيل عند المتوكل، وذلك بمقابلتها بما جاء به النحاة العرب القدماء المعروف باسم "البدل"، فلو قارنا بين الوظائف الثلاث للذيل "التوضيح، والتعديل، والتصحيح"، وأنواع البدل "بدل المطابق، وبدل البعض من كل، وبدل الاشتمال"، وجدنا أنها تتفق مع اختلاف في المسميات:

---

(1) الوظائف التداولية في اللغة العربية، المصدر السابق، 147.

1- فذيل التوضيح يقابل "بدل المطابق" مثال:

1- كتاب الحيوان لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ.

2- ذيل التعديل يقابل "بدل البعض من كل" مثال ذلك قول قيس بن الملوح:

1- لقد لامني في حب ليلى أقاربي أبي وابن عمي وابن خالي وخاليا.

3- ذيل التصحيح يقابل "بدل الاشتمال" مثال:

1- أعجبتني المقالة فكرتها.

وبذلك تختلف التراكيب السابقة من حيث التصنيف الوظيفي لعناصر تركيبها اللغوي، فإن كانت لدى نحاتنا العرب القدماء تحمل وظائف تركيبية، فإنها لدى المتوكل تحمل وظيفة تداولية، أطلق عليها اسم "لذيل".

3- المنادى:

"وظيفة تسند إلى المكون الدال على الكائن المنادى في مقام معين"[1].

لقد حصر النحاة العرب القدماء أدوات النداء في ثمان أدوات هي: أ، وأي، ويا، وأيا، وهيا، وآي، وآ، وو[2] لكنهم لم يفصلوا الحديث عنها، سوى ذكرهم لما يختص منها لنداء القريب، وما يختص لنداء البعيد، فيذكر سيبويه في باب ما يكون النداء فيه مضافًا إلى المنادى بحرف الإضافة، حروف النداء: "وهي خمسة: يا، وأيا، وهيا، وأي، والإلف، والأخيرة للقريب، والأربعة الأولى لنداء البعيد، أو الإنسان المعرض عنهم، أو النائم المستثقل، أو الشيء المتراخي"[3].

لكن المتوكل في اعتمد على تلك الأدوات اشترط في عملها أن تحيل على كائن حي، وأن يكون المكون المنادى محيلاً على المخاطب[4].

---

(1) المصدر السابق، 161

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، ت فائز فارس، 61

(3) الكتاب، الموجع السابق، ج1 - 352

(4) الوظائف التداولية في اللغة العربية، المصدر السابق، 165

وقد خصص المتوكل لكل أداة من تلك الأدوات عمل داخل حمل التركيب اللغـوي، فقال:

1- إذا كان المكون الحامل لوظيفة المنادى علما فانـه يـسبق بـأداة النـداء الـصفر، أو أداة النداء 'يا'، أو أداة النداء، 'أيا'، ومثال ذلك:

1- يا خالد اقترب.

2- زيد، أعطني الملح.

3- أيا زيد زر اخاك[1].

2- لا يمكن أن تدخل على المنادى العلم أداة النداء 'أيها' فلا نقول:

1- أيها زيد، اقترب.

3- إذا كان المكون المنادى مخصص بـالألف، والـلام، فإنـه لا يـسبق إلا بـأداة النـداء 'أيهـا' فتقول:

1- أيها الرجل اقترب[2].

4- إذا كان المكون المنادى رأسًا لمركب إضافي، فإنه يسبق بأداة النداء الـصفر، أو 'يـا'، أو 'أ'. مثال ذلك:

1- صديق زيد، أقبل

2- يا صديق زيد أقبل.

3- أ صديق زيد أقبل.

ولا يمكن أن يسبق بأداة النداء 'أيها' فلا تقول:

1- أيها صديق زيد أقبل.

5- إذا كان المكون المنادى غير مخصص بالألف، واللام، فإنه لا يسبق إلا بـأداة النـداء 'يـا'، ومن ذلك قولك:

---

(1) المصدر السابق، 176

(2) المصدر السابق، 168

1- يا رجل تكلم[1].

6- إذا كان المكون المنادى مركبًا إشاريًا، فإنه يسبق بأداة النداء "يا"، أو أداة النداء "أ"، ومثال ذلك:

1- يا هذا الرجل تقدم.

2- أ هذا الرجل تقدم.

7- يسبق المركب الاشاري المنادى بـ"أيها" في حالة اختزال اسم الإشارة إلى "ذا"، وذلك في قولك:

1- أيها ذا الرجل تقدم[2].

8- إذا كان المكون المنادى جملة موصولة لا راس لها، فإنه يسبق بأداة النداء "يا"، أو أداة النداء "أ"، إذا كان الموصول "من"، ويسبق بأداة النداء "أيها" إذا كان الموصول "الذي"، ومن ذلك:

1- يا من ينتظر زيد إنه قد وصل.

2- أ من ينتظر زيدًا إنه قد وصل.

3- أيها الذي ينتظر زيد إنه قد وصل[3].

الحالة الإعرابية للمكونات الداخلية، والخارجية للجملة وفق المنهج التداولي، الذي قدمه أحمد المتوكل: تتفاعل الوظائف الثلاث" الدلالية، والتداولية، والتركيبية في تحديد الحالة الإعرابية للعلامات اللغوية الحاملة وظيفة داخلية، أو خارجية، وفق المنظور التداولي على النحو الآتي: تُسند الحالة الإعرابية إلى مكونات الجملة بمقتضى وظيفتها الدلالية، أو وظيفتها التركيبية، أو وظيفتها التداولية، وتتفاعل الوظائف الثلاث في تحديد الحالات الإعرابية بالشكل الآتي:

---

(1) المصدر السابق، 168

(2) المصدر السابق، 169

(3) المصدر السابق، 169

إذا كان المكون حاملاً لوظيفة دلالية، فقط تسند إليه الحالة الإعرابية النصب، أو الجر إذا كان مسبوقًا بحرف جر، بمقتضى وظيفته الدلالية.

إذا كان المكون حاملاً لوظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدلالية، تسند إليه الحالة الإعرابية الرفع إذا كان فاعلاً، أو الحالة الإعرابية النصب إذا كان مفعولا به، بمقتضى وظيفته التركيبية.

إذا كان المكون حاملاً لوظيفة تداولية، فإنه لا يخلو من أن يكون:

1- إما مكونًا داخلياً "جزء من الحمل".

2- و إما مكونًا خارجيًا "منادى، أو مبتدأ، أو ذيل"[1].

وكما هو معروف لديكم فإن العناصر اللغوية تأخذ حكمها الإعرابي رفعًا أو نصبًا، أو جرًا، بحكم موقعها التركيبي داخل حمل الجملة، أو من خلال معناها الدلالي، كأن تدل على زمان أو مكان، مما يعني أن ما جاء به المتوكل من تحليل تداولي لمكونات التركيب اللغوي الداخلية والخارجية، مخالف لما عرف لدى النحاة العرب في المسميات ومطابق له في الإعراب.

2- تمام حسان:

نهج تمام حسان في نموذجه اللغة العربية معناها، ومبناها منهجًا وصفيًا وظيفيًا، في تحليل التراكيب اللغوية للوصول إلى المعنى الذي جعله "غاية الدرس اللغوي"[2]، وقد قسم المعنى في نموذجه على ثلاثة أقسام:

"1- المعنى الوظيفي.

2- المعنى المعجمي.

3- المعنى الاجتماعي "المقام"[3]

---

(1) المصدر السابق، 10 .

(2) موسى، عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، 313

(3) اللغة العربية معناها و مبناها، المصدر السابق، 373

ولكي يتمكن المحلل اللغوي من الوصول إلى معنى التركيب اللغوي، وجب عليه أولاً تحليل عناصر السياق الداخلي اعتمادًا على مستويات النظام اللغوي: "النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي"[1]، ثم ينتقل بعد ذلك إلى سياق التركيب الخارجي فينظر في "حال المتكلم والسامع، أو السامعين والظروف والعلاقات الاجتماعية والأحداث الواردة في الماضي، والحاضر ثم التراث والفلكلور والعادات والتقاليد والمعتقدات والخزعبلات"[2]، حتى يتمكن من تحديد المعنى المراد، فلا يمكن تحقيق ذلك بالاعتماد على مستويات النظام اللغوي وحدها، دون اقترانها بملابسات السياق الخارجي.

ونلاحظ من ذلك تأثر تمام حسان "بنظرية سياق الحال لدى فيرث، وقد أطلق عليها - تمام - المقام، وجعل السياق اللغوي موازيًا له، وأطلق عليه المقال"[3].

قدم تمام حسان تصنيفًا وظيفيًا لأقسام الكلم في اللغة العربية، اعتبر من أكثر النماذج تطبيقًا لمنهج التحليل التداولي من حيث تقسيمه لعناصر التركيب اللغوي، فقد جاء تقسيمه على سبعة أقسام هي: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة"[4].

فما هي الأسس التي أقام عليها حسان تقسيمه هذا؟

نظر تمام حسان إلى اللغة العربية نظرة ثنائية تقوم على أساسين اثنين: "المعنى والمبنى" اعتمد عليهما في تصنيفه لأقسام الكلم في اللغة العربية، وقد رأى أن المبنى يقوم على جملة من الأسس أطلق عليها "القرائن اللفظية"، وهي:

" 1- الصورة الإعرابية. 2- الرتبة. 3- الصيغة. 4- الجدول. 5- الإلصاق. 6- التضام. 7- الرسم الإملائي"[5]

أما المعاني "القرائن المعنوية"، فقد رأى أنها تشتمل على:

" 1- التسمية. 2- الحدث. 3- الزمن. 4- التعليق. 5- المعنى الجملي"[6].

---

(1) المصدر السابق، 316

(2) المصدر السابق، 352

(3) مناهج الدرس النحوي في العالم العري في القرن العشرين، المصدر السابق، 313

(4) اللغة العربية معناها و مبناها، المصدر السابق، 86

(5) المصدر السابق، 205- 226

(6) المصدر السابق، 87 - 88

أقسام الكلم:

1- الاسم:

ويشتمل على خمسة أقسام:

الاسم المعين: وهو الذي يسمى طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة، كالأعلام وكالأجسام، والأعراض المختلفة، ومنه ما أطلق النحاة عليه اسم الجثة[1].

اسم الحدث: وقال عنه أنه يصدق على المصدر، واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة وذكر أنها جميعًا ذات طابع واحد في دلالتها أما على الحدث أو عدده أو نوعه فهذه الأسماء الأربعة تدل على المصدرية، وتدخل تحت عنوان اسم المعنى[2].

اسم الجنس: وقد أدخل تحته أيضًا اسم الجنس الجمعي، واسم الجمع.

مجموعة من الأسماء وصفها بأنها ذات صيغ مشتقة مبدوءة بميم زائدة، وهي: اسم الزمان، واسم المكان واسم الآلة، وقد أطلق عليها اسم يشملها هو قسم الميمات.

الاسم المبهم: وقصد به طائفة من الأسماء التي لا تدل على معين، إذ تدل عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها، وتحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غير ذلك من طرق التضام[3].

2- الصفة:

واعتبرها تمام حسان القسم الثاني من أقسام الكلام، وأدرج تحتها ما يعرف عند النحاة العرب باسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل، فهي لا تدل على مسمى بها، وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث[4].

---

(1) المصدر السابق، 90.

(2) المصدر السابق، 91

(3) المصدر السابق، 91

(4) المصدر السابق، 99

3- الفعل:

حدد تمام حسان معنى الفعل من خلال المستوى الصرفي من شكل الصيغة، وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق، ومعنى إتيان الزمن على المستوى الصرفي من شكل الصيغة، أن الزمن هنا وظيفة الصيغة المفردة، ومعنى أن الزمن يأتي على المستوى النحوي من مجرى السياق، أي الزمن في النحو وظيفة سياقية وليس وظيفة صيغة الفعل؛ لأن الفعل الذي على صيغة "فَعَلَ" قد يدل في السياق على المستقبل، والذي على صيغة المضارع قد يدل فيه على الماضي[1].

4- الضمير:

لقد حدد تمام حسان ما يتميز به الضمير عن أقسام الكلم الأخرى، فهو لا يدل على مسمى كالاسم، ولا على موصوف بالحدث كالصفة، ولا على حدث وزمن كالفعل، والمعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر والغائب، دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر.

فقد يكون حضور تكلم "أنا ونحن" وقد يكون حضور خطاب "أنت" وفروعها، أو حضور إشارة كهذا وفروعها والغيبة قد تكون شخصية كما في هو وفروعها، وقد تكون موصولة كما في الذي، وفروعها[2].

كما أشار تمام إلى أنه لا يمكن وصف الضمير بالتعريف أو التنكير في النظام، وإنما يكون معرفة حين تعين على ذلك قرائن السياق، كقرينة الحضور بالنسبة للمتكلم، والمخاطب والمشار إليه وقرينة المرجع بالنسبة للغائب وقرينة المرجع أو الصلة بالنسبة للموصول[3].

---

(1) المصدر السابق، 104

(2) المصدر السابق، 108

(3) المصدر السابق، 110

أما من حيث المبنى فالمعروف أن الضمائر ليست ذات أحوال اشتقاقية، فلا تنسب إلى أصول ثلاثة، ولا تتغير صورها التي هي عليها كما تتقلب الصيغ الصرفية بحسب المعاني، ثم هي لا تبقى على صورة واحدة في الأماكن المختلفة من السياق، وإنما يلحقها بعض الظواهر الموقعية من الإشباع والإضعاف واختلاف الحركة بحسب مناسبة الحركة التي بجوارها[1].

5- الخوالف:

عرفها تمام حسان بأنها "كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه"[2].

وهذه الكلمات ذات أربعة أنواع:

1- خالفة الإحالة: يسميها النحاة العرب القدماء "اسم الفعل"، ويقسمونها اعتباطيًا ودون سند من المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماض "كهيهات"، واسم فعل مضارع "كوى"، واسم فعل أمر "كصه"[3].

خالفة الصوت: يسميها النحاة "اسم الصوت" ولا يقوم دليل على تسميتها لا من حيث المبنى، ولا من حيث المعنى فهي لا تقبل علامات الأسماء، شأنها في ذلك شأن الأفعال، والجمل، مثاله: هلا لزجر الخيل، وكخ، للطفل، وعاه للإبل، وهج للغنم... وكذلك أصوات دعوة حكاية الأصوات مثل: "ها ها" لحكاية الضحك، و"طاق" للضرب، و"طق" لوقع الحجر..."[4].

خالفة التعجب: ويسميها النحاة صيغة التعجب، وليس هناك من دليل على فعليتها، بل إن هناك ما يدعو إلى الظن أن خالفة التعجب ليست إلا أفعال تفضيل تنوسي فيه هذا المعنى، وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة،

---

(1) المصدر السابق، 110

(2) المصدر السابق، 113

(3) انظر: المصدر السابق، 113.

(4) المصدر السابق 114

وليس المنصوب بعده إلا المفضل الذي نراه هنا بعد صيغة التفضيل، ولكنه في تركيب جديد، وبمعنى جديد[1].

خالفة المدح أو الذم: يسميها النحاة فعلي المدح والذم ولكنهم اختلفوا حول المعنى التقسيمي لهاتين الخالفتين، فرآها بعضهم أفعالاً، ورآها آخرون أسماءً، وذهب كل من الفريقين يلتمس القرائن لرأيه[2].

وقبل أن يوضح ما تمتاز به هذه الخوالف من سمات شكلية، ومعان وظيفية، تبرر إفرادها بقسم خاص من أقسام الكلم، ليس منه طوائف الأسماء أو الأفعال، ذكر أنه كان من المستحسن أن يضم إلى هذه الأساليب الإفصاحية الندبة والاستغاثة والتحذير والإغراء ولكن ضمها إلى ما ذكر لا يتم على المستوى الصرفي، لأن هذه الأساليب الأخيرة لا يعبر عنها بالخوالف[3].

6- الظرف:

توسع النحاة في فهم الظرف بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة معنى، ومبنى، وإن الظروف - كما يراها تمام - مبان تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة، فتتصل بأقرب الوشائج، والصلات بالضمائر، والأدوات، ومثل لها على النحو الآتي:

ظرف الزمان، ويشمل الكلمات: إذ، وإذا، وإذاً، ولما، وأيان، ومتى.

وظرف المكان، ويشمل الكلمات: أين، وأنى، وحيث.

لكن النحاة رأوا بعض الكلمات تستعمل استعمال الظروف على أساس من تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، فعدوا طائفة عظيمة من الكلمات المستعملة استعمال

---

(1) المصدر السابق 114. للمزيد حول هذا الموضوع انظر: إيمان الكيلاني، انزياح الحركة الإعرابية في بعض الأساليب النحوية، 23 وما بعدها.

(2) اللغة العربية معناها و مبناها، المصدر السابق، 115

(3) المصدر السابق، 116.

الظروف ظروفًا، ولكنها ليست بظروف من حيث التقسيم، فهي كلمات ذات معان مختلفة ومبان مختلفة، قد نسبها النحاة دون مبرر إلى الظرفية، ومن ذلك:

1- المصادر نحو آتيك طلوع الشمس، ومنها قط، وعوض الملازمان للقطع عن الإضافة.

2- صيغتا اسمي الزمان، والمكان نحو آتيك مطلع الشمس، وأقعد مقعد التلميذ، والصيغتان من الميميات.

3- بعض حروف الجر نحو: مذ، ومنذ[1].

4- بعض ضمائر الإشارة إلى المكان نحو: هنا، وثم، أو إلى الزمان نحو: أمس، وهي ليست ظروفًا في الأصل.

5- بعض الأسماء المبهمة، ومنها:

1- ما دل على مبهم من المقادير نحو: كم.

2- ما دل على مبهم من العدد، حين يميزه ما يفيد الزمان، أو المكان نحو: خمسة أيام، وثلاث ليال.

3- ما دل على مبهم من الجهات نحو: فوق، وتحت، وأمام، ووراء، ويمين، وشمال، وخلف.

4- ما دل مبهم من الأوقات، وهو: حين، ووقت، وساعة، ويوم، وشهر، وسنة، وعام، وزمان.

5- بعض المبهمات المفتقرة إلى الإضافة، والمفيدة لعلاقة بين أمرين صالحة لمعنى الزمان، أو معنى المكان، بحسب ما تضاف إليه وذلك هو: قبل، وبعد، ولدى، ودون، وبين، ووسط، وعند.

6- بعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية معينة: كسحر، وسحرة، وبكرة، وضحوة، وليلة، ومساء، وعشية، وغدوة[2].

---

(1) المصدر السابق، 119.

(2) المصدر السابق 120.

7- الأداة: مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة، وتنقسم الأداة على قسمين:

1- الأداة الأصلية: وهي الحروف ذات المعاني، كحروف الجر، والنسخ، والعطف...

2- الأدوات المحمولة: وقد تكون هذه الأدوات:

1- ظرفية: إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام، والشرط.

2- اسمية: كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل، مثل: كم، وكيف في الاستفهام، والتكثير، والشرط.

3- فعلية: لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها، مثل: كان، وأخواتها، وكاد، وأخواتها[1].

القرائن المعنوية، واللفظية:

يشتمل النظام التركيبي في نموذج تمام حسان اللغة العربية معناها، ومبناها على مجموعة من الوظائف السياقية التي قسمها على قسمين: 1- قرائن معنوية. 2- قرائن لفظية. أستقاها من فكرة التعليق[2] لدى عبد القاهر الجرجاني، أو العلاقات السياقية[3].

فما هي القرائن النحوية التي تسند من خلالها وظائف تركيبية للعلامات اللغوية داخل التركيب؟

1- تتمثل القرائن المعنوية عند حسان فيما يلي:

"1- الإسناد: وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه[4].

---

(1) المصدر السابق، 125.

(2) التعليق ليس إلا تعريباً لمفهوم "حديث وهو مفهوم العلاقات السياقية" - محمد صلاح الدين الشريف حوليات الجامعة التونسية ع 17، 216. - التعليق هو إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية و المعنوية و الحالية "اللغة العربية معناها و مبناها، المصدر السابق، 188.

(3) دراسات في اللسانيات العربية "بنية الجملة العربية التراكيب النحوية و التداولية، المصدر السابق، 76.

(4) المصدر السابق، 192

2- التخصيص: قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها على النحو الآتي: التعدية في المفعول به، والمعيه في المفعول معه، والظرفية في المفعول فيه، والتفسير في التمييز، والغائية في المفعول لأجله، والمضارع بعد اللام وكي والفاء ولن وإذن...[1].

3- المخالفة: مثل المنصوبات التي يتغير المعنى برفعها[2].

4- النسبة: وهي قرينة كبرى كالتخصيص، وتدخل تحتها قرائن فرعية هي ما نسميه معاني حروف الجر، ومعها الإضافة[3].

5- التبعية: هي قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن هي: النعت، والعطف، والتوكيد، والإبدال[4].

أما القرائن اللفظية فهي:

1 العلامة الإعرابية. 2- الرتبة. 3 – مبنى الصيغة. 4- المطابقة. 5- الربط. 6- التضام[5] 7- الأداة. 8- النغمة[6].

يقول ابن مالك:

وبعد فعل فاعل ظهر فهو وإلا مضمر استتر[7]

---

(1) المصدر السابق 194.

(2) انظر: المصدر السابق 200.

(3) المصدر السابق 201.

(4) المصدر السابق 204.

(5) التضام: أن يستلزم احد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر فيسمى التضام هنا التلازم أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمى هذا التنافي وعندما يستلزم احد العنصرين الآخر فإن هذا الآخر قد يدل عليه بمعنى وجودي على سبيل الذكر أو يدل عليه بمعنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف' المصدر السابق 205/ 226.

(6) المصدر السابق، 205 / 226

(7) المصدر السابق، 217.

وبذلك يكون المعنى اللغوي للسياق الداخلي في عملية التحليل، ناتج وفق النظام النحوي من اتحاد تلك القرائن كلها، أو بعضها مع بعض، وهذا ما أطلق عليه تمام حسان مصطلح "تظافر القرائن"، "فإن طلب إلينا مثلاً أن نعرب جملة مثل: "ضرب زيد عمراً"، نظرنا في الكلمة الأولى "ضرب"، فوجدناها قد جاءت على صيغة "فَعَلَ"، ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الماضي، سواء من حيث صورتها، أو من حيث وقوفها بإزاء "يفعل"، و"افعل"، فهي تندرج تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلم، يسمى "الفعل"، ومن هنا نبادر إلى القول بأن "ضرب فعل ماض"، ثم ننظر في "زيد" فنلاحظ ما يلي:

إنه ينتمي إلى مبني الاسم.	قرينة الصيغة.
إنه مرفوع.	قرينة العلامة الإعرابية.
إن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد.	قرينة التعليق.
إنه ينتمي إلى رتبة التأخر.	قرينة الرتبة.
إن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة.	قرينة الرتبة.
إن الفعل معه مبني للمعلوم.	قرينة الصيغة.
إن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب "وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائماً.	قرينة المطابقة.

وبسبب كل هذه القرائن نصل إلى أن "زيد" هو الفاعل، ثم ننظر بعد ذلك في "عمراً" ونلاحظ:

إنه ينتمي إلى مبنى الاسم.	قرينة الصيغة.
إنه منصوب.	قرينة العلامة الإعرابية.
إن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية.	قرينة التعليق.
إن رتبته في كل من الفعل والفاعل هي رتبة التأخر.	قرينة الرتبة.
إن هذه الرتبة غير محفوظة.	قرينة الرتبة.

وبسبب هذه القرائن نسارع إلى القول بأن "عمراً" مفعول به"[1].

---

(1) المصدر السابق، 181 - 182

لكن اعتماد المحلل اللغوي على ما جاء به تمام حسان من قرائن معنوية ولفظية، لا يكفي في تحديد المعنى المقالي للتركيب اللغوي، فتلك القرائن تخدم التركيب من حيث وضوح المعنى الوظيفي لعناصر التركيب اللغوي، أما غاية التركيب "المعنى المراد" فلا ينشأ إلا بتظافر مستويات التحليل اللغوي "النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي، "مضافًا إليها" القرينة الاجتماعية الكبرى، التي نرتضي لها اصطلاح البلاغيين "المقام"، وكل ذلك يصنع المعنى الدلالي"[1].

3- جعفر دك الباب:

انطلق جعفر دل الباب في تحليله الوظيفي للجمل في اللغة العربية من أساس تكوينها التركيبي "المسند والمسند إليه"، على خلاف ما عرف لدى أتباع المنهج التداولي في مدرسة "براغ"، فقد اشترط دك الباب في تحليل الجمل وظيفيًا، "أن يميز في بنيتها من الناحية النحوية بين جزئين ينفصل أحدهما عن الآخر"[2] فإن كانت الجملة في اللغة العربية تقوم على أساس إسناد اسم إلى اسم، أو فعل إلى اسم، فإن جعفر دك الباب حاول التجديد في باب التحليل الوظيفي، من خلال ما جاء به من دراسة لأقسام التركيب الاسنادي" الفعل، والفاعل، والمبتدأ "فالفعل في منظور دك الباب يستخدم في اللغة العربية على طريقتين، أطلق على الطريقة الأولى اسم "استخدام مطلق للفعل"، وذلك "حين يكون مع صيغة الفعل ضمير رفع بارز أو مستتر كما في:

"قرأت أو نقرأ"[3].

أما الصيغة الثانية فهي "استخدام غير مطلق للفعل"، وذلك "حين لا يكون مع صيغة الفعل ضمير رفع بارز أو مستتر كما في: "قرأ" في بداية سياق كلامي"[4].

---

(1) المصدر السابق، 182 أو 337 - 338

(2) دك الباب، جعفر، مدخل إلى اللسانيات العامة و العربية المنهج الوصفي الوظيفي، مجلة الموقف الأدبي، ع 135و 136، 1982، 4.

(3) المصدر السابق، 8.

(4) المصدر السابق، 8.

وبذلك نجد أن جعفر دك الباب حاول من خلال النظر في المسند "الفعل" في الجملة الفعلية، أن يقدم صورة جديدة للفعل، لكن ما جاء به من تجديد حصر في مجال تجديد المسميات، فالفعل في الجملة الفعلية إما أن يسند إلى اسم ظاهر، أو إلى ضمير مستتر، أو ضمير منفصل، كما في

1 - قرأ محمد الكتاب. 2- قرأ الكتاب. 3- قرأ الكتاب.

وقد اتبع دك الباب تقسيمه هذا، بتقسيم آخر للحالة الإعرابية للاسم الظاهر بعد الفعل "المسند إليه" في الجملة الفعلية، وذلك على غرار ما فعل بتقسيمه للفعل. فإن كان الفاعل "المسند إليه في الجملة الفعلية اسما ظاهرا، رفع بعلامة أعرب الرفع، وسمي في مثل هذه الحالة "رفع غير مطلق" أما إعراب الاسم "المسند في الجملة الاسمية، فقد أسند إليه حالة الإعراب الرفع، وأطلق عليها "رفع مطلق" لأنه يتعدى فيه ابتداء الكلام، وغير مقيد في وجود الفعل بعده[1] "أما الفاعل فهو مقيد بالفعل الذي قبله.

وفي ضوء تقسيم دك الباب للفعل، والاسم الظاهر بين التقييد، والإطلاق قسم دك الباب أبنية الجملة العربية سواء أكانت الجملة فعلية، أم اسمية إلى ثمانية أنماط، وهي:

1. النمط الأول: (م مل) [2] يتألف من كلمة واحدة من نمط (الكلمة، الجملة)، أي فعل يستكن في صيغته ضمير المسند إليه نتيجة لاستخدامه استخدامًا مطلقًا، كما في:

   1- كتب ← هو. "2- أكتب ← أنا.

2. النمط الثاني: (م مل/) يتألف من كلمتين متصلتين صرفيًا، أي أنه تركيب اندماجي إسنادي من فعل يليه فاعله وهو ضمير متصل بالفعل، كما في:

   1- كتبت.

(1) المصدر السابق، 9.

(2) يمثل الحرف "م" المسند والحرف "م، ول" المسند إليه.

3. النمط الثالث: (م + مل/) يتألف من كلمتين منفصلتين صرفيًا، أي أنه تركيب غير اندماجي إسنادي من فعل يليه فاعله، وهو اسم ظاهر لا يتصل صرفيًا بالفعل، كما في: - كتب الطالبٌ

هذا وقد يكون المسند إليه في الجملة من هذا النمط مؤلفًا من كلمتين متصلتين، أو منفصلتين صرفيًا تشكلان تركيبًا غير إسنادي كما في:

1- كتب طالبةُ.

2- كتب طالبُ الأستاذِ.

4. النمط الرابع: (مل1+ م(مل2).

يتألف من كلمتين: اسم ظاهر مرفوع، أو ضمير خاص بالمسند إليه المرفوع، وخبر هو فعل يستكن في صيغته ضمير المسند إليه، كما في:

1- الطالبُ كتب هو. 2- هو كتب هو.

5. النمط الخامس: (مل1) ويعني ذلك أنه تركيب إسنادي من مبتدأ، هو اسم ظاهر مرفوع، أو ضمير منفصل خاص بالمسند إليه المرفوع، وخبر هو تركيب اندماجي إسنادي، كما في:

1-الطلاب كتبوا.

2- أنا كتبت.

المبتدأ (مل1) والخبر (م مل2) هو جزء منفصل عن الآخر، ويربط بينهما كون (مل2) هو من حيث المعنى (مل1) نفسه، أي أن / مل2= مل1، ويعني ذلك أن الضمير المتصل (و) = (الطلاب)، وأن الضمير المتصل (ت) = (أنا).

6. النمط السادس: (مل1+ (م+ مل2). ويعني ذلك أنه تركيب إسنادي يتألف من مبتدأ وخبر، والخبر بدوره عبارة عن تركيب إسنادي غير اندماجي، كما في:

1- الطالبُ كتب زميلهُ.

إن كلاً من المبتدأ (مل1) والخبر (م + مل2) هو جزء منفصل عن الآخر، ويربط بينهما كون (مل2) = (زميله) المؤلف من تركيب اندماجي غير إسنادي، يشتمل على

ضمير متصل يرجع من حيث المعنى إلى (مل1)/ ـه = الطالب، ويعني ذلك أن (مل2) ليس (مل1) نفسه، أي أن مل2 = مل1/ .

7. النمط السابع: (مل + م) يتألف من كلمتين، تؤدي الكلمة الأولى في الجملة وظيفة المبتدأ، ويمكن أن تكون ضميرًا منفصلاً للمسند إليه المرفوع (أنا، أنت...)، أو اسمًا ظاهرًا مرفوعًا محلى بأل (الطالب) أو منونًا يفيد معلومًا بالنسبة للسامع (زيد)، وقد يكون المبتدأ تركيبًا اندماجيًا غير إسناد (أبوه)، أو تركيبا غير اندماجي غير إسنادي (أبو زيد)، أما الكلمة الثانية فتؤدي في الجملة وظيفة الخبر، وتكون في الغالب اسمًا ظاهرًا مرفوعًا منونًا (مريض)، وإذا كان الخبر محلى بأل (المريض) لزم وضع ضمير الفصل (هو) أو (هي) قبله لتأكيد إسناده إلى المبتدأ، كما في الجمل التالية:

1- أنا مريض. 2- الطالب مريض 3- زيد مريض. 4- أبوه مريض.5- أبو زيد مريض 6- زيد هو المريض.

8. النمط الثامن: (مل1 + (مل2 + م) وهو عبارة عن جملة تتألف من مبتدأ هو تركيب اندماجي غير إسنادي ومن خبر هو اسم ظاهر مرفوع منون، كما في:

1-زيد أبوه مريض.

إن كلاً من المبتدأ (مل1) والخبر (مل2+ م) هو جزء منفصل عن الآخر، ويربط بينهما كون (مل2)، (أبوه) المؤلف من تركيب اندماجي غير إسنادي يشتمل على ضمير متصل يرجع من حيث المعنى إلى (مل1) ـه = زيد، ويعني ذلك أن (مل2) ليس (مل1) نفسه، أي أن (مل2= مل1[1].

وخلاصة القول، إن ما جاء به النحاة العرب المحدثون، يطابق في جزء كبير منه ما لدى النحاة العرب القدماء، مع اختلاف في المسميات، أما جانب الإبداع و التطوير فقد كان فيما جاءوا به من تقسيمات جديدة لأقسام التركيب اللغوي من حيث الشكل الوظيفي.

---

(1) المصدر السابق،13 -14.

الخاتمة

وهكذا تشكل التداولية منهجًا عمليًا في التحليل اللغوي، القائم على جملة من العناصر غير اللغوية، والتي من شأنها بيان المعنى وتوضيحه، لذلك يمكن الإفادة من هذا المنهج إن أعدنا قراءة التراث العربي بصورة جديدة من خلال المنهج التداولي، مما يعطي ذلك التراث صورة جديدة ينتقل فيها المعنى من دلالة الألفاظ والتراكيب المعجمية، إلى دلالة المقام وما يتعلق به من ملابسات سياقية.

حاولت في كتابي هذا تعريف التداولية، ثم البحث عن عناصر التحليل التداولي في التراث العربي، وذلك من خلال مجموعة من السياقات والنصوص العربية، فيما جاء به بعض أعلام الفكر العربي كالجرجاني، وابن جني، وابن الأثير، وسيبويه لذلك يمكن القول إن التداولية في نشأتها الغربية ليست إلا امتدادًا لما هو موجود من ممارسات تحليلية في التراث العربي القديم.

فالتراث العربي ثري بأبعاد تداولية، ظهرت لنا من خلال مجموعة الممارسات التحليلية في المقولات والنصوص العربية المتناثرة في أمهات الكتب، فقد أدرك علماؤنا القدماء أن اللغة بمفرداتها وعباراتها، لا تشكل في نهاية الأمر سوى صورة تركيبية دلالية ذات معان متعددة إن لم ينظمها رابط مقامي، يكون حاضرًا في كل تواصل بين الأفراد.

فالبلاغة العربية بأساليبها المختلفة الواردة في علم المعاني، وعلم البيان، أدوات تعبيرية، و وسائل أسلوبية يستخدمها المرسِل في التعبير عما يريد، لكن إدراك المعنى وفهم مكنونه يتطلب من المتلقي وعيًا تامًا بمقام الحديث الذي يعد أساسًا في الكشف عن غاية التواصل، كذلك أدرك النحاة العرب القدماء أن النحو العربي ليس مجرد تغيير في أواخر الكلم، وأنه ليس مجرد وسيلة لتفادي اللحن، وأنه لا يقتصر على معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلمات فقط، بل أدركوا أن لكل تركيب هدفًا وغاية ومقامًا تواصليًا، فسعى كثير منهم للربط بين المقال اللغوي والمقام التواصلي في التحليل والتأويل التركيبي.

أما فيما يتعلق بتأثير المنهج التداولي على الدراسات النحوية المعاصرة، فقد كان ذلك جليًا فيما جاء به النحاة العرب المحدثون من استيعاب للمنهج التداولي في أبواب مختلفة من أبواب النحو العربي، فإن كان بعض أتباع المنهج التداولي من الغربيين ينظرون إلى اللغة من خلال ربطها بالحقائق الخارجية مثل مدرسة براغ، أو دراسة اللغة على اعتبار أنها جزء من المنظومة الاجتماعية كمدرسة فيرث، أو تقسيم بعضهم لعناصر التركيب اللغوي إلى أقسام مختلفة بناءً على قيمة وظيفية تحملها العلامة اللغوية والمستمدة من الحقائق الخارجية المحيطة بالتركيب مثل: "نشاط، ومشارك، ومتأثر، ومستفيد...." كما هو موجود لدى أتباع النحو النظامي، ومع اختلاف مستويات التحليل اللغوي على يد أتباع النحو الوظيفي والتي تعددت لتصبح: "مستوى نحوي ومستوى دلالي ومستوى تداولي". سعى النحاة العرب المحدثون لإعادة النظر في النحو العربي من منظور تداولي فكانت البدايات الأولى للممارسة التداولية في النحو العربي لدى النحاة العرب المحدثين من خلال ما جاءوا به في تصنيفهم لأقسام الكلام العربي من حيث الشكل الوظيفي لعناصر التركيب اللغوي، وهذا ما كان يفتقر إليه النحاة العرب القدماء بشكل جزئي في تصنيفهم لأقسام الكلم.

فقام تصنيف النحاة العرب المحدثين وتقسيمهم لعناصر التركيب اللغوي، على أساس وظيفي محدد من خلال تأكيد وظيفة العلامة اللغوية بالمقال التركيبي وربطها بالمقام السياقي؛ لذلك نجدهم يرتضون تقسيمات مختلفة منها: "الاسم، والضمير والفعل والأداة والكنايات والخوالف والظرف"، و"البؤرة والمحور والمبتدأ والذيل والمنادى..." منتفعين في تقسيمهم هذا في كثير من الأحيان من التراث العربي.

وإذا كانت الجملة في اللغة العربية تقوم على أساس إسناد اسم إلى اسم، أو فعل إلى اسم، فإن جعفر دك الباب حاول التجديد في باب التحليل الوظيفي من خلال ما جاء به من دراسة لأقسام الجملة العربية التي حصرها في أنماط ثمانية.

والجدير بالذكر أن ما جاء به النحاة العرب المحدثون في جزء من دراستهم للنحو العربي من منظور تداولي، كان مجرد إعادة صياغة لمجموعة من المصطلحات النحوية الواردة في كتب النحاة القدماء، كما لاحظنا ذلك في صفحات الفصل الثالث.

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

1- الابشيهي، شهاب الدين محمد بن أحمد، المستطرف في كل فن مستظرف، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

2- ابن الأثير، ضياء الدين ابو الفتح نصر الله بن محمد الجزري، 1998، المثل السائر، الجزء الاول، تحقيق محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت.

3- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، 1999، أسرار العربية، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الارقم، بيروت.

4- ابن جني، أبو الفتح عثمان، 1988، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار مجدلاوي، عمان.

5- ابن جني، ابو الفتح عثمان،2001، الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

6- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد،1997، فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من اتصال، تحقيق محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

7- ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد، 1935، العقد الفريد، الجزء الأول، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

8- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمذاني المصري، 1965، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الجزء الأول، مكتبة و مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة.

9- ابن كثير، عماد الدين ابو الفداء اسماعيل بن عمر، 1982، المختصر، الجزء الثالث، دار المسيرة، بيروت.

10- ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل، 1998، تفسير القران العظيم، تقديم عبد القادر الارناؤوط، الجزء الاول، مكتبة دار الفيحاء، دمشق.
11- ابن مالك، جمال الدين ابو عبد الله محمد بن عبد الله الجياني، 2000، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الجواد، دار الكتب العلمية، بيروت.
12- ابن المدبر، إبراهيم، 1931، الرسالة العذراء، تحقيق زكي مبارك، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.
13- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
14- ابن يعيش، موفق الدين ابو البقاء يعيش بن علي النحوي،1998، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.
15- البيهقي، شعب الإيمان،1990، فصل في عذاب القبر، الطبعة الاولى، الجزء الاول، دار الكتب العلمية
16- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، الجزء الأول، وضع حواشيه موفق شهاب الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.
17- عبد القاهر، الجرجاني، 1988، أسرار البلاغة في علم البيان، الطبعة الاولى، دار الكتب العلمية، بيروت.
18- عبد القاهر، الجرجاني، 2004، دلائل الإعجاز في علم المعاني، الطبعة الخامسة، مكتبة الخانجى، القاهرة.
19- الرافعي، أحمد بن محمد بن علي المغربي الفيومي،1921 المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، المطبعة الاميرية.
20- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيوب الاقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

21- السكاكي، ابو يعقوب يوسف بن ابي بكر محمد بن علي،2000، مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

22- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بـن قنـبر، 1968، الكتـاب، الجـزء الأول والثـاني، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.

23- 23.السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكـر،1977، همـع الهوامـع في جمـع الجوامع، الجزء الثاني، تحقيق عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

24- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبـي بكـر،1998، الاقـتراح في علـم أصـول النحـو، الطبعـة الأولى، تحقيـق محمـد حـسن محمـد اسماعيـل الـشافعي، دار الكتـب العلمية، بيروت.

25- العـسكري، أبـو هـلال الحـسن بـن عبـد الله،1987، الأوائـل، دار الكتـب العلميـة، بيروت.

26- فتح الله، عبد اللطيف،1984، ديوان المفتي عبد اللطيف فتح الله، الجزء الأول، تحقيق زهير فتح الله، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت.

27- القزويني، جلال الدين ابو المعالي محمد بن عبـد الـرحمن،1999، الإيـضاح في علـوم البلاغة، الجزء الأول، تحقيق عبد العزيز شرف، دار الكتاب المصري، القاهرة.

28- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب،2005، أدب الدنيا و الـدين، دار ابـن حزم، بيروت.

المراجع

1- إبراهيم، مصطفى، 1999، نقد المذاهب المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

2- استيتية، سمير شريف، 2003، منازل الرؤية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.

3- أبو علي، محمد بركات، 2003، البلاغة العربية في ضوء الأسلوبية ونظرية السياق، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان.

4- أرمينكو، فرانسواز، 1986، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الانماء القومي، الرباط.

5- أنيس، إبراهيم، 1994، من أسرار اللغة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

6- الأهواني، أحمد فؤاد، 1987، جون ديوي، دار المعارف، القاهرة.

7- أولمان، استيفن، 1962، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال محمد بشر، مكتبة الشباب.

8- أولمان، ستيفن، 2001، الأسلوبية وعلم الدلالة، ترجمة محيي الدين محتسب، دار الهدى للنشر والتوزيع.

9- إسلام، عزمي، 1980، اتجاهات في الفلسفة المعاصرة، وكالة المطبوعات، الكويت.

10- بخيت، هاني محمد رشاد، 2006، البراجماتية الأمريكية المعاصرة وأصولها اليونانية، المكتبة المصرية، القاهرة.

11- بركلي، هربيرت، 1990 مقدمة إلى علم الدلالة الألسني، ترجمة قاسم المقداد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.

12- بشر، كمال، 1998، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، مكتبة الشباب، القاهرة.

13- بلانشيه، فيليب، 2008، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار، سوريا.

14- بوقرة، نعمان، 2004، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة.

15- جلال، شوقي، 2000، العقل الأمريكي يفكر، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي.

16- جيمس، وليم، 1965، البراجماتية، ترجمة محمد علي العريان، دار النهضة، القاهرة.

17- حباشة، صابر، 2008، التداولية والحجاج، صفحات للدراسة والنشر، دمشق.
18- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب.
19- الحسن، شاهر،2001، علم الدلالة السيمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
20- حلمي، خليل، 1995 الكلمة دراسة دراسة لغوية معجمية، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
21- خطابي، محمد، 1991، لسانيات النص، الطبعة الأولى، المركز القافي العربي، بيروت.
22- خليل، حامد، 1996، المنطق البراجماتي عند تشارلز بيرس، دار الينابيع، دمشق.
23- الدرويش، محيي، إعراب القران الكريم وبيانه، مجلد 3، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص.
24- دلاش، الجيلاني، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحيا تن، ديوان المطبوعات المركزية، الجزائر.
25- الراجحي، عبده، 1979، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت.
26- الرصافي، معروف، 1996، ديوان معروف الرصافي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
27- روبول، آن، وموشلار، جاك، 2003، التداولية اليوم، ترجمة سيف الدين دغفوش ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
28- زيدان، محمود، 1958، وليم جيمس، دار المعارف بمصر، القاهرة.
29- سانديرس، فيلي، 2003، نحو نظرية أسلوبية لسانية، الطبعة الاولى، ترجمة خالد محمود جمعة، دار الفكر، دمشق.
30- السيد، عبد الحميد، 2004، دراسات في اللسانيات العربية بنية الجملة العربية التراكيب النحوية والتداولية، دار حامد، عمان.
31- الشهري، عبد الهادي بن ظافر،2004، استراتيجيات الخطاب، الطبعة الاولى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.

32- الصابوني، محمد علي، صفوة التفاسير، الجزء الثالث، دار الصابوني.
33- صحراوي، مسعود، 2005، التداولية عند العلماء العرب، الطبعة الاولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
34- صافي، محمود، الجدول في إعراب القران وصرفه وبيانه، دار الرشيد، بيروت.
35- صالح، بهجت عبد الواحد، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، المجلد 6، الطبعة الثانية، دار الفكر.
36- صليبا، جميل، 1971، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
37- طالب، بن عثمان، 1986، البراغماتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية، ضمن أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، تونس.
38- الطبطبائي، طالب سيد هاشم، 1994، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.
39- عبابنه، يحيى والزعبي آمنه، 2005، علم اللغة المعاصر مقدمات و تطبيقات، دار الكتاب الثقافي، اربد.
40- عبد الجليل، عبد القادر، 2002، علم اللسانيات الحديث نظم التحكم وقواعد البيانات، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
41- عبد الرحمن، طه،1981 "الدلاليات والتداوليات" ضمن كتاب البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 6، الرباط.
42- عبد الرحمن، طه، 1998، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي.
43- عبد الرحمن، طه، 2000، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، الرباط.
44- عبد اللطيف، محمد حماسة، 1983، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، الطبعة الأولى، مطبعة المدينة.

45- عبد اللطيف، محمد حماسة، 1984، العلامة الإعرابية في الجمل بين القديم والحديث، جامعة الكويت، الكويت.

46- عبد المطلب، محمد، 1994، البلاغة والأسلوبية، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون.

47- عمايرة، خليل أحمد، 1984، في نحو اللغة وتراكيبها، الطبعة الأولى، عالم المعرفة.

48- عمر، أحمد مختار، 1988، علم الدلالة، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة.

49- قام، يعقوب، 1936، البراجماتزم أو مذهب الذرائع، لجنة التأليف والترجمة والنشر.

50- فضل، صلاح، 1996، بلاغة الخطاب وعلم النص، الشركة المصرية العالمية، القاهرة.

51- الفيل، توفيق، 1999 بلاغة التراكيب دراسات في علم المعاني، مكتبة الآداب، القاهرة.

52- الكيلاني، إيمان، 2003، الزيادة بين التركيب والدلالة في خطب العصر الأموي، دار عمان، عمان.

53- الكيلاني، إيمان، 2008، دور المعنى في توجيه القاعدة النحوية من خلال كتاب معاني القرآن، دار وائل للنشر، عمان.

54- مبروك، محمد إبراهيم، الإسلام النفعي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة.

55- المتوكل، أحمد، 1985 الوظائف التداولية في اللغة العربية، الطبعة الأولى، دار الثقافة.

56- المتوكل، أحمد، 1986، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، الطبعة الأولى، دار الثقافة.

57- المتوكل، أحمد، 1995، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية" البنية التحتية"، دار الأمان، الرباط.

58- المتوكل، أحمد، 2004. الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط.

59- مجاهد، عبد الكريم، 1985، الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء، عمان.

60- محمود، زكي نجيب، 1999، حياة الفكر في العالم الجديد، مكتبة الأنجلو المصرية.

61- المخزومي، مهدي، 1966، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

62- مغنية، محمد جواد، 1998، مذاهب فلسفية، دار ومكتبة الهلال.
63- مصطفى لطفي، 1976، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي.
64- مقبول، إدريس، 2007، الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، جدارا للكتاب العالمي، عمان.
65- مهران، محمد، مدين محمد، 2004، مقدمة في الفلسفة المعاصرة، دار قباء.
66- الموسى، نهاد، 1980، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
67- الموسى، نهاد، 2003، الصورة والصيرورة، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان.
68- موسى، عطا محمد، 2002، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، عمان.
69- نحلة، محمود أحمد، **2002**، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية.
70- هويدي، يحيى، 1979، مقدمة في الفلسفة العامة، دار الثقافة.

الدوريات

71- أحمد، يحيى،1989، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، مجلد 20، العدد 34، الكويت.
2- بلبع، عيد،2005، التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، مجلة فصول، العدد 66.
3- الحباشة، صابر،2004، الأسلوبية و التداولية، مجلة أفق الثقافية، العدد9.
4- دك الباب، جعفر،1982،. مدخل إلى اللسانيات العامة و العربية المنهج الوصفي الوظيفي، مجلة الموقف الأدبي، العدد 135 و 136.

5- الشريف، محمد صلاح الدين،1979، النظام اللغوي بين الشكل و المعنى، حوليات الجامعة التونسية، العدد 17.

6- عبد الرحمن، طه،1987، مراتب الحجاج وقياس التمثيل، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية بفاس، ع 9.

7- الكيلاني، إيمان،2004، دلالة ترتيب الجملة في خطب العصر الأموي، جامعة أم القرى، المجلد 16، العدد 30.

8- الموسى، نهاد،1985، نحو اللسانيات الاجتماعية في اللغة العربية، المجلة العربية للدراسات اللغوية، المجلد 4، العدد1.

9- الواحي، أحمد صديق،2007، نقد النظريات اللغوية المعاصرة، مجلة فصول، العدد 70.



ANADARIAH ALTADAWLIAH

أحمد فهد صالح شاهين

لم تكن التداولية منذ بداياتها علماً لغوياً محضاً، علماً يصف البنى اللغوية ويفسرها؛ ليقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، بل هي علم جديد للتواصل الإنساني، يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي في مجال الفهم والإفهام، رابطًا المقال اللغوي بملابسات فوق لغوية لها دور كبير في تحديد المعنى المقامي، كالمرسِل والمتلقي، وما بينهما من علاقة اجتماعية، وما يملكانه من معلومات مشتركة، وزمان التلفظ، ومكانه، والظروف المصاحبة للخطاب، وغيرها من أمور تساعد المرسِل في إنشاء خطابه، كما تساعد المتلقي في فهم الخطاب، وإدراك قوته الإنجازية.

فما الأثر الذي تركته التداولية في الفهم والتحليل النحوي ؟

سعى النحاة العرب المحدثون إلى الإفادة من المناهج اللسانية الحديثة للنهوض باللغة العربية عامة، وبالدرس النحوي خاصة، مواكبين بذلك تطور علوم اللغة في اللغات كافة، مدركين أن الطريق لتحقيق ذلك دراسة النحو العربي من منظور جديد، في سبيل تفسيره، وتيسير تعليمه وتعلّمه. فسعت دراستي هذه إلى الربط بين النحو العربي، والمنظور التداولي، تحت عنوان: "النظرية التداولية ... الدراسات النحوية المعاصرة".





الأردن - اربد - شارع الجامعة
almalktob@yahoo.com
www.almalkotob.com



